جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الإسلام السياسي
حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي

The Role of "Justice and
Development Party" of Turkey in Political Change

إعداد الطالبة
رواء جاسم لطيف السعدي

إشراف: الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط

عمـان / ٢٠١٠م

تفـــويض

أنا الطالبة رواء جاسم لطيف السعدي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويـــد نـــسخ مـــن رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: رواء جاسم لطيف السعدي

التاريخ: ٢٨ /٩/ ٢٠١٠

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة: "الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي".

وأجيزت بتاريخ: ٤ / ١٠ / 2010م

أعضاء لجنة المناقشة:

1. الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة/ مشرفاً .....

2. الدكتور سعد فيصل السعد/ عضواً .....

3. الأستاذ الدكتور مازن العقيلي/ عضواً .....
أ.د. مازن العقيلي

شكـر وتقديـر

إذا كـان مـن فضـل قـد أُسـدي علـى البحـث والباحـث، فـإن لأسـتاذي الكبيـر ومُعلمـي الجليل المُشرف، الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة، فضلاً لا يرقى إليه شُكر، ولا يُحيطهُ ثناء، فقد رعى البحث توجيهاً وتسديداً وإرشاداً، مصوباً مثالبهُ، ومقوماً معوجهُ، ومادّاً الباحث بالمصادر النادرة والمراجع الفريدة التي أغنتٍ البحث، وأقامت هيكلهُ وأصلت حقائقهُ، فجزاه الله عني خيرَ الجزاءِ، وأغْدق عليه من نعمهِ في الدارين.

وأُسـدي الشـكرَ الجزيـل إلـى قسـم العلـوم السياسـية ممثـلاً بالـدكتور سـعد فيصـل السـعد رئيس القسم، وكلاً من الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة، والأستاذ الدكتور عبد المجيد العزام لما زودوني به من علم، وأحاطوني به من رعاية طيلة وجودي في الجامعة.

ولـيس لـي بعـد هـذا إلاّ أن أُزجـي الشُـكر خالصـاً لزمـلائي الـذي مـدوني بالمصـادر والمراجع وآزروني في مِحَني المختلفة العلمية والمعيشية والنفسية، فَجُزُوا خيراً وأُثيبوا عَفوا من لدُنْ رَبٍ رحيمٍ.

الباحثـة

الإهـداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين أبي القاسم محمد الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين إلى قيام يوم الدين..

إلى من ربياني صغيرا، وغمراني بحبهما كبيراً.. إلى من كان لهما وراء كل خطوة فضل الحِرص في جدائل الإشفاق، ووراء كل مشقة ثُبل الدعاء من فَيْحِ الأعماق..

أمي وأبي مد الله في عُمرهما

إلى أزاهير الصبايا في حقل عُمري، وأنسام الصَّبا في روض قلبي، وشموع الأماني في خُطى دربي..

إخوتي الأعزاء حباكم الله من نعمه ما يُفرحني بكم

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	أ
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و–ح
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول مقدمات الدراسات	١
المقدمة	١
مشكلة الدراسة	٢
هدف الدراسة	٢
أهمية الدراسة	٣
أسئلة الدراسة	٣
حدود الدراسة	٤
التعريف بالمصطلحات	٤
الإطار النظري للدراسة	٥
الدراسات السابقة	٧
منهجية الدراسة	١٠
الفصل الثاني: المسيرة السياسية والعقدية للدولة التركية	١١
المبحث الأول: التأصيل السياسي للدولة	١٣
المطلب الأول: التأصيل السياسي لقيام الدولة	١٤
أولاً: الظروف السياسية السائدة	١٤
ثانياً: حرب الاستقلال وقيام الدولة	١٧
المطلب الثاني: التأصيل الحزبي في الدولة	٢٠
أولاً: الأحادية الحزبية (١٩٢٣–١٩٦٠)	٢٠
ثانياً: التعددية الحزبية (١٩٦١–١٩٩٠)	٢٥

المبحث الثاني: التأصيل العقائدي للدولة ٣١
المطلب الأول: الأبعاد العلمانية لمسيرة الدولة ٣٢
أولاً: البعد القومي ٣٢
ثانياً: البعد التغريبي ٣٧
المطلب الثاني: الأبعاد الإسلامية لمسيرة الدولة ٤٤
أولاً: أبعاد الصراع مع الإسلام ٤٤
ثانياً: أبعاد التنوع في العمل الإسلامي ٥٠
الفصل الثالث: حزب العدالة والتنمية بين قيادة التغيير والتآمر ٥٨
المبحث الأول: الحزب والصعود السياسي ٥٩
المطلب الأول: الحزب النشأة والأهداف ٦٠
أولاً: نشأة الحزب ٦٠
ثانياً: أهداف الحزب ٦٦
المطلب الثاني: الحزب والصعود السياسي ٦٩
أولاً: مقدمات الصعود السياسي ٧٢
ثانياً: الفوز في الانتخابات ٧٧
المبحث الثاني: الحزب والمؤامرات السياسية ٧٨
المطلب الأول: الحزب والدعاوي التآمرية ٧٨
أولاً: تهميش العلمانية ٨٠
ثانياً: التجاوزات الدستورية ٨٢
المطلب الثاني: الحزب وتخطي العقبات التآمرية ٨٢
أولاً: الاحتكام للشعب بالانتخابات ٨٣
ثانياً: ضعف أدلة الدعاوي ٨٧
الفصل الرابع: دور الحزب في التغيير السياسي ٨٨
المبحث الأول: التغيير على الصعيد الداخلي ٨٩
المطلب الأول: التغيير على الصعيد الدستوري ٨٩
أولاً: الجيش والاقتصاد ٩٠
ثانياً: حقوق الإنسان ٩٢
المطلب الثاني: التغيير ومؤسسات الحكم ٩٢
أولاً: المؤسسة العسكرية ٩٢

ثانياً: المؤسسات المدنية ٩٩
المبحث الثاني: التغيير على الصعيد الخارجي ١٠٢
المطلب الأول: التغيير على الصعيد الإقليمي ١٠٣
أولاً: دول الجوار الجغرافي ١٠٣
ثانياً: قضايا الإقليم الجغرافي ١٠٧
المطلب الثاني: التغيير على الصعيد الدولي ١١٠
أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية ١١٠
ثانياً: الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) ١١٢
الفصل الخامس: الخاتمة ١١٤
أولاً: التحقق من الفرضية ١١٩
ثانياً: الاستنتاجات ١٢١
ثالثاً: التوصيات ١٢٣
المراجع والمصادر ١٢٥

الإسلام السياسي

حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي

إعداد الطالبة: رواء جاسم لطيف السعدي

إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد عوض الهزايمة

ملخص البحث

استهدفت الدراسة بيان دور حزب العدالة والتنمية في تركيا في التغيير السياسي، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن حزب العدالة والتنمية في تركيا له القدرة على التغيير السياسي أكثر من غيره من الأحزاب العلمانية الأخُرى، نظراً لإتباعه مرونة سياسية في طرح أفكاره، حيث لم تتعارض أو تصطدم مع قيم العلمانية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي.

هذا وقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة الفرضية، بالإضافة على التوصل إلى عدة استنتاجات، أهمها: إن حزب العدالة والتنمية يمثل الإسلام المعتدل، وإن نجاح الحزب يعود إلى الفكر النير لقادة الحزب، وإن مبادئ الحزب المستقاة من الإسلام سهلت له كل أسباب النجاح بكل ما قام به من إصلاحات، وإن الحزب قد وفق بين رغبات الشعب الدينية المكبوتة، وبين ما اختطه الأوائل من علمانية، في حين أن هذه الاستنتاجات استوجبت عدة توصيات، أهمها: ضرورة مساندة حزب العدالة والتنمية وهو ماضٍ في إصلاحاته من خلال وسائل الإعلام على أنواعها، وخصوصاً على الشبكة العنكبوتية، وضرورة إطلاع قادة الأحزاب الدينية في العالم الإسلامي على تجربة حزب العدالة والتنمية، والأخذ بما ينفع من أجل تحقيق الأهداف، ضرورة انفتاح الدول العربية على تركيا، لكون قادتها تبنوا القضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين أكثر من العرب أنفسهم، وضرورة مراجعة الحسابات العربية، وذلك من أجل النظر إلى تركيا على اعتبارها دولة صديقة لها إرث وتراث قديم في المنطقة العربية.

The Role of "Justice and Development Party" of Turkey in Political Change

Prepared by: Rawaa Jassim Al-Saadi

Supervisor Prof. Mohammed Awad Al-Hazaimeh

Abstract

This study aims at identiing the role of the Turkish Justice and development party in political change.

It was based on the assumption "those political parties have, more than other parties, the ability of political change of religion that occupies a crucial role in the psychology of the community and individuals. The psychology, which makes them subject to change involuntarily.

This study used the historical and analytical approach in analyzing the data. It confirms the validity of the previous assumption. In addition, many conclusions were reached. Most important of which is that justice and development party represents moderate Is lam and that success of the party is attributed to the leadership of the party and the principles extracted from Islam made it successfhl in reform.

The party has compromised the repressed people's religious orientation and the principle of earlier secular proponents.

The study provides the following recommendations: First, the necessity of supporting the justice and development party through both audiovisual and electronic media.

Second, the necessity of acquainting the leaders of political parties with experience of the justice and development party.

Third, the necessity of openness of the Arab Countries on Turkish government which adopted Arab issues, specially the Palestinian Issue.

Finally, the necessity of reviewing the Arab stand and viewing Turkey as a friendly state which has an ancient history of heritage in the Arab World.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

المقدمة

إن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدون دين يملأ حياته ويركن إليه وتطمئن إليه نفسه، وهذا ما نراه من خلال ما ساقه التاريخ إلينا، إن إنسان الجاهلية اتخذ من الحجر رباً، وعندما بزغ فجر الإسلام على يد الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، كان هناك من الأحداث الجِسام ما أحدثَ التغيير والانتقال من عبادة الحجر إلى عبادة الله عز وجل، فشكل الإسلام يومها القوة التي وقفت وراءه القبائل، وأخذت بدورها تنشره في كل مكان، فأحس العربي بعدها بالعزة والكرامة، لذا فالدين له أهمية كبيرة في حياة الأمم والشعوب اليوم، والشعب التركي أحد هذه الشعوب التي تسكن هذا الكوكب، اتخذ له من الإسلام ديناً، وإن أهمية الإسلام تعود إلى إنتشاره وشموله أعداداً كبيرة من الناس الذين يعيشون على سطح الأرض، لذلك يعتبر في حد ذاته قوة إجتماعية وسياسية كبيرة، والإسلام يشكل الأساس في الناحية السياسية منذ العهد الأول لنشأة الإمبراطورية العثمانية، وأما العلمانية فقد كانت واحدة من المعتقدات المركزية والأساسية في برنامج أتاتورك، وتم تحقيق العَلمانية من خلال اتخاذ الخطوات الحاسمة لإبعاد الإسلام عن دوره في مجال القانون والتعليم وهذا من شأنه إبعاد أثر الدين في نفسه تدريجياً، لكن لكثرة تعدد الأحزاب تم تخفيف القيود المفروضة على الدين، وفي أواخر الستينات ظهرت للوجود أحزاب سياسية تأخذ بصراحة المشاعر الإسلامية ، واليوم في تركيا لا جدال على العلمانية، ولكنَ الجدال حول أمور عديدة تتعلق في الإسلام، وقد اشتملت الإجراءات الهادفة إلى رفع مستوى الموظفين من الناحية الدينية، فأنشأت الحكومة بعض المدارس والكليات لتدريب الأئِمة والوعاظ، وتأسست كلية جديدة باسم (كلية الآلهيات) في جامعة استنبول، والهدف منها لتكون صرحاً علمياً جديداً للتعليم الديني، وتكون ملائمة لجمهورية عَلمانية غربية الطَّراز، ومع بداية تعدد الأحزاب ولأسباب سياسية أيضاً أصبح دورالإسلام دوراً جدلياً لدى البعض، كما أن المؤسسات الإسلامية بالنسبة للطبقات الدنيا كانت تقوم بخدمات تتجاوز الخدمات الدينية البحتة أو الروحانية، وكانت لها أبعاد عديدة بين الطبقات الدنيا، وهذه الأبعاد علمانية أكثر مما هي دينية؛ فلقد تعاظم دور الإسلام في الحياة السياسية التركية وهذا يتضح بعد انتخابات ١٤ أيار عام ١٩٥٠ حيث كان الدين هو الأساس، والأكثر من ذلك أَن الحزب الديمقراطي التركي اهتمَ بالإسلام أكثر من أَي حقبة زمنية سابقة، وأنّ انتخابات عام ١٩٥٠ تعد نقطة تحول في تاريخ تركيا الحديث،

حتى غدا التعبير عن الحياة السياسية التركية له بُعدان، الأول، قائم على التأهيل المستمر بزيادة الإدراك بِهُوية الفرد تركياً ووطنياً من خلال وسائل الإعلام والمدارس وتحية العلم والنشيد الوطني والعطل غير الدينية، فوجدت القومية كهوية للتركي أقوى من الإسلام، وأما البعد الثاني فهو عدم الالتفات للإسلام وقد تأثر الناس بذلك بعدة طرق، مثل تأَثرهم باقتصاد السوق، وتأثرهم بالزَي الغربي، والخضوع لنظام تربوي مليء باللغة العامية وتعليم الحروف اللاتينية، وتغير أيام الأسبوع حسب الاستعمال الغربي، وإشراك المرأة في التصويت، وأن ثورة أتاتورك استحوذت على المجتمع التركي بشكل دائم، في سنة ١٩٦٤ بدأ القرويون يدركون أبعاد التربية العلمانية وبدأوا باستخدام المحاكم التي كانت سابقاً تحت سلطة القانون الديني، وأما المظهر الآخر للإسلام في تركيا فهو على مستوى المتعلمين، فالكمالية لن تصبح بديلاً للإسلام ولم تستطع تطوير الشخصية التركية فقسم من الطلبة الذين تجاوزت أعمارهم العقد الثاني من العمر وبدون أَن يتلقوا تعليماً دينياً، فإنهم في واقع الأمر كانوا يبحثون عن شيء يؤمنون به، مما أدّى إلى دفعهم إلى عدم تفويت الفرصة على أبنائهم، فلجأوا إلى حث النَّشئ الجديد إلى الإقبال على الدين وتعلمه، مما أدّى ذلك في نهاية المطاف إلى وجود فئة لا يسُتهان بها من الناس تنادي بعودة الديّن إلى الحياة العامة التركية، فتشكلت الأحزاب ولقيت ما لقيته من معاناة سياسية إلاّ أنها في النهاية وصلت إلى سدة الحكم ومنها حزب العدالة والتنمية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى الدور السياسي الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية من تغيير على الصعيد الداخلي والخارجي في الدولة التركية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- بيان المسيرة السياسية والعقائدية للدولة التركية.
- التعريف بحزب العدالة والتنمية من حيث النشأة والأهداف.
- توضيح الدعاوى السياسية التآمرية ضد حزب العدالة والتنمية.
- إبراز التغييرات السياسية التي أحدثها حزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون ا.لأحزاب الدينية على صعيد الحياة الحزبية التركية لم يكن لها أي تأثير في الحياة السياسية التركية، حيث إن العَلمانية كانت تُحارب مثل هذه الأحزاب، لكون الدين ينزع إلى تفعيل كل ما يتعلق به في حياة الشعب التركي، في حين تنزع العلمانية إلى عدم تفعيل الدين، وهذا البون الواسع في الموقفين له تأثير كبير على الحياة السياسية في تركيا من جميع الوجوه، إ.لا أنَّ ا.لانفراج السياسي الذي أدى إلى فتح ا.لأبواب للديمقراطية، أَدّى إلى ظهور ا.لأحزاب الدينية، وإن اختلفت هذه ا.لأحزاب أيديولوجياً، إ.لا أنها جميعاً تصب في هدف واحد، أ.لا وهو القيام بعملية إحلال التوجه الديني محل التوجه العلماني، وأنَّ أهمية هذا البحث تكمن في التجارب الحزبية التي خاضتها ا.لأحزاب الدينية حتى تَبوّأت مركز القيادة السياسية في تركيا، إضافةً إلى أن هذه الأهمية تنبع من ضرورة الوقوف على حقيقة ما جاءت به هذه ا.لأحزاب مقارنة با.لأحزاب العلمانية التي سبقتها بالحكم، كما أنَّ الأهمية تنبع من كون هذه ا.لأحزاب وتجربتها بالحكم تستحق أن تكون مثالاً يُحتَذى به لغيرها من الأحزاب الدينية في الأَقطار العربية والإسلامية الأُخرى، حَتى لا تصطدم مع النخبة الحاكمة في هذه الأقطار إذا ما أرادت الوصول إلى الحكم وتسيير دفة السياسة فيها.

أسئلة الدراسة:

١. ما النهج السياسي والعقائدي للدولة التركية؟

٢. كيف نشأ الحزب وما هي أهدافه؟

٣. ما الدعاوى التآمرية التي ألحقت بالحزب وكيف تخطاها؟

٤. ما التغيير الذي أحدثه الحزب على الصعيدين الداخلي والخارجي؟

فرضية الدراسة:

أن حزب العدالة والتنمية في تركيا له القدرة على التغيير السياسي أكثر من غيره من الأحزاب العلمانية الأخُرى، نظراً لإتباعه مرونة سياسية في طرح أفكاره، حيث لم تتعارض أو تصطدم مع قيم العلمانية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: إن هذه الدراسة سوف تكون أكثر تركيزاً على المدة الزمنية الواقعة بين (٢٠٠٠-٢٠١٠)، لكون الحد الزمني الأول يعد بمثابة الظهور السياسي للحزب، والذي لا يزال.

الحدود المكانية: الجمهورية التركية خاصة ودول أخرى تناولها التغيير السياسي نتيجة ما قام به الحزب.

التعريف بالمصطلحات:

تتناول الدراسة عدداً من المصطلحات الأساسية التي لابد من الوقوف على مدلولاتها وهي:

١. **الإسلام السياسي:** هو مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام، باعتباره (نظام سياسياً للحكومة)، ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية والتي يستخدمها مجموعة من المسلمين الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة، وتعتبر دولة مثل إيران والسعودية والسودان، ونظام طالباني في السابق في أفغانستان أمثلة على هذا المشروع، مع ملاحظة أنهم يرفضون مصطلح إسلام سياسي، ويستخدمون عوضاً عنه الحكم بالشريعة الإسلامية.

يتهم خصوم الحركات الإسلامية بأنها (تحاول بطريقة أو أخرى الوصول إلى الحكم والاستفراد به، وبناء دولة تطبق الشريعة الإسلامية وتلقى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها في السياسة عدم قبول من التيارات الليبرالية أو الحركات العلمانية، فهي تريد بناء دول علمانية محايدة دينياً، وأن تكون مسألة إتباع الشريعة الإسلامية أو غيرها من الشرائع شأنا خاصا بكل فرد في المجتمع لا تتدخل فيه الدولة). (الموسوعة الحرة، الإسلام السياسي: ٢٩/٩/٢٠١٠)، وقد أطلق مصطلح الإسلام السياسي على كل جماعة إسلامية تهتم بقضايا الأمة، وأول من استخدم هذا المصطلح هو هتلر إذ قال للشيخ أمين الحسيني عند لقاءه به (إنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية، بل أنني أخشى الإسلام السياسي)

(الشبكة العنكبوتية، الإسلام السياسي: ٢٩/٩/٢٠١٠)، وهناك من يعارض استخدام مصطلح الإسلام السياسي رغم شيوع هذا المصطلح والحديث حوله، ورغم هذا مصطلح الإسلام السياسي يستخدم الآن منذ عقد ثمانينات القرن الماضي، حيث شهدت هذه الفترة صعود المد الإسلامي والظاهرة الإسلامية.

إن الغربيين يعادون الإسلام السياسي، وإن كثر الحديث بينهم عنه، لأنهم وجدوا فيه ظاهرة لم يتوقع ظهورها بعد فترة الاستعمار على اعتبار وطدوا الحكم في البلاد المستعمَرة بالجنوح بعيداً عن الدين واعتباره (الدين) شأناً فردياً لا تتدخل الحكومة في صياغة الأسلوب الديني الذي يجب أن يتبع.

٢. **الحزب السياسي:** هناك عدة تعريفات تناولت الحزب السياسي نستعرض بعضاً منها، حيث عرف بعضهم الحزب بأنه: "قناة اتصال بين الحكومة والجماهير وكذلك العكس وتتميز الأحزاب السياسية بوجود تنظيم وبرنامج سياسي والرغبة للوصول إلى الحكم" (زيتون، ١٤٤:٢٠٠٦)، يرى آخرون بأنه: "مجموعة من الناس تؤمن بمبادئ مشتركة تحاول تحقيق الأهداف التي تؤمن بها، وهذه المجموعة يرتبط بعضها ببعض وَفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل" (نبيلة داود: ٥٦)، ويرى الباحث الحزب أنَّهُ: "جماعة منظمة من الناس لها توجهات معينة هدفها إحداث تغيرات سياسية والوصول إلى مركز السُلطة في الدولة".

٣.**التَّغيير السَّياسي:** هناك عدة تعريفات للتغيير السياسي، حيث عرف بعضهم التغيير السياسي بأنه: "انقلاب يُصاحِبُ مفهوم الثَّورة التي تُصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية وهو كل حادث جديد كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أَن يكون حاسم النتائج" (إسماعيل عبد الفتاح: ٩٢:2008)، وعرف بأنه: "كل جديد مختلف عن سابقه يتزامن مع ولادة أي حدث سياسي مخالف لسابقه" (الهزايمة، ١٩٩٩: ٥٥)، ويرى الباحث التغيير السياسي أنهُ: "عملية تحسين وتطوير تحدث على كيان الدولة بحيث تكون هذه العملية مختلفة عن وضع سابق".

الإطار النَّظري للدِّراسة:

إنَّ الإسلام يُعتبر حجر الزّاوية في حياة الشعوب الإسلامية، إلا أنَّ الكثير من أهل الفكر ذهب إلى تناول بعض الجوانب الإسلامية، وأطلق عليها ما يُسمّى بالإسلام السياسي أو الإسلام الاجتماعي أو الإسلام الاقتصادي وغيرها من هذه التسميات، وهذا جاء وفق رؤية كل باحث منهم، والإسلام في واقع الأمر بغض النَّظر عن هذه التَّسميات طرح مبدأً قائماً على النظرة الشمولية للكون والحياة والإنسان، على اعتبار هذه العناصر الثلاثة هي الفاعلة في الوجود، والقاعدة الأساسية للإسلام تقوم على أساس مرتكزات: المساواة والعدالة وحرية الرَّأي، وهذه المرتكزات تشكل العصب الرئيسي للنظرية السياسية في الإسلام، وأنَّ لهذه المرتكزات محددات عملت على تحديد مسيرتها على أرض الواقع، ولكن بتطبيق مختلف ومُتفاوتٍ فيما

بينها، وذلك بسبب بعض هذه المرتكزات، ومنها ما شذت عن هذه المرتكزات الثلاثة، واتخذت سبيلاً آخر غير السَّبيل الإسلامي.

وأنَّ النظريات الإسلامية في تركيا قد ترجع إلى ما قبل العهد الجمهوري، وعلى هذا الأساس لم يستطيع مصطفى كمال بعد انتهاء حرب الاستقلال عام ١٩١٩ – ١٩٢٢ إلغاء الخلافة إلا بعد انقضاء حقبة زمنية من إلغاء السُلطة، وهذا يعني أنَّه ألغى السُلطة في عام ١٩٢٣ إلا أنه أَبقى على الخلافة لعام آخر ١٩٢٤، ويُعزى السبب في ذلك إلى قوة هذه التنظيمات في هذه الحقبة الأَمنية، وبعد انتهاء الخلافة كان هناك رد فعل لقرار مصطفى كمال وخاصة في المقاطعات الجنوبية الشرقية؛ لأَن شيوخ هذه المناطق عارضوا تطبيق العلمانية في هذه المقاطعات، إلا أَن هذا لم يثنِ مصطفى كمال فقد عمل على نقل تقاليد الغرب إلى تركيا وكانت هذه السياسة منسجمة مع السياسة العلمانية التي نادى بها، وعلى الرغم من الإجراءات العلمانية من قِبل أتاتورك إلا أن حزب الشعب الجمهوري عاد للنشاط الإسلامي من جديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، انتقلت تركيا من مرحلة نظام الحزب الواحد إلى مرحلة تعدُّد الأحزاب السياسية وذلك عام ١٩٤٦، ونتيجة لذلك فقد ظهرت في هذه الحقبة أحزاب سياسية كانت لها برامج إسلامية على الرغم من عَلمانية الدستور، وأنّ قانون العُقوبات التُّركي لعام ١٩٢٦، كان يمنع استخدام الدين للأَغراض السياسية وبرز دور الإسلام من جديد بعد انقلاب ٢٧ مارس ١٩٦٠، حيث كان حزب العدالة يُنادي بشعارات إسلامية أمام حزب الشعب الجمهوري، الذي كان يعتمد على برامج علمانية، لقد أصبح النشاط الإسلامي ملموساً في تركيا في المدة الواقعة بين ١٩٧٢–١٩٨٠م، ومظاهر ذلك قيام الصحف الإسلامية بانتقاد العلمانية، والدعوة إلى تطبيق الشريعة والالتزام بالزي الإسلامي، وكان هذا هو السبب الرئيسي في قيام الجيش بانقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، وفي الحقيقة أن الانقلابين على الرغم من أَنهم قاموا بإلغاء جميع الأحزاب السياسية بما فيها حزب السلامة الوطني الإسلامي، فقد عادت بعض الأحزاب الإسلامية عادت بأسماء جديدة في تركيا مثل حزب الرَّفاه الذي أَعلنَ عن قيامه عام ١٩٨٣، وعلى الرغم من أَنَّهُ لم يحصل على الأَصوات الكافية للوصول إلى المجلس الوطني التركي الكبير، لكنه بدأ يمارس نشاطاً ملموساً على صعيد المجتمع التركي، إضافة إلى نشاط بعض الجماعات الإسلامية لأُخرى مثل جماعة النور التي بدأت تركز على تربية المواطن من الناحية الروحية، عندها أخذت الأحزاب السياسية استقطابها إلى جانبها لأسباب انتخابية، كل ذلك يفسر تنامي قوة الحركات الإسلامية في تركيا، والتي غدت واثقة لتكون المحور الأساسي في الانتخابات القادمة (النعيمي: ١٩٩٣:189).

أما حزب العدالة والتنمية فإنه طرح فكراً سياسياً جديداً مختلفاً عن الذي طرحته أطياف العمل الإسلامي الأُخرى والسابقة على وجوده، لذا استبعد الحزب تماماً الشعارات الإسلامية، وأعلن عن رؤيته بعدم تعارض العلمانية مع الإسلام، ووضح أفكاره العامة في الكثير من الأمور السياسية، والاقتصادية، والموقف من الديمقراطية، والتعددية، والفساد السياسي، والحريات العامة، والعلاقة بين الدين والسياسة والمجتمع،

والموقف من صندوق النقد الدولي، وخصخصة الاستثمارات الأَجنبية، والمديونية الخارجية، والعلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا.....الخ، كما قدم الحزب برنامجاً متكاملاً في أغلب القضايا وقسم أفكاره بين المبادئ والآليات والمراحل (خالد حسنين، ٢٠٠٤: 5)، ولقد تميزت تجربة حزب العدالة والتنمية بظروف خاصة، حتى على الصعيد المحلي التركي فقد جاءت في ظل مناخ سياسي موات تمثل بانهيار الطبقة السياسية التركية بشكل كبير، وفقدان مِصداقيتها الشعبية وظهور فراغ سياسي في البلاد أتاح الفرصة لهذه التجربة للظهور، ولم يقف الانهيار عند حدود النخبة الحاكمة، وإنما شكل حالة فريدة في السياسة التركية تمثلت بانهيارِ كلٍّ من وسط اليمين (بفعل الأزمة الاقتصادية الطاغية وانكشاف حالة الفساد السياسي الكبير وعلاقته بالمافيا وشبكات الفساد)، ووسط اليسار(بفعل العجز الأيدلوجي والشيخوخة الفكرية التي أصابته)، كما ترافقت مع ظهور بوادر الاتجاه السلمي لدى الأكراد، وذلك بعد التخلي رسمياً عن فكرة إقامة الدولة، والقبول بتحصيل جملة من الحقوق الضائعة لهم، كأقلية معتبرة في المجال السياسي الداخلي، وأنَّ للتغيير السياسي أسبابه البيئية المتعددة، وله أيضاً نتائجه وأثاره على الهيكل الاجتماعي برمته فالتغيير السياسي يطرح أثاراً تختلف من حيث مداها وعمقها تبعاً لشدة التغيير وسرعته ومدى حدته وعمقه، ولاشك أَن هذا ناتجٌ من كون المجتمع يمثل وَحدة عضوية كلية مُترابطة، يتأثر كل جزء منها بما يطرأ على باقي الأجزاء من تغيير، وستتناول هذه الدراسة حزب العدالة والتنمية وأثره على التغيير السياسي على الساحة التركية الإقليمية والساحة الخارجية.

وأما عن الإسلام السياسي التركي على وجه الخصوص الذي قدم نفسه في ثوب حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، كان بمثابة انقلاب جذري على الأيديولوجيا التقليدية بعناوينها الحزبية السابقة، إنه يحقق انقلاب جذري طال مواقف جوهرية كان تعد مقدسة في تصور قادة الإسلام السياسي التغيري الذين يمثلهم من يطلق عليهم (جناح اللحية والحجاب) داخل الحزب، وهم يشكلون غالبية أعضاءه. وما يمتاز به هذا الحزب حتى تمكن من هذا الانقلاب وتعمده في إزاحة رموز التيار التقليدي من الواجهة، وقدم عليه قيادات جديدة مرنة تجيد اللعبة الديمقراطية وفق شروط الخصم العلماني بدستوره ومؤسساته وعسكره إلى درجة أنهم يرفضون على لسان رئيس الجمهورية عبد الله غول اعتبار أنفسهم إسلاميين، حيث قال: لا تسموننا إسلاميين، نحن حزب أوروبي محافظ، حيث لا نعترض إذ وصفونا بأننا ديمقراطيون مسلمون على غرار الديمقراطيين المسيحيين في الأقطار الأوروبية الأخرى، وقد تم وصف الحزب بالقول لا نكاد نميز شيء مخالفاً في الحزب لصفة الحزب العلماني فبرنامجه الانتخابي في العادة سياسي صرف لا وجود لوصافات دينية فيه، وهو يعلن الالتزام الكامل بالعلمانية وبفصل الدين عن السياسة، وذلك لا يعني فصل الدين عن المجتمع (العشة، ٢٠٠٩: ١-٢).

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت حزب العدالة والتنمية وتأثيره على التغيير

السياسي في تركيا ومنها:-

دراسة النعيمي، (١٩٨٩) الموسومة بـ: "ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا"، استهدفت هذه الدراسة الأحزاب التركية بشكل عام والتي تنتمي إلى قومية متجانسة، إَن كانت هناك أقليات قومية، إلا أَنها لا ترتقي إلى مصاف القومية التركية، وعلى هذا الأساس بدأت الأحزاب التركية منذ حرب الاستقلال ١٩١٩ تتحدث عن مفهوم ما يسمّى بقومية السياسة الخارجية التركية، وعليه فإنَّ جميع الأحزاب باستثناء حزب العمل التركي فَسرت جميع القرارات السياسية الخارجية التركية بمثابة قرارات قومية ابتداءً من حصول المساعدات السوفيتية وانتهاءً بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، أَما الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة فهي: أنَّ العلمانية التي تحكم تركيا هي ليست كالنموذج العلماني الغربي، وأَنَّ العلمانية وفق هذه الدراسة تميل إلى النزوع للقوة، عندما جعلت من القوات المسلحة سلطة تعلو كل اعتبار. وأما التَّوصيات؛ فهي: تقنين العَلمانية التركية، وسحب السلطة من القوات المسلحة وإعادتها مرة أُخرى للشعب الذي يمثل البرلمان .

دراسة هشام، (٢٠٠٠) الموسومة بـ: "حزب العدالة والتنمية التركي ونموذج الإسلام السياسي الإصلاحي"، استهدفت هذه الدراسة بيان ما قام به حزب العدالة والتنمية التركي برئاسة رجب طيب أردوغان مِراراً من تجاوز محنة الخطر التي وقع فيها غيره من ملاقاة الأحزاب ويعد حزب العدالة والتنمية ثمرة تغيير الإسلام السياسي، إذ أصبح المثل السياسي الأَعلى لهذه الاتَّجاهات، وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أنَّ حزب العدالة والتنمية أحدث تغييراً واضحاً في الحياة السياسية التركية، انعكس إيجابياً على كل أطياف سكان الدولة التركية، وأنَّ حزب العدالة والتنمية استطاع عدم إثارة العلمانيين، وهذا ما مَهدَ له طريق النجاح والوصول إلى السلطة كما خَلص الباحث إلى إعتبار نجاح حزب العدالة والتنمية مثلاً مهماً للإنسجام بين الإسلام والديمقراطية في ظل المحاولات المشبوهة لتشويه صورة الإسلام، وإشاعة فكرة مُؤَدّاها أَن حركات الإسلام السياسي لا تروم سوى الوصول إلى سلطة الحكم ثم تأخذ بالتخَلّي عن برامجها وشعاراتها تحت ضغط النفوذ والسلطة، كما توصل الباحث إلى إستنتاج مفاده: أنَّ حزب العدالة والتنمية التركي لم يتخلَّ عن برامجه وأهدافه ولم يتراجع أمام هجمات الداخلين والخارجين.

دراسة علي، (٢٠٠٣) الموسومة بـ: "الثورة الصامتة في تركيا "، وقد استهدفت الدراسة بيان ما يحدث في تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة وخصوصاً في مجال تقييد سلطة الجيش الذي يعتبر نفسه حامياً للعلمانية الكمالية، وفي مجال تحديد صلاحيات مجلس الأَمن القومي التركي والتي كانت واسعة، كما ركز الباحث على قدرة حزب العدالة والتنمية والمُتأَتية من أغلبيتهِ البرلمانية،

وهذا قد أوصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أنَّ حزب العدالة والتنمية استطاع إحداث التغيير في الحياة السياسية في تركيا ومن الجوانب كلها، وأنَّ الحزب سوف يواجه عِدة عَقَبات أثناء مسيرته الإصلاحية تأتي من كبار ضُباط الجيش، ومن الأحزاب التي مازالت تتمسك بالعَلمانية، لأَن زوالها قد يؤدي إلى زوال الامتيازات التي حصلت عليها من خلال تطبيق تلك العلمانية وأهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة هي: إتباع سياسة المرونة مع الأحزاب والتوجهات العلمانية الأُخرى حتى بلوغ الأهداف، لكون هذه السياسة هي التي يمكن ضمان نتائجها.

دراسة خالد، (٢٠٠٤) والموسومة بـ: "الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي" قامت هذه الدراسة على إبراز أهمية حزب العدالة والتنمية من الناحية العلمية، كذلك إلقاء الضوء بشكل كبير على المشهد السياسي التركي وإبراز معضلاته، وإظهار العلاقة بين العسكر والإسلاميين من جهة، والمجتمع التركي وأطيافه العرقية والدينية المختلفة من جهة أُخرى، والانتخابات والأسباب الكامنة وراء هذا الفوز الملفت للحزب من جهة ثالثة، وواقع القوى السياسية الأخرى وأَما أهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة هي: أنَّ ما قام به حزب العدالة والتنمية ما هو إلا شيء جديد لم تعرفه الحياة السياسية التركية منذ عدة عقود مضت بَلغَت قرابة قرن، وأَن السياسة التي يتبعها الحزب تعتبر سياسة ناجحة في دنيا الأحزاب التي تنظر للسُلطة، وأما أهم التوصيات فهي: ضرورة تعميم الحزب للمكتسبات الإيجابية التي أَوجدها على الساحة التركية لتطال الجميع، وهذا من شأنه وقوفهم خلف الحزب في مسيرته السياسية، كما خلص الباحث إلى أن تجربة حزب العدالة والتنمية من التجارب القليلة المحدودة التي يشكل فيها حزب ذو جذور إسلامية حكومة عن طريق الانتخابات الديمقراطية.

دراسة إبراهيم، (٢٠٠٧) الموسومة بـ: "الرؤية العربية لتركيا الجديدة "، حيث استهدفت الدراسة إبراز صورة تركيا التي بدأت تتحسن في الإدراك العربي خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة منذ نوفمبر ٢٠٠٢ عندما فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية المقاعد ووصوله بالتالي إلى السلطة، وشروعه في إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسة على الصَّعيدين الداخلي والخارجي حيث حملت الانتخابات العامة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان إلى السلطة منفرداً بتشكيل الحكومة، وأظهرت الدراسة أن نقطة التَّحول الأساسية في تركيا بدأت عند وصول العدالة والتنمية إلى السُلطة حيث أُحيلت على التَّقاعد الطبقة السياسية التركية القديمة ذات التوجهات العلمانية المتطرفة في عِدائِها للعرب، وصعدت طبقة سياسية تمثل جيلاً جديداً من الشباب الذين يمتلكون رؤية متطورة للمتغيرات الدولية ويدركون أهمية الروابط التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعمقها العربي الإسلامي، وأمّا أهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة فهي: ضرورة القيام بالتغيير السياسي القائم على الدين، بحيث لا يتم استبعاد العلمانية دفعة واحدة، وإنما الأَخذ بها وَفقَ ما تقتضيه

المصلحة، والعمل على تكوين أرضيه في نفسية المواطن التركي لتقبل الإسلام من جديد. وأما أهم التوصيات فهي: الأَخذ بعملية التدرج في سحب البساط من تحت العلمانية، وبسطه من جديد للإسلام للعودة مرة أخرى.

دراسة الحمامي، (٢٠٠٧) الموسومة بـ: "بالحركة الإسلامية في تركيا"، استهدفت الدراسة بيان ما قام به أتاتورك في حق الإسلام واعتباره كعقبة في طريق التقدم حيث تناولت الدراسة مظاهر العداء الأتاتوركي للعربية والمظاهر الإسلامية الأُخرى واعتماد الحكم على الحزب الواحد وتحميل الدين كل مظاهر السلبيات التي عاش فيها الشعب التركي. وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات، أهمها: أَن الفترة الأتاتوركية لم تفعل شيئاً للإصلاح الحضاري للمجتمع التركي، وأن ممارسة التَّسلط كانت أهم مظاهر تلك الفترة، أضف إلى ذلك أن العلمانية المُستوردة لم يقم أتاتورك بتطبيقها كما اخترعها الغرب، وأن فترة الحكم الأتاتوركية رافقتها حركات رفض للسياسات المتبعة. وأَما أهم التوصيات فقد كانت تتلخص في ضرورة إعطاء الدين فرصة لتقويم سلبيات فترة الحكم الأتاتوركي.

وهذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة بما يلي:

١. أَنَّ الدراسات السابقة أغفلت البحث في النظرية الإسلامية .

٢. أَنَّ الدراسات السابقة أغفلت البحث في دور حزب العدالة والتنمية في التغيير السياسي على الصعيد الداخلي والخارجي في تركيا.

٣. إن الدراسات السابقة لم تتناول الكيفية التي يوفق بها حزب العدالة والتنمية بين الإسلام والعلمانية التركية حتى لا تثار حوله المشاكل والصعاب.

أَنَّ ما أغفلته الدراسات السابقة سيكون مادة هذه الدراسة وسينصب عليها البحث.

منهجية الدراسة:

هذا وسوف تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك لإجراء مقارنة بين حزب العدالة والتنمية وبقية الأحزاب الأخرى، مثل حزب الرفاه وحزب الفضيلة، والحزب الديمقراطي... الخ.

الفصل الثاني:

المسيرة السياسية والعقائدية للدولة التركية

استطاع الأتراك بناء إمبراطورية كبيرة عرفت باسم الإمبراطورية العثمانية، والتي نسبت إلى عثمان بن أرطغرل المتوفى عام (١٢٢٨م)، وقد خلفه ابنه أورخان والذي هاجم أملاك الدولة البيزنطية في آسيا الصغرى، وبمجئ السلطان مراد الأول اتخذت الفتوحات زخماً جديداً، فاستولى على أدرنه وتراقيا وجنوب بلغاريا والصرب الشرقية، وزاد التوسع العثماني على يد بايزيد الأول، وتوجه الفتح في عهد السلطان محمد الفاتح بفتحة القسطنطينة عام ١٤٥٣م. لقد كان الخط الديني الإسلامي هو الخط المعتمد عقائدياً للإمبراطورية، والمذهب الحنفي هو المذهب المتبع، وبقيت الإمبراطورية على هذه الحال حتى أصابها الوهن وأصبحت عمليات الإصلاح لا تعطي جدوى، فانهارت الإمبراطورية وورثتها الدولة التركية (الهزايمة، ١٩٩٧: ٢٦-٢٧). إن تركيا الحديثة بلا شك هي وليدة اندثار الدولة العثمانية، بعد الحرب العالمية الأولى، وخروجها مدحورة محتلة الأراضي من دول الحلفاء، وسرعان ما ظهرت ردود أفعال قوية تطورت إلى حركة تحرير وطني بزعامة مصطفى كمال أتاتورك الذي استطاع أن يحقق وحدة الوطن التركي وسيادته، واضعاً أيديولوجية تقوم على ستة مبادئ (الجمهورية، الوطنية، الشعبية، الدولتية، الثورية العلمانية) والتي ظلت تسير عليها هذه الجمهورية حتى يومنا هذا، وبالتالي تبدل النهج العقائدي الإسلامي إلى نهج جديد اتخذ من العلمانية له سبيل.

لقد سبق قيام الدولة التركية الحديثة عدة ظروف سياسية صعبة وخاصة من الدول الغربية الطامعة، فيما كان يعرف بأملاك الرجل المريض، ويعنون بذلك الإمبراطورية العثمانية، إلاّ أن الأحداث كانت تسير باتجاه قيام الدولة، فالمسيرة السياسية لقيام الدولة خضعت لحكم العسكر ولحزب العسكر فيما بعد، الأمر الذي أدى بتركيا للوقوع بإشكاليات عديدة مما جعلها عاجزة عن تقديم الحلول الناجعة لأبسط قضاياها، فضلاً عن ذلك فقد سعت تركيا خلال هذا العقد أيضا إلى تطوير نهجها الديمقراطي، ففتحت الباب لتأسيس الأحزاب السياسية، التي وجدت فرصتها في تحقيق أهدافها السياسية، وقد تباينت هذه الأحزاب، في أيديولوجياتها، بين اليمين واليسار، والذي سعى كل منهما إلى الوصول إلى أهدافه وتطبيق أفكاره بممارسات متخاصمة متنافسة، وقادت هذه الممارسات إلى مرحلة خطيرة خلال السبعينات، إذ بدأت هذه القوى باستخدام أسلوب العنف السياسي، من اجل الوصول إلى السلطة وتسلم مقاليد الحكم، وكادت تقع تركيا في حرب أهلية إذ تعرض المجتمع التركي إلى خطر الانقسام والتمحور والتفكك والضعف، خاصة وان الحكومات التي تولت مقاليد

الأمور كانت ضعيفة وعاجزة عن حل مشكلات تركيا خلال هذا العقد.

ولتحقيق أهداف هذا الفصل، فإننا سنتناوله من خلال مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: التأصيل السياسي لمسيرة الدولة.

المبحث الثاني: التأصيل العقائدي للدولة.

المبحث الأول:

التأصيل السياسي لمسيرة الدولة التركية

مما لا شك فيه أن لكل دولة من الدول قصة حياة فيها تبين كيف نشأت الدولة، والظروف الممهدة لقيام الدولة، والوسط السياسي الذي دفع بالمؤسسين للقيام بمحاولات ربما تفشل في البداية، ولكن مع الإصرار تقوم الدولة، ويتم الاعتراف بها من قبل أعضاء المجتمع الدولي.

إن الدولة التركية الحديثة والتي تعتبر وريثة الإمبراطورية العثمانية، فقد ورثت التركة العثمانية بمعنى أنها لم تنشأ من فراغ، بل لملمت أجزاء من إمبراطورية كان لها شأن كبير في دنيا السياسة، وُسِعت بها تنظيماً مع إحداث بعض التغيرات حتى قامت على ما تعرف به اليوم الجمهورية التركية.

إن ما نود بيانه في هذا الفصل الظروف السياسية التي سبقت قيام الدولة، ودفعت القائمين على الشأن السياسي والعسكري في تركيا للقيام بما أملت عليهم تلك الظروف تجاه وطنهم تركيا وحتى إعلان الدولة، أضف إلى ذلك تناول اللاعب الأساسي في الحياة السياسية التركية، أ.لا وهي ا.لأحزاب والتي انطلقت من حكم الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، كون الموضوع الرئيسي في هذه الدراسة ألا وهو حزب العدالة والتنمية التركي ما كان له أن يرى النور في ظل القيود العلمانية التي فرضت على الحياد في تركيا لولا التعددية السياسية التي نهجتها تركيا مؤخراً، وللوفاء بأهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في مطلبين هما:

المطلب الأول: التأصيل السياسي لمسيرة الدولة التركية.

المطلب الثاني: التأصيل السياسي الحزبي في الدولة التركية.

المطلب الأول:

النشأة السياسية للدولة التركية

استطاع مصطفى كمال أتاتورك، أن يؤسس الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣، بعد حرب الاستقلال، وتشكلت الجمهورية على أثر زوال الإمبراطورية العثمانية التي دام حكمها ٦٠٠ عام، في بداية الأمر كان هدف بناء الدولة التركية منذ عام ١٩٢٣ والمتمثل بالمحافظة على سلامة الجمهورية و حمايتها، إذ خلال الحرب العالمية الثانية اتخذ موقف الحياد وعدم الدخول في الحرب بشكل مباشر وذلك عن طريق اتفاقيات ومعاهدات عديدة أبرمتها تركيا مع الدول المتحاربة، وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الدولة التركية تتجه نحو الغرب بحيث كانت أنقرة تأمل في استخلاص أقصى فائدة من هذا التوجه الجديد، ولتحقيق أغراض هذا المطلب، فإننا سنتناوله في الفقرتين الرئيسيتين التاليتين:

أولاً: الظروف السياسية السائدة.

ثانياً: حرب الاستقلال وقيام الدولة.

أولاً: الظروف السياسية السائدة: ما نعنيه في هذه الفقرة تلك الظروف التي سبقت قيام الدولة، وكانت بمثابة الممهدة لقيامها، حيث مرت الدولة العثمانية بتلك المراحل التي وصفها ابن خلدون في مقدمته "النشوء، فالاتساع والتطور، فالاستقرار، ثم الانحدار والانحطاط والتلاشي".(ابن خلدون: ٢٠٠٢: ٣٨)، وكانت الإمبراطورية العثمانية قد وصلت إلى أوج قوتها العسكرية وثرائها الاقتصادي ومداها الجغرافي في القرن السادس عشر، لكنها بدأت تواجه مشاكل خطيرة وعلى مختلف الصعد بعد عام ١٦٣٨م إثر فشل حصارها الثاني لفينا النمساوية، فتراكمت تناقضاتها و تعقيداتها خلال القرنين، الثامن عشر والتاسع عشر، (الجميل:١٩٩٧:٥٣)، إذ واجهت الدولة العثمانية مشاكل عديدة في بنائها الإداري و الاقتصادي و العسكري، فابتعدت عن التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي شملت أوروبا في هذه المدة، ولم تعد الدولة العثمانية قادرة على استيعاب المتغيرات الحديثة، وبدأت تواجه سلسلة من الهزائم العسكرية، إذ اضطرت إلى التوقيع على معاهدات مهينة، منها معاهدة كارلوفتز (Carlowitz) عام ١٦٩٩ التي سلمت فيها بحر المجر إلى النمسا، ومعاهدة باساروفيتز (Passarowitz) عام ١٧١٧، التي فقدت فيها جزءاً مهماً في البلقان، ومعاهدة ياسي عام ١٧٩١ التي أذلتها أمام روسيا، كما انكشف ضعفها وعدم قدرتها على مواجهة

الغزو الفرنسي لمصر وفلسطين و سوريا ١٧٩٨-١٨٠١، واتضحت علامات الانحطاط في تدهور النظام الاقتصادي، والفساد الإداري الحكومي، واستمرار الانتفاضات في معظم ولايات الدولة العثمانية (احمد ومراد: ١٩٩٢: ٢١٩).

وشهدت منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها، الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الأسس والأساليب الغربية الحديثة، إذ بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الغربية، وفي مقدمتهم السلطان محمود الثاني، مصطفى رشيد باشا، رجل الدولة الذي عمل سفيراً لبلاده في باريس، يبحثون عن علاج لوقف التدهور وإعادة الحيوية إلى الدولة، ونتجت عن ذلك حركة لإصلاح الجيش، ونظام الحكم وا.لإدارة العثمانية التي بدأت منذ تشرين ا.لأول عام ١٨٣٩ وأصبحت تعرف باسم التنظيمات (Tanzimat) (أحمد ومراد: ١٩٩٢: ٢٢٠).

كما أن حركة الإصلاح حركة داخلية بالدرجة الأولى، فمع عدم إنكار دور الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية، بالأخذ بأسباب الإصلاح وتحقيق المساواة بين مواطنيها المسلمين وغير المسلمين، بدأت الطبقة البرجوازية الناشئة في اسطنبول تساند أي إصلاح يتجه نحو تخليص البلاد من سيطرة الإقطاعيين و نفوذ علماء الدين، ورحبت السلطة بذلك لخلق هيكل جديد من ا.لإدارة والقوانين المدنية، ومن أبرز محاولات الإصلاح إلغاء الوحدات العسكرية التقليدية المعروفة بالانكشارية في عام ١٨٢٦، وإعادة حكم الدولة المباشر على الولايات وتحديث التعليم وذلك بتأسيس مدارس رسمية حديثة تشرف عليها الدولة (احمد وآخرون: ١٩٩٦: ١١)، وتوجت حركة التنظيمات بصدور دستور سنة ١٨٧٦، بعد جهود حثيثة بذلها جماعة من المصلحين المتحررين على رأسهم مدحت باشا، وتألف الدستور الذي ارتكز على الدستور البلجيكي من ١١٩ مادة، تليت في حفل عام أقيم في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦، وأعلن السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦- ١٩٠٩، أنَّ الدستور يهدف إلى المساواة المدنية والسياسية للعثمانيين جميعهم(احمد وآخرون: ١٩٩٦: ١٣).

وفي هذه المدة كانت الدولة العثمانية في حالة سيئة و تعاني من الضعف و الوهن وكانت قوى المعارضة السرية للسلطان عبد الحميد الثاني قد تجمعت للعمل، واستطاعت جمعية الإتحاد و الترقي إحدى هذه القوى القيام بانقلاب ناجح في ٢٣ تموز ١٩٠٨، ونجم عنه إعادة العمل بدستور عام ١٨٧٦ المعطل منذ عام ١٨٧٨ على إثر الحرب الروسية-العثمانية (عبد القادر: ٢٠٠٥: ٦٢).

ونتيجة لهذه الحركة التي حدثت في ١٣ نيسان ١٩٠٩ عقد مجلس المبعوثين في ٢٧ نيسان

من العام نفسه جلسة أعلن فيها خلع السلطان عبد الحميد بتهمة تشجيع الحركة المضادة، وتم تنصيب أخيه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس ١٩٠٩– ١٩١٨ (احمد ومراد: ١٩٩٢:٢٢٤)، واندلعت الحرب العالمية ا.لأولى عام ١٩١٤ وكانت الإمبراطورية العثمانية شديدة الضعف وتعاني من الفساد(إحسان: ٢٠٠٠: ٨٩)، ودخلت الحرب في ٤ تشرين الثاني ١٩١٤ بجانب دول الحلف المركزي، ومع نهاية الحرب احتلت الجيوش أجزاءً من الإمبراطورية العثمانية، باستثناء منطقة صغيرة في وسط الأناضول، وكانت قوى الاحتلال تشمل اليونان وايطاليا إلى جانب بريطانيا وفرنسا، وتهيأت حكومة تركية كانت قد تشكلت في القسطنطينية في آذار ١٩١٩ للعمل مع المحتلين (هومسبيان واحمد: ١٩٨٥: ١٧).

وفي هذا الوقت شارك مصطفى كمال أتاتورك ومعاونه رؤوف بك في اجتماعات جمعية الموحدين التي تأسست منذ عام ١٩١٩، وعقدت لها اجتماعات عدة في ١٩١٩– ١٩٢٠، وهدفها تحرير الدول الإسلامية الواقعة تحت الانتداب والاستعمار ا.لأجنبي و تحرير بقية الدول و توحيدها تحت ظل الخلافة العثمانية، وشرع مصطفى كمال أتاتورك بإتباع سياسة خطوة تلو أخرى للوصول إلى الأهداف المركزية، فعندما وجهت الدعوة من قبل الحلفاء إلى كل من حكومة أنقرة، وحكومة استانبول لحضور مؤتمر لوزان عام ١٩٢٢، قرر مصطفى كمال فصل السلطة عن الخلافة، ونظراً لإدراكه أن السلطان لا يمثل عرش آل عثمان فقط جعل من نفسه خليفة المسلمين أيضاً، فقرر فصل السلطة كسلطة زمنية مع إبقائه على الخلافة كسلطة روحية لاستثارة الشعور الديني العميق في نفسية الشعب التركي وشعوب العالم الإسلامي، وتحت الضغط والتهديد انتزع مصطفى كمال أتاتورك موافقة المجلس على إلغاء السلطة وخلع السلطان وحيد الدين الذي تسلل هارباً يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ على متن بارجة حربية بريطانية، وبأمر من مصطفى كمال أتاتورك انتخب في اليوم التالي عبد المجيد بن عبد العزيز ١٩٢٢– ١٩٢٤ سلطاناً جديدا (الزين: ١٩٨٢: ١٧٣–١٧٦).

وخلال هذه المدة قامت حرب الاستقلال، وفي بداية ا.لأمر، كانت هذه الثورة حرب على البريطانيين واليونانيين الذين احتلوا كلاً من، اسطنبول وأزمير و سامسون، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك قائد حرب الاستقلال، وبعد أن استطاع طرد قوات الاحتلال تغيرت أدوات العمل السياسي في النظام السياسي العثماني، وعليه تركزت هذه الجهود منذ نجاح الحركة القومية في الأناضول على إلغاء السلطة والخلافة، وتم ذلك فعلاً في المدة الواقعة بين ١٩٢٣– ١٩٢٤ (النعيمي: ١٩٩٠: ٢٨)، وهكذا أعلنت الجمهورية التركية عاصمتها أنقرة في٢٩ تشرين ا.لأول ١٩٢٣ وأصبح مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس لها(فيروز احمد: ١٩٩٠: ٢٦).

ثانيا: حرب الاستقلال وإعلان الدولة: قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى بأشهر قليلة، توفي السلطان العثماني محمد رشاد (الخامس) وارتقى وحيد الدين العرش العثماني باسم السلطان محمد السادس، وبسبب الخوف من طموحات مصطفى كمال، وبتآمر من الاتحاديين وعلى رأسهم أنور باشا وزير الحربية آنذاك، وقد تم إبعاد مصطفى كمال إلى جبهة بلاد الشام، لكن الجيش الذي تسلمه من جمال باشا السفاح ومن الجنرال فوزي جاقماق كان في أسوأ حال، لهذا لم يصمد هذا الجيش أمام التحالف ا.لانكليزي الغربي إ.لا قليلا مما أدى ذلك إلى انهزام الدولة العثمانية والألمانية أمام دول الحلفاء وفي ثلاثين تشرين الأول ١٩١٨ انتهت الحرب العالمية الأولى بتوقيع تركيا على هدنة(مودروس) مع الحلفاء (الزين: ١٩٩١: ١٠١-١١٠)، تلا هدنة مودروس احتلال وتقسيم فعلي لما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، حيث استولت بريطانيا العظمى على كامل ولاية الموصل (كردستان العراق حاليا)، واستولت ايطاليا وفرنسا على جزء من منطقة المتوسط من تركيا الحالية، واستولت اليونان على سميرنا. من جهة أحرى، فان أثينا، وجدت في هذا الوضع اللحظة المناسبة لتنفيذ مشروعها Megali Edae (الفكرة العظمى، أي اليونان الكبير) الذي كان يضم نظريا القسطنطينية أيضاً.(بورزسلان: ٢٠٠٩: ٣٨).

لقد تشكلت في استنبول حكومة للعمل مع المحتلين، تشكلت في المدن الرئيسية التركية اتحادات تضم التجار في تلك الأقاليم، حيث أبدت تلك الاتحادات اعتراضات بصورة غير مباشرة على الاحتلال ا.لأجنبي تعبيرا عن خوفهم من عودة التجار اليونانيين وا.لأرمن الذين ابعدوا عن تلك المناطق أثناء الحرب العالمية الأولى.(رضوان: ٢٠٠٦: ٣١)، وبناء على توصية من رئيس الوزراء التركي آنذاك، اسند السلطان محمد السادس بمصطفى كمال قيادة القوة العسكرية التركية بقمع الانتفاضة والثورة التي بدأت تنتشر في الأناضول. (الزين:١٩٩١ :١٢١-١٢٣)، لكن مصطفى كمال أتاتورك غير دفة القيادة العسكرية التي كان هو يتزعمها وفقا للصلاحيات المناطة إليه، فبدل من قمع الانتفاضة والعصيان دعا الشعب إلى حمل السلاح، وعلى الرغم من أن مصطفى أتاتورك اعتبر خارج عن القانون وجرد نتيجة لذلك من رتبته العسكرية، فإنه دعا إلى عقد مؤتمر وطني في مدينة سيواس لمناقشة الوسائل والأساليب التي تحفظ للوطن كيانه وسلامته على اثر احتلال القوات اليونانية للمدن التركية أزمير ومنيزيا وايدين.(الزين:١٩٩١ :١٣٠-١٣١).

إن كان التهديد المباشر المتمثل في عودة اليونانيين وا.لأرمن إلى أراضيهم ومتاجرهم التي تم الاستيلاء عليها أثناء الحرب العالمية ا.لأولى هو العامل الحاسم في حشد برجوازية المدن وراء القضية القومية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.(رضوان: ٢٠٠٦: ٣٢)، بعد عقد مؤتمر تمهيدي في منطقة ارض روم تجمع في أربعة أيلول شمل المدعوين لمؤتمر وطني في سيواس عام ١٩١١. وقد وافق المؤتمرون على مقررات مؤتمر أرض روم، بالتأكيد على وحدة جميع الأراضي التركية، ووقوف الأمة كلها ضد أي احتلال

أو تدخل أجنبي وتأليف حكومة وطنية تكون منتخبة من المؤتمر الوطني في سيواس فيما بعد، وجعل الإدارة الشعبية السلطة العليا الحقيقة، وإلغاء الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للأقليات غير عثمانية، وخصوصا التي تضر بسيادة الأمة السياسية أو بكيانها الاجتماعي، ورفض كل أنواع الحماية أو الوصاية الأجنبية بما فيها الأمريكية. (الزين: ١٩٩١: ١٣٢-١٣٣)، نتيجة لحضور فوزي أفندي وهو احد زعماء الطريقة النقشبندية مؤتمر ارض روم وبروزه كعضو في الهيئة التنفيذية للمؤتمر، كذلك حضوره في سيواس فقد كسبت حركة مصطفى كمال التحررية تعاطف شرائح من الرأي العام التركي بحيث بعضهم اعتبرها حركة إسلامية. (النعيمي: ١٩٩٣: ٢١).

سرعان ما تحولت المقاومة إلى حرب استقلال خاضت المرحلة الأولى ضد القوة الأرمينية التي كانت تهدد القوى القومية، انطلاقا من القوقاز حيث أعلنوا قيام الجمهورية. كما أن ضم أرمينيا إلى الاتحاد السوفيتي (٢٠/كانون ا.لأول ١٩٢٠) و"معاهدة الصادقة وا.لإخوة" في آذار ١٩٢١ الموقعة مع موسكو أتاح لأنقرة أن تنقل قواتها إلى الجبهة الغربية. حيث قرر الفرنسيون والإيطاليون، الذين اندلعت ضدهم مقاومة محلية، مغادرة الأناضول (تموز/١٩٢١)، تمكن مصطفى كمال من حشد معظم قواته ضد الجيش اليوناني. أخيرا انتهى مؤتمر لندن (شباط/١٩٢١) الذي كان يمنح أنقرة بالواقع وضعية المفاوض التركي الوحيد انتهى إلى عزل اليونان على الصعيد الدبلوماسي. وعلى هذا الأساس تم إعادة تأهيل القوات الكمالية ثم تم التحضير لهجمات مضادة من قبل أنقرة على الجيش اليوناني المتناثر على أراضي الأناضول. وقد شن مصطفى كمال آخر هجوم مضاد بقيادته شخصيا، في آب/ وأيلول/١٩٢٢، وفي ٩/أيلول سقطت سميرنا ا.لأمر الذي أدى إلى فرار الجيش اليوناني، ومعه بضعة ا.لآلف من اليونانيين الأناضوليين الذين تم طردهم أو تخويفهم، وكان الجلاء دون قتال، ففي ١٩/تشرين ا.لأول تم إجلاء عن الدردنيل واسطنبول إشارات دلت على نهاية الحرب.(بوزرسلان: ٢٠٠٩: ٣٨-٤٢).

بعد انسحاب القوات اليونانية وقع الحلفاء معاهدة لوزان مع مصطفى كمال أتاتورك التي الغي بموجبها ما كان مقرر بمؤتمر سيفر، حيث اقر في هذا المؤتمر معاهدة سيفر الموقعة في ١٠/آب /١٩٢٠، والتي أكرهت الحكومة العثمانية على توقيعها ومن ضمن مقرراتها تجزئة الإمبراطورية بل والأخطر من ذلك تجزئة الأناضول، ومنح جزء كبير من تراسا الغربية إلى اليونان مع بقاء سميرنا تحت السيادة وبصورة النظرية تابعة للإمبراطورية، ولكن كان من الواضح أنها ستلحق باليونان، كذلك أدت تلك المعاهدة إلى تمزيق تركيا إلى ثلاثة دول، الأولى أرمينية وتضم قارس واردهان وارض روم، والثانية دولة كردية وتضم جميع المناطق الواقعة شرق نهر الفرات جنوب الدولة الأرمينية في حين تعطى كيليكا والجنوب كله لفرنسا، أما ايطاليا فأعطيت جميع المناطق الواقعة إلى جنوب غرب الأناضول، في حين أن اليونان أعطى مدينة أزمير والمناطق القريبة منها فضلا عن ادنه وغاليبولي، أما العاصمة اسطنبول

وشواطئ مرمرة، فقد أعلنت مناطق مجردة من السلاح، في حين أن مضيقي البوسفور والدردنيل اخضعا لرقابة دولية يقرر مصيرهما لحالتي الحرب والسلم. (الزين: ١٩٩١: ١٥٣).

بعد توقيع معاهدة لوزان من قبل الحلفاء مع أتاتورك تم إعلان الجمهورية التركية برئاسته واختيار أنقرة عاصمة لها. لقد كانت حرب التحرير أو حرب الاستقلال (١٩١٩– ١٩٢٣) بزعامة مصطفى كمال أتاتورك في تطورها العملي استمرار للحرب العالمية الأولى،فقد خاضها الجيش التركي بقيادة الجنرالات العثمانيين.(رضوان: ٢٠٠٦: ٣٥).

إن من أهم أسباب نجاح حركة مصطفى كمال القومية، هو أن الوضع الدولي كان ملائم بوجه خاص لتشكيل دولة تركيا، بعد أن تم بسلام انفصال الأقاليم البلقانية والعربية عن الإمبراطورية العثمانية، وتحولها إلى دول منفصلة، كما أن الثورة البلشفية من جهة وعدم استقرار الهيمنة داخل المعسكر الامبريالي من جهة أخرى، قد سمحا بنجاح محاولة مصطفى كمال أتاتورك لإقامة دولة مستقلة، ومن الناحية السياسية كانت تركيا تشكل منطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتي جنوب شرق أوروبا والدول العربية، التي كانت محل للأطماع بدرجة كبيرة. أما من الناحية الاقتصادية فان مبادئ الانفتاح هي التي ستسودها. وقد أوضحت حكومة أنقرة منذ بدايتها أن موقفها من الاستثمارات الأجنبية لا. يتعارض مع موقف الدول الأوروبية، حيث تم منح امتيازات للمستثمرين ا.لأمريكيين وا.لأوروبي ين خلال الحرب (اليونانية –التركية)، وإعلان مصطفى كمال بمناسبات عديدة انه باستثناء مطالب الامتيازات، فان رأس المال ا.لأجنبي سيكون موضع ترحيب، كما زال تردد القوة الإمبريالية عندما تخلت حكومة أنقرة عن مطالبتها بحقول نفط الموصل، وقبلت باتفاقية حرية التجارة التي تضمنتها معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ المشار إليها سابقا، وبموجب بنود هذه المعادة تم رسميا إلغاء حقوق الامتيازات الأجنبية التي منحتها سابقا الدولة العثمانية للدول الأوروبية. (رضوان: ٢٠٠٦: ٣٦).

إن ما قام به مصطفى كمال أتاتورك خلال هذه الفترة، وتمكنه من فعل ما فعله جعل منه الرمز القيادي المقبل لتركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية، وهذا ما تم بالفعل إذ تصدر الصفوف وتسلم دفة القيادة في الدولة الجديدة.

المطلب الثاني:

التأصيل الحزبي في الدولة

إن لـلأحزاب دورٌ كبير في العملية السياسية، لكون ا.لأحزاب في نهاية المطاف وكهدف نهائي لها تسعى إلى تسلم السلطة وتنفيذ أجندتها السياسية من خلال تسيير دفة القيادة، وتركيا سعت منذ البداية إلى الأخذ بمبدأ الحزب الواحد وهو حزب القائد، ومن خلاله تم قيادة تركيا لسنوات عديدة بعد الاستقلال، حتى فاقت بعد عقود زمنية على حقيقة مفادها ضرورة الانتقال إلى التعددية، وحزب العدالة والتنمية أحد هذه ا.لأحزاب، إذ لولا التعددية ما ظهر على الساحة السياسية التركية، ولما له من أهمية، ومن أهداف عريضة هذه التي اكتسبها من خلال التجارب السياسية التي مرت بتركيا ليصعد الحلبة السياسية وليقود دفة السياسة في تركيا العلمانية اليوم، ونحن إذ نؤصل للمسيرة السياسية الحزبية في تركيا، فإننا نؤصل للكيفية التي مهدت لحزب العدالة والتنمية حتى يأخذ دوره على صعيد الحياة السياسية التركية، وللوفاء بمتطلبات هذا المطلب فإننا سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الأحادية الحزبية في تركيا (١٩٢٣-١٩٦٠).

ثانياً: التعددية السياسية في تركيا (١٩٦١-١٩٩٠).

أولاً: الأحادية الحزبية في تركيا (١٩٢٣-١٩٦٠): نشأت الجمهورية في عام ١٩٢٣ لتعبر عن ميلاد الأمة التركية على الأساس القومي وجرى إلغاء الخلافة الإسلامية رمز السيادة العثمانية وأصبحت مرتكزات القومية الجديدة التي تسيدت فوق الجميع وجرى باسمها تقديم حزمة من المبادئ المسندة إلى مبدأ العلمانية التي استهدفت تنفيذ مشروع لتحديث المجتمع بأسلوب التغير الثوري والجذري(حسن: ٢٠٠٦: ٣٩).

كان النظام السياسي الذي ورثته الجمهورية ١٩٢٣ متعدد، وتابعا لشخص مصطفى كمال أتاتورك في آن واحد، وفي الواقع إن كانت ظروف الحرب قد دفعت أتاتورك إلى أن يقبل وجود جماعة سياسية ثانية، وهي عبارة عن شبه حزب في أوساط جماهيرية غير واضحة المعالم، يضم اتحاديين سابقين وليبراليين. خرجت الجماعة الثانية ضعيفة من انتخابات نيسان عام ١٩٢٣، كما كانت هناك حساسية عالية جدا من الحركات الإسلامية وسط المقاومة القومية، دون أن تكون لها هيئات مناصرة، أما الحزب الشيوعي الذي قُتل قادته عام ١٩٢١ على يدي يحيى كبتان وهو أحد

المقربين جدا لمصطفى كمال كان ضعيفاً من ناحية الفاعلية. ولم يكن بوسع أي فئة من هذه الفئات أن تنال من سلطة مصطفى كمال أتاتورك، الذي كان يجمع بين يديه الإدارة السياسية والقيادة العسكرية.(بوزسلان: ٢٠٠٩: ٤٤-٤٥)، لقد غدا حزب الشعب الجمهوري الذي يعد هو الحزب الأوحد والقائد "حزب مصطفى كمال أتاتورك"، هو الحزب الذي يتزعم الحياة السياسية في البلاد، ولقد لخص أتاتورك نفسه المبادئ التي سيسير عليها بالشعار الذي وضعه لحزبه (حزب الشعب الجمهوري)، والذي يتمثل بصورة شمس ينبعث منها ستة أشعة ترمز إلى المبادئ الثابتة والدائمة للحكم وهذه المبادئ هي (حيدري: ١٩٨٦: ٢٢-٢٣):-

أ- النظام الجمهوري:- هو النظام النهائي لتركيا، إذ لا عودة إلى حكم السلطنة والخلافة.

ب-القومية والوطنية:- وتعني أن الشعب التركي يشكل أمة واحدة قائمة بذاتها وذات قومية متينة، كذلك تعني أن المواطنة التركية هي لكل تركي يعيش على الأراضي التركية دون الاعتماد على الدين أو العنصر.

ج-العلمانية:- وتعني أن أمور الدين في تركيا منفصلة عن أمور الدولة، وبالتالي فغير مسموح لرجال الدين بالتدخل في شؤون الحكم والإدارة والأمور العامة.

د- الشعبية:- أي أن النظام الجمهوري العلماني في تركيا هو نظام شعبي يقوم على التمثيل النيابي الديمقراطي بمفهومة الأوروبي (حكم الشعب من الشعب وللشعب)، كذلك يعني هذا المبدأ أن جميع المواطنون متساوين أمام القانون.

هـ - مبدأ تدخل الدولة:- ويعني أن النظام الاقتصادي للدولة هو نظام المراقبة العامة، وهذا يعني أيضا أن للدولة الحق في مراقبة نشاطات القطاع الخاص، والتدخل بالقوة إذا لزم الأمر لوقف هذه النشاطات إذا كانت ضارة بالمصلحة العامة.

و- الثورية:- وهو يعني أن للنظام طبيعة ثورية، أي أن هذا النظام يجب أن يكون نظاما متطورا باستمرار تبعا لتطور مشاكل الحياة، حتى يتم القضاء نهائيا على الجهل والتخلف.

في عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤ تحولت المجموعتان البرلمانيتان مجموعة الحزب القائد ومجموعة الأوساط الشعبية اللتان برزتا على الساحة البرلمانية التركية إلى حزبين سياسيين هما:-

١. حزب الشعب: الذي بات يسمى حزب الشعب الجمهوري وتأسس في ١١/أيلول/١٩٢٣ بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

٢. الحزب التقدمي الجمهوري: (١٧/تشرين الثاني/١٩٢٤– ٣/حزيران/ ١٩٢٥) بقيادة كاظم قرة بكر.

كان حزب الشعب يقدم نفسه على أنه أكثر دولانية وقومية وثورية وكان حزب التقدم الجمهوري يعطي صورة حزب ليبرالي ومعتدل، ومع ذلك حرص أن يتجنب موقع مصطفى كمال الذي كان قد كرس نفسه كزعيم للبلاد بلا منازع (حسن: ٢٠٠٦: ٥٥).

إن التعددية أصابها الشلل التام في الحياة السياسية التركية على اثر إقرار قانون (استعادة النظام) والذي شرع كرد فعل على ثورة شيخ سعيد الكردية وأعيد تفاعل وثيقة الاستقلال (٤/آذار/١٩٢٥)، التي كانت قد أصدرت إبان الحرب مئات الأحكام بالإعدام دون محاكمة خلال بضعة أسابيع، جرى تكميم الصحافة، ومنعت عناوين عديدة، وحكم على عشرات الصحفيين بعقوبات صارمة وشديدة بالسجن. كما تم حظر حزب التقدم الجمهوري، وحكم على قادته بتهمة التعاون مع المتمردين بالسجن وأهينوا علنا. بعد عام من ذلك قامت محاولة انقلاب على مصطفى كمال في أزمير (١٥/حزيران/١٩٢٦)، وجد فيها فرصة جديدة لتعزيز سلطته وفرض تفرد حزبه حيث أقصي بعض الاتحاديين حتى الذين لم يكن لهم صلة بالانقلاب لكنهم كانوا يرفضون الاقتناع بالكمالية.ألقى أتاتورك بين (١٥–١٠) تشرين ا.لأول ١٩٢٧، خطابه الشهير الذي كشف من خلاله عن حكم بلا محاكمة ضد معارضيه ومساعديه، مما أدى إلى التفرد التام والكامل لأتاتورك بكل السلطة هذا أدى إلى إعادة كتابة تاريخ تركيا من جديد وترسيخ نظام حكم الحزب الواحد، ليكون رهن شخصيته وتوجهاته القومية والعلمانية القائمة على بعث الأمة التركية باعتباره المؤسس والأب (بوزرسلان:٢٠٠٩: ٤٦).

حاول أتاتورك بعد ذلك إطلاق تجربة للتعددية الحزبية(آب/تشرين الثاني/١٩٣٠) انصياعا لانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت بإفقار البلاد، لكن هذه التجربة باءت بالفشل بسبب تقبل الشعب الحزب الليبرالي الذي دعا أتاتورك إلى تشكيله من قبل الشارع التركي، واعتباره المنقذ والمخلص، وهذا ما كان لا يريده أتاتورك، حيث أراده تعددية مزيفة، لكنه أدرك بعد هذه التجربة مدى رفض الكمالية وسط المجتمع التركي واقتنع وأُقنع بضرورة تأطير قسري للسكان وإقامة بديل ينقل صوت الثورة إلى الشعب، كانت مجلة كادروا التي صدرت عام ١٩٣٢ مخصصة بشكل أساسي لهذا المشروع العقائدي(حسن:٢٠٠٦: ٥٧).

جاء دستور ١٩٣٧ ليعلن عن الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزب–الدولة

حيث امتزج النظامين من ذالك الحين على كافة الصعد. لم يتم هذا التطور دون تبعات على الإجراءات الانتخابية كان النواب يعينون من قبل الحزب (أي من قبل الرئيس نفسه)، ويخضعون لموافقة الناخبين الذين كان عليهم التعبير عن رأيهم عبر التصويت العلني. بينما كان يتم حساب الأصوات في السر. أخيرا ترسخت بشكل كبير عبادة شخصية مصطفى كمال خلال عقد الثلاثينات. وأصبح الزعيم الخالد، أصبح بموجب قانون خاص، اقر في عام ١٩٣٤، أتاتورك، (أب الأتراك)، لقد حضر هذا القانون نفسه هذا الاسم على أي مواطن آخر. كانت التسمية مطابقة للصورة التي يمتلكها مصطفى كمال عن نفسه وتنص على (وحده قائد المجتمع البشري جدير بان يقدس). كما وجدت هذه العبادة التمجيد للفرد وعبرت عن ذلك بتماثيل مصطفى كمال خاصة التي أنجزها النحات هنريشكريبل، والتي صورته كرمز لتجسيد القوة الفضة (بوزرسلان: ٢٠٠٩: ٤٩-٥٠).

بعد وفاة أتاتورك رأى حماة الدولة التركية في المؤسسة العسكرية، أن المواطن التركي لا يمكنه حكم نفسه دون إرشاد، وأنه يتعين عليهم الأخذ بيده حتى ينضج ويتمكن من إدارة شؤونه بوعي دون الوقوع تحت تأثير الأعداء في الخارج والداخل فسيطرت هذه التوجهات على العقلية التي حكمت الجمهورية لزمن طويل، فهي تفترض عدم نضج المدنيين من جهة، وتثق بحكمة الجيش بجهة أخرى.

فالبيروقراطية العسكرية في ظل زعامة مصطفى كمال لم تكن تستند إلى قاعدة واحدة، إضافة إلى أن الكمالية قوبلت بعد تأسيس الجمهورية بعدم الرضا الكامل وخاصة من قبل مجموعة من الضباط في المراتب العليا، والذين أسسوا معارضة قوية داخل المجلس الوطني التركي الكبير، واستمروا بعملهم كقادة معارضة على الرغم من محاولات كمال لإخضاعهم، وجعل دورهم ثانوي، خاصة بعد أن حوكم على بعض منهم بالموت في أعقاب الثورة في جنوب الأناضول عام ١٩٢٥. (Niyazi Berkes: ١٩٦٤: ٣٤٧-٣٤٩).

فقد اقترحوا أن تقوم الدولة بتنفيذ مبدأ السيادة الوطنية بشكل كامل كما وردت في دستور عام ١٩٢٤، وان يتم الأخذ بالعمل الحزبي طبقاً لمبادئ الديمقراطية، مما أدى إلى طرد ثلاثتهم من حزب الشعب ، فيما قدم جلال بأيار استقالته في ١ كانون الأول ١٩٤٥، وفي بداية عام ١٩٤٦ قدم الأربعة طلباً رسمياً لتأسيس الحزب الديمقراطي الذي أعلن رسمياً عن تأسيسه في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦. (Husrav:١٩٦٥: ٧٨)، والذي يعد تأسيسه انعطافة كبيرة في مسيرة الحياة السياسية التركية، فلأول مرة يؤسس حزب بعيد عن أوامر حزب الشعب الجمهوري . ويصف كمال كربات Kemal Karpat الذي كتب عن هذه المدة " إن السنة في ٢١ تموز ١٩٤٦ ولغاية ١٢ تموز

١٩٤٧ كانت حاسمة في ترسيخ سياسة التعددية الحزبية ، ففي ١٢ تموز ألقى الرئيس اينونو بثقله بصراحة وراء المعتدلين في حزبه واستبعد خيار الحزب الواحد ومنحت المعارضة حرية الفعل والمساواة بالحزب الجمهوري". (Karpat: ١٩٦٩: ٣٠٤-٣١١)، هذا وبعد أسبوعين على وجه التقريب جرت انتخابات تركية.

وعلى الرغم من إدراك أعضاء الحزب الديمقراطي بعدم وجود الفرصة المناسبة لهم بالفوز في انتخابات ٢٤ تموز عام ١٩٤٦، إلا أنهم سعوا بجدية لإثبات وجودهم. وهكذا حصل حزب الشعب الجمهوري على ٣٩٦ مقعداً من بين (٤٦٥)، مقعداً في حين حصل الحزب الديمقراطي على (٦٢) مقعداً فيما حصل المستقلون على ٧ مقاعد فقط . (Nalbandoglu: ١٩٥٠: ٥٥)، هذا إن ما قام به الحزب الديمقراطي من فاتحة عهد جديد في دنيا الحزبية التركية شجع الكثير لتأسيس الأحزاب، مثل: الحزب الاشتراكي الذي تأسس في ١٤ أيار عام ١٩٤٦. (Teve3toglu, 1967: 53)، وحزب العمال والفلاحين التركي في ١٧ حزيران عام ١٩٤٧. (مراد، ١٩٩٦: ٧٣)، وحزب الأمة عام ١٩٤٨. (مراد، ١٩٩٦: ٧٣)، وإلى جانب هذه الأحزاب هناك الحزب الشيوعي (العبيدي، ١٩٨٩: ٦٩).

إن الحراك السياسي الحزبي كان ملحوظاً على الساحة التركية، إذ كان يتصدر هذا الحراك بنشاط واضح الحزب الديمقراطي، وهذا يمكن ملاحظته من نتائج الانتخابات العامة التي جرت في تركيا في ١٤ أيار ١٩٥٠، وشارك فيها ما يقرب من ٨٨% من السكان. وعلى الرغم مما كان يبدو فان المبادرة السياسية كانت بيد الجمهوريين، لكن النتائج أسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي إذ حصل على (٤٠٨) مقعدا في البرلمان، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (٦٩) مقعداً، وحصل حزب الأمة على مقعد واحد، فيما حصل المستقلون على (٩) مقاعد. (جريدة الاتحاد السوري: ٦/٦/١٩٥٠).

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً كبيراً في تاريخ تركيا الحديث، وبداية تحول في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها، والتي لقيت ارتياحاً ملحوظاً في الأوساط الغربية. وقد وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها انتصار للديمقراطية. (جريدة الأهرام المصرية: ١٩/٥/١٩٥٠ و٢٣/٥/١٩٥٠).

وعقب إعلان نتائج الانتخابات انتقل الحكم دستورياً إلى الحزب الديمقراطي، إذ انتخب جلال بأيار رئيساً للجمهورية في ٢٢ أيار ١٩٥٠، والذي كلف بدوره عدنان مندريس لتشكيل أول وزارة

لحكومة الديمقراطيين. والتي تضمن برنامجها القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم، وتأكيد حرية الصحافة، وتمسك الحكومة بمكافحة الأفكار المعادية للسياسة الكمالية أي (الأفكار الدينية – الشيوعية) أما سياستها الخارجية فقد أعلنت استمرارها في سياسة تشجيع توظيف رؤوس ا.لأموال الأجنبية وفتح ا.لأبواب أمام الرأسمال ا.لأجنبي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة البلدان الرأسمالية الكبرى التي استثمرت رؤوس أموالها في تركيا، إذ بلغت نسبة مساهمتها قرابة ٦٥% من مجموع الاستثمارات الأجنبية، كما شهدت تركيا في عهد الديمقراطيين عدة تغيرات سياسية واقتصادية، واجتماعية حملت في طياتها بذور العوامل التي مهدت إلى قيام انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠. (النعيمي: ١٩٨١: ١٠٣-١٠٥).

إن هذه الفترة لم تشهد أي تعددية لـلأحزاب، وإن تعالت الأصوات إن هناك تعددية إ.لاّ أنها تعددية قولية لا تتخطى إلى دائرة العقل، لكون حزب الرئيس حزب الجمهورية كان مهيمناً على كل ما يمكن أن نسميه حزب، وظهور ما يسمى با.لأحزاب والتي كان مسموح بقيامها، ما هو إ.لاّ خدعة من خلالها يمكن أن يسمح به حزب الجمهورية لامتصاص غضب الشعب الذي حقد على هذا الحزب.

ثانياً: التعددية الحزبية (١٩٦١-١٩٩٠): إن بوادر ظاهرة التعددية السياسية لم تظهر بشكل جلي إ.لاّ في انتخابات عام ١٩٦١ في تركيا، وهذا يظهر من تعدد ا.لأحزاب المشاركة في الانتخابات، وكانت النتائج لحصيلة الانتخابات التي جرت عام ١٩٦١ على النحو التالي: حيث حصل حزب العدالة على ما نسبته ٣٥.١% من مقاعد الجمعية العامة وذلك بفوزه بـ (١٥٨) مقعداً، ونسبة ٤٦.٧% من مقاعد مجلس الشيوخ وتمثل (٧٠) مقعداً، وأما حزب الشعب الجمهوري فقد فاز ما نسبته ٣٨.٤% من مقاعد الجمعية وتمثل (١٥٣) مقعداً وما نسبته ٢٤%من مقاعد مجلس الشيوخ وتمثل (٣٦) مقعداً، وأما حزب الأمة الجمهوري فقد فاز ما نسبته ١٢% من مقاعد الجمعية العامة وتمثل (٥٤) مقعداً، وبنسبة١٦% من مقاعد مجلس الشيوخ وتمثل (١٦) مقعداً، وأما حزب تركيا الفتاة فقد فاز ما نسبته ١٤.٥% من مقاعد الجمعية العامة وتمثل (٦٥) مقعداً، وما نسبته ١٨.٦% من مقاعد مجلس الشيوخ وتمثل (٢٨) مقعداً، ويبدوا من نتائج الانتخابات أن حزب الشعب الجمهوري عاد ليمارس دوره في الحياة السياسية مرة أخرى، ولكن دون أن يتمكن من الحصول على الأغلبية التي تؤهله لقيادة الدفة السياسية في تركيا عن طريق تشكيل حكومة، ولهذا بدا حزب العدالة الذي جاء في المرتبة الثانية بمشاركة الأحزاب ا.لأخرى حيث شكل الحكومة (فيروز أحمد، ١٩٨٥: ٣٠٧).

لقد أخذ حزب العدالة يأخذ دوره كحزب قيادي في الحياة السياسية التركية، وأخذ يتقدم الصفوف، وهذا ما ظهر في انتخابات عام ١٩٦٥م، حيث جرت انتخابات في ١٠ تشرين الأول عن العام نفسه وكان الفوز سهلاً لهذا الحزب، حيث حصل على ٥٢.٩% من الأصوات وفازت بـ (٢٤٠) مقعداً من أصل (٤٥٠) مقعداً، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على ٢٨.٧% من الأصوات وفاز بـ (١٣٤) مقعداً، وكل من حزب الشعب الفلاحي الجمهوري والحزب الوطني وحزب تركيا الجديدة على ١٢.٢% من الأصوات وهذه تمثل (٦١) مقعداً، وأما حزب العمل التركي فقد حقق نجاحاً ملموساً، إذ حصل على ما نسبة ٣% وتمثل (١٥) مقعداً (Onulduran, 1985: 63-66).

الملاحظ في هذه الانتخابات أن حزب العدالة أخذ حراكاً سياسياً نشاطاً على صعيد الحياة الحزبية في تركيا، ومساحة واسعة على صعيد الحياة الشعبية وهذا يتضح من تخطي نسبة فوز حزب الشعب الجمهوري بما يعادل بـ (٢٤.٢%)، والذي كان يتزعم القيادة على صعيد الحياة السياسية بتركيا.

إن الإنجازات التي حققها حزب العدالة ما بين ا.لأعوام (١٩٦٥-١٩٦٩) قادته إلى نجاح آخر، وهذا يتضح من نتائج انتخابات تشرين ا.لأول عام ١٩٦٩ في تركيا، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

حصد حزب العدالة ما نسبته ٤٦.٥% من أصوات الناخبين، وبذلك احتل (٢٥٦) مقعداً في الجمعية الوطنية التركية، تلاه حزب الشعب الجمهوري حيث حصد ما نسبته ٢٧.٤% من أصوات الناخبين واحتل (١٤٣) مقعداً، ثم جاء بالمرتبة الثالثة حزب الاعتماد حيث نال ما نسبته ٦.٦% من أصوات الناخبين، وبذلك احتل (١٥) مقعداً، ثم جاء المستقلون وحصلوا على ما نسبته ٥.٦%، وكان لهم (١٣) مقعداً، ثم الحزب الوطني وسجل نسبة ٣.٢% وكان له (٦) مقاعد، ثم حزب الحركة القومية وحصلت على ما نسبته ٣%، وتلاها حزب الوحدة التركي والعمل التركي وتركيا الجديدة، وبنسب على التوالي ٢.٨%، ٢.٧%، ٢.٢% (Middle East, 1970: 9).

والناظر في خريطة النتائج الانتخابية لعام ١٩٦٩، إن حزب العدالة لا زال متصدر الخريطة الحزبية السياسية التركية، والفارق بينه وبين الحزب الذي يليه فارق ملموس لا يستطيع تخطيه بسهولة، حيث أن الفارق يساوي (١٩.١%)، أضف أن هناك أحزاب أخرى أخذت تأخذ لها موضع على صعيد الحياة السياسية التركية، مما يمكننا من القول إلى: أن الحياة السياسية في تركيا أخذت

أكثر بالانفتاح على صعيد الحراك السياسي والذي تحتله الأحزاب.

هذا وقد شهدت تركيا انتخابات أخرى في ١٤ تشرين الأول من عام ١٩٧٣، حيث عمل كل من حزب العدالة وحزب الشعب التركي بشكل منفرد لتشكيل حكومة، غير أنهما أخفقا مما عرض تركيا إلى أزمة وزارية حتى أواخر عام ١٩٧٣، وكانت هذه أطول أزمة وزارية تمر فيها تركيا، وفي ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٧٤ توصل حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني إلى الاتفاق لتشكيل وزارة، فكان يولنت أجاويد رئيساً للوزراء ونجم الدين أربكان نائباً له، وضم مجلس الوزراء ١٨ وزيراً من حزب الشعب، و١٧ وزيراً من حزب السلامة الوطني (الكسان، ١٩٨٤: ١٨-١٩)، ويبدو الإخفاق كان متوقعاً لهذه الحكومة منذ البداية، وذلك لعمق الاختلافات العقائدية بين أقطاب الجهاز الحكومي الجديد وبين نهج الحزبيين، فا.لأول يؤمن بالمنهج العلماني ويدافع عنه، في حين الثاني يرفض العلمانية ويدعو إلى إلغائها، وينادي بإحلال الإسلام كنهج سياسي مكانها (الزبن، ٢٠٠٦: ٣١٨).

والمتأمل في النشاط الحزبي ونتائج الانتخابات التركية يمكنه ملاحظة أن ا.لأحزاب التركية بين شد وجذب، وهذا يتضح من انتخابات حزيران عام ١٩٧٧، حيث سجلت النتائج على النحو التالي:

حصد حزب الشعب الجمهوري ما نسبته ٤١.٤% من نسبة الأصوات، وبذلك احتل (٢١٣) مقعداً في البرلمان التركي، تلاه حزب العدالة وسجل ٣٦.٩% واحتل (١٨٩) مقعداً، وجاء على الترتيب حزب السلامة الوطني، وحزب الحركة القومية، والمستقلون، وحزب الثقة الجمهوري، والحزب الديمقراطي، وحزب الوحدة التركي، وحزب العمال، وسجلت نسبة الأصوات المئوية لها وعلى التوالي: (٨.٦%)، (٦.٤%)، (٢.٥%)، (١.٩%)، (١.٩%)، (٠.٤%)، (٠.١%)، وحصدت من مقاعد البرلمان وعلى التوالي المقاعد التالية: (٢٤)، (١٦)، (٤)، (٣)، (١)، ولم يكن لحزب الوحدة التركي والعمال أي نصيب من المقاعد (Richard, 1986: 39).

وتظهر النتائج تقدم حزب الشعب الجمهوري، وعودته مرة أخرى كما في انتخابات ١٩٧٣، كما أشارت نتائج الانتخابات إلى حقيقة مهمة هي سيطرة الحزبين الكبيرين الشعب الجمهوري والعدالة على معظم أصوات الناخبين، وعلى ٩٠% من المقاعد البرلمانية، إ.لاّ أن ذلك لا يعني أي من الحزبين حصل على الأغلبية بل معناه تكرار تجربة الائتلاف الحكومي التي أعقبت انتخابات ١٩٧٣، والتي أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا.

إن عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته تركيا هيأ ذلك إلى انقلابات في تركيا، حيث عرفت الدولة عدة انقلابات، ونشير هنا إلى انقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠، حيث جاء هذا الانقلاب بكنعان إيفرين رئيساً للجمهورية، وفي عهده وتحديداً في تشرين ا.لأول عام ١٩٨٣ أجريت انتخابات لم تستطع ثلاثة أحزاب اجتياز موافقة مجلس ا.لأمن القومي (القيادة العسكرية) بخوض الانتخابات ، وهي: حزب الديمقراطية القومي وهو حزب عسكري إلى حد كبير، وحزب الوطن والحزب الشعبي، وكانت هذه ا.لأحزاب تعبر عن كيانات سياسية مصطنعة فلاقت عدم اهتمام شعبي، وحصل حزب الوطن ا.لأم بـ (٢١١) مقعداً، ونسبة ٤٥% من الأصوات، والحزب الشعبي حصل على (١١٧) مقعداً، ونسبة ٣٠% من الأصوات، والحزب القومي حصل على (١٢٢) مقعداً، وبنسبة ٢٥% من الأصوات.

إن ا.لأحزاب ا.لأخرى لم تشترك بالعملية الانتخابية، وهذا في اعتقادنا يعود إلى ما يلي: العزوف عن العمل السياسي في ظل عدم الاستقرار الحكومي، ومقاطعة الانتخابات؛ لكون كثيراً ما توصف به العمليات الانتخابية بعدم النزاهة، أضف إلى أن العسكر أفسدوا سير العمليات الانتخابية السابقة لكثرة تدخلاتهم المتواصلة (فيروز، ١٩٩٧: ٢٥٠-٢٦٣).

إن الساحة التركية كغيرها من الساحات السياسية تشهد انتخابات دورية، لكن ما علينا ملاحظته موقع ا.لأحزاب على الخريطة الانتخابية، والتي تنعكس على الحياة السياسية؛ لكون ا.لأحزاب تعمل على تنفيذ أجندتها السياسية والعقائدية معاً، والملاحظ في انتخابات عام ١٩٨٧، دخول ستة أحزاب سياسية المعترك الانتخابي، وهي: حزب الوطن ا.لأم، وحزب الطريق القويم، والحزب الشعبي الاجتماعي، وحزب الرفاه الإسلامي، وحزب المحافظين، وحزب اليسار الديمقراطي، وقد حصدت نتيجة الانتخابات النسب التالية: حزب الوطن ا.لأم ٣٧.٢% من الأصوات، و(٢٩١) مقعداً، الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي ٢٤.٧% من الأصوات، و(٩٩) من المقاعد، أما حزب الطريق القويم فحصل على ١٩.٢% من الأصوات، و(٦٠) مقعداً، في حين أن حزب الرفاه الإسلامي لم يحصل إ.لاّ على ٧.٦% من أصوات الناخبين، أما حزب المحافظين فكانت أصواته قليلة جداً (النعيمي، ١٩٩٢: ١٨٥-١٨٧).

لقد أخذ نجم الأحزاب الإسلامية بالبزوغ رويداً رويدا على الساحة السياسية التركية منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، الأمر الذي ضاق الأمر بالحكومة العلمانية فعملت على حل حزب الرفاه الفائز في انتخابات عام ١٩٩٥ من قبل الحكومة الدستورية، إ.لاّ أن هذا لم يثني ا.لأحزاب الإسلامية عن العمل بجد وفق إستراتيجية سياسية تدغدغ صدر الناخب التركي (حسن، ٢٠٠٦:

١٧٥-١٨٦)، وفي انتخابات عام ١٩٩٩ فاز حزب الفضيلة الإسلامي في الانتخابات، وضاقت الحكومة ذرعاً أيضاً كعادتها فتقدمت بطلب للمحكمة الدستورية لإغلاق الحزب، وذلك لتعارض مبادئه مع دستور الدولة العلمانية، إلاّ أن الناخبين حباً بالحزب صوتوا لغيره حتى لا يتعرض للإغلاق (حسن، ٢٠٠٦: ١٨٧-١٨٨)، وبقيت الصورة الانتخابية تتكرر وبشكل دوري، وكل نتائج انتخابية كانت تسجل بصورة ملحوظة تقدم الأحزاب الإسلامية على غيرها حتى تسلم في نهاية المطاف حزب العدالة والتنمية الدفة السياسية في البلاد، وأخذ يطبق سياسته القائمة على أيديولوجية عقائدية دينية، ولكن بخطوات محسوبة حتى لا يثير قلق العلمانيين، وهذا ما سوف يبحث في الفصل القادم.

ويمكننا تسجيل عدة ملاحظات من العرض السابق في هذا المطلب الموسوم بالتأصيل الحزبي في الدولة، أهمها: أن باني تركيا الحديثة قام بإدخال عدة تعديلات على الدستور، حيث كان أهمها عام ١٩٢٨، حيث حذف مادة الإسلام من الدستور، وجعل العلمانية الأساس في السلوك السياسي الداخلي التركي، وتجسدت هذه الحقيقة في جميع الدساتير اللاحقة، وعلى الرغم من هذا فإن النشاط الإسلامي وإن خف وهيجه لكنه لم تطفئ ناره، وكان له تأثير واضح في فوز عدنان مندريس في انتخابات ١٤ آذار عام ١٩٥٠ (النعيمي، ١٩٩٢: ٥-٦).

إن النشاط الإسلامي أخذ بالتنامي في الأوساط التركية في عقد السبعينات من القرن الماضي، وعلى سبيل المثال نشوء حزب السلامة الوطني، واشتراكه في الحكومة الائتلافية عام ١٩٧٤، إن هذا يقودنا إلى عدة استنتاجات هامة، هي:

١. إن تركيا قامت بالأصل على الإسلام وتجذر الإسلام في الأتراك الأوائل، ولا بد من أن ينحدر إلى الخلف من أبناء هؤلاء.

٢. إن الأفكار الغربية وخاصة ما جاء به مؤسس تركيا الحديثة والمتمثلة بالعلمانية، ما هي إلاّ دخيلة على الشعب التركي، والمحصلة النهائية لا بد من سيادتها تحت ضرب المطرقة، ولكن إلى حين، لكون الإسلام المتأصل في الشعب التركي سيبقى الأساس، والأساس هو باق.

٣. إن الأحزاب السياسية التركية تميل في الظاهر للعلمانية وباستحياء إلى الإسلام، لكونها تخشى ردة فعل العسكر الذين اعتبروا أنفسهم حماة العلمانية.

إن الظروف السياسية الدولية التي تعج بها الساحة الدولية، ساعدت على فتح الطريق أمام الأحزاب الإسلامية، لكون تركيا أخذت بمبدأ الديمقراطية، فما كان لها إلاّ أن تخفف القيود على الأحزاب

الإسلامية، لأنها تخشى من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الأخرى حتى لا يتم وصفها بالدولة الدكتاتورية القمعية.

إن دور الإسلام في الحياة السياسية التركية، أخذ يتبلور بوضوح، وذلك عندما كان الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية، فلو بقي الأمر محصوراً في الحزب الواحد لما كان للإسلام موضع قدم على الساحة السياسية، لأن الحجة تكون بالغة لأصحاب النخبة السياسية القيادية في تركيا مفادها أن الأحزاب الإسلامية ، هي كغيرها من الأحزاب يحظر عليها العمل على الساحة التركية.

المبحث الثاني:

"التأصيل العقائدي لمسيرة الدولة"

أخذت الدولة التركية الحديثة على عاتقها منذ تأسيسها عام ١٩٢٣، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك فرض المبدأ العلماني المتعصب في كل مؤسسات الدولة، وفي جميع نواحي الحياة التركية العامة، والعلمانية التركية ليست كالعلمانية الغربية القائمة على أساس فصل الدين عن الدولة، وحق الفرد في التعبير عن رأيه، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإنما علمانية أتاتورك كانت تستلزم تفريغ ا.لإرث التركي العثماني من التراث الإسلامي، وتطبيع المجتمع التركي على العادات الغربية، لأنه ووفق نظر الكماليين إن التمسك بعادات الدين الإسلامي الحنيف كان وراء انهيار الإمبراطورية العثمانية، وما يؤكد ما ذهبنا إليه أن الرئيس التركي نفسه "جمال كورسيل" قام بزيارة أحد المعاهد الإسلامية، وألقى هناك كلمة شرح باختصار ضرورة تطويع الإسلام وفق المزايا والسجايا التركية، وطلب بترجمة القرآن الكريم إلى التركية، وتتريك العبادات وا.لأذان. (النعيمي، ١٩٩٢: ١٠)، إن هذا يعد ضرباً من ضروب الغطرسة، كما ولم تخلو تلك الغطرسة في فرض المبدأ العلماني على الشعب التركي من مواجهات مع الإسلاميين، وصراعات طويلة على الصعيد السياسي، ولم تخلو أيضا تلك النزعة العلمانية من البعد القومي المتطرف، الذي ادى إلى غبن الأقليات التي تعيش على الأراضي التركية وعلى رأسهم ا.لأكراد في سلبهم حقوقهم، وإلى تفاقم أزمات كبيرة تحملت أعبائها الحكومات المدنية المتعاقبة، قسم هذا المبحث إلى مطلين هما:-

المطلب الأول:- الأبعاد العلمانية في المسيرة.

المطلب الثاني:- الأبعاد الإسلامية في المسيرة.

المطلب الأول:

الأبعاد العلمانية في المسيرة

لقد جاءت تسمية هذا المطلب بالأبعاد العلمانية لمقابلة البعد الإسلامي الذي يأخذ بالدنيا والآخرة معاً، في حين أن البعدين القومي والعلماني والذان سنتحدث بهما في هذا المطلب لا يلقيان با.لاً للآخرة: فا.لأول يقف عند حدود الدين ولا يأخذ به، وهذا يعني ليس للآخرة عنده نصيب، وأما الثاني (العلمانية) فهي دنيوية وتقوم على حذف الآخرة من قاموس الحياة.

إن الدولة التركية قبل أن تنادي بالعلمانية أخذت بمبدأ الطورانية كتوجه قومي ليقابل القومية العربية التي علا شأنها هي ا.لأخرى في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية، وكلا القوميتين شهدت الأيام صراع بينهما، فهذا ينحاز لقومية وذاك أيضاً، وتناسوا أن الدين فوق القوميات والإسلام دعا لنبذ مثل هذه العصبية، وبعد أن قامت الدولة التركية أرادت أن تختط سبيلاً عقائدياً يعبر عن عقيدة الدولة فكانت العلمانية، وفي هذا التوجه سنتناول الخطين العقائديين القومية والعلمانية وهما الذان نادت بهما الدولة مقابل حذف الإسلام وبفقرتين رئيسيتين، وعلى النحو التالي:

أولاً: البعد القومي.

ثانياً: البعد التغريبي.

أولاً: البعد القومي: مما لا شك فيه أن هناك دلائل على أن القومية التركية كانت مطروحة من الناحية الفكرية والسياسية قبل انهيار السلطنة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية ١٩٢٣، عبر إسهامات فكرية للنخبة العثمانية المثقفة كان أبرزها تلك المحاولات التي قام بها كتاب انتموا لحركات سياسية مثل (تركيا الفتاة) و(شباب العثمانيين) و(الوطن) و (جمعية الاتحاد والترقي). طرح هؤلاء أفكارا بدت للوهلة ا.لأولى جريئة وغير تقليدية، وربما غير عملية وبعيدة عن القومية والدين والحرية والديمقراطية ومعاني السيادة ومظاهرها، وتطورت هذه الطروحات في فترة شهدت فيها السلطنة أحداث جسيمة توالت في فترة زمنية قصيرة جدا مثل: الحرب الروسية– العثمانية في سبعينات القرن التاسع عشر، وإقرار الدستور العثماني في عام ١٨٧٨ وسمي حينئذ بعهد المشروطية ا.لأول، وحرب البلقان في أوائل القرن العشرين، ثم الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، فالثورة الشيوعية ١٩١٧، ثم حرب الاستقلال بالأناضول من عام ١٩١٩ حتى نهاية السلطنة ذاتها في ١٩٢٠. وكانت تأثيرات هذه الأحداث المتعاقبة على فكر هؤلاء المفكرين كبيرة ومتداخلة بدرجة يمكن معها ملاحظة قدر من

التناقض فيما طرحوه من رؤى وفلسفات، ركزت جميعها على شكل ومضمون الرابطة التي يتعين على السلطة تبنيها مع راعياها إنقاذا لنفسها (حسن: ٢٠٠٦: ٢١).

كانت أول الفلسفات (الرابطة العثمانية) تشير على السلطنة بصياغة علاقتها وارتباطاتها مع شعوبها، بعيدا عن النظر إلى انتمائاتهم الدينية أو العرقية أو المذهبية بحيث يصبح جميع هؤلاء(عثمانيين) يتساوون في الحقوق والواجبات أمام الدولة، فيما يمنع محاولات الانشقاق أو الانفصال التي تنشب من هذه الفئة أو تلك بين الحين والآخر، ظهر الاتجاه الذي يميل إلى النزعة القومية التركية، قادة علماء اللغة التركية، واتجه إلى استكشاف ماضي الأتراك قبل عثمانيتهم وارتكز هذا الاتجاه على تأسيس (الجمعية التركية) في أواخر ١٩٨٠، التي أصدرت مجلة تعنى باللغة التركية في المقام الأول وتدعم نشاط كانت تقوم به (حركة تركيا الفتاة) في معقلها الرئيس في سالونيك من خلال مجلة (الأقلام الشاذة)، ويبرز اسم ضياء جوق الب مندوب ديار مدينة بكر إلى لجنة الاتحاد والترقي في سالونيك ١٩٠٩، الذي أصبح المنظم الرئيسي لها، ومع ذلك فان كتاباته عكست توجهاً للبحث عن هوية جديدة للأتراك، تحمل قيما جديدة ليست بالضرورة أوروبية المصدر (مالتران :١٩٩٢: ٣٨)، في حقيقة الأمر، بدا الطرح العثماني في زمنه متأخرا بدرجة كبيرة، وكان الطرح الإسلامي نظريا إلى حد كبير، وكان الطرح التركي غير واضح المعالم في سلطنة أقامت نظمها الداخلية وسياساتها الخارجية على الأساس الديني وقوامه التراث العثماني (مالتران :١٩٩٢: ٢٦٢).

مع بدايات القرن العشرين أصبح إخفاق السلطنة واضحا وجليا، بينما ازداد الطرح القومي التركي اتساعا في التأثير، مقابل انزواء الحل العثماني والإسلامي. (Kili: 2003: 101)، حيث نادى بعض المفكرين على طرح مشروع أوروبا السلطنة لتحديثها، وقد بدا هناك انقسام بين من تحدثوا عن القومية وحدها، وبين من أصروا أن لهذه الهوية التركية بعدا إسلاميا راسخا لا يمكن نبذه بهذه البساطة، بل أن البعض الآخر رأى أن استبعاد دور الدين كعنصر موحد للهوية القومية التركية يبدو من قبيل المجازفة، في ظل هذه الطروحات وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى، بدأ واضحا أن فكرة القومية وحدها غير قادرة على أن تسود بغير المكون الديني فيها، كما أن نخبة السلطنة غير قادرة من جهة أخرى على استشراف حلول لمشكلات المجتمع، بعيدا عن الهوية الدينية التي كانت حتى هذا الوقت تدعى العثمانية، بل لم يكن راسخا في أذهان المفكرين ذلك التقسيم والفصل الواضح بين الهوية العثمانية المسلمة والهوية التركية القومية، لكن الأحداث تكفلت بحسم هذا التجارب (Kili: ٢٠٠٣: ١٠٣).

لقد قدم إعلان الشريف حسين بما سمي لاحقا (الثورة العربية الكبرى) على الحكم التركي في ١٩١٦، وتحالفه مع البريطانيين ضد الخلافة، كان هذا رصيداً إضافياً لأصحاب الفكرة القومية في استنبول للابتعاد عن أي تأييد طرحته وتطرحه الرابطة الإسلامية كأساس لإنقاذ السلطنة. أصبح من غير الممكن الوثوق أو التعويل على قدرة أي من الرابطتين، وخاصة الإسلامية في تحقيق المراد المتمثل بإقامة تركيا قوية. (حسن: ٢٠٠٦: ٢٣-٢٥).

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ بهزيمة السلطنة وتقسيم ولاياتها العربية بين الحلفاء المنتصرين (بريطانيا وفرنسا)، واستقطاع أرض أخرى من الأناضول، فسرعان ما نشبت حركة مقاومة تستند إلى الفكرة القومية التركية تطورت فيما بعد إلى حرب تحرير واستقلال في الفترة ١٩١٩ إلى ١٩٢٢ كما مر ذكره في المبحث الأول.

في هذه الحرب انعكس التجاذب بين أفكار ورؤى إصلاح السلطنة في تداخل دوافع وروح القتال لدى السكان، الذين حارب بعضهم دفاعا عن الأمة العثمانية المسلمة، في حين حارب آخرون دفاعا عن الأراضي التركية التي يجري تمزيقها ومنحها للآخرين، بعد انتهاء حرب التحرير أمكن لقيادتها المنتصرة تقديم صياغات للمجتمع، وبناء الدولة الجديدة النابذة للفكرة الدينية والقائمة على أساس القومية التركية دون المكون العثماني الإسلامي فيها، ولم يمر الوقت طويلاً حتى اتضح من مسار الجناح القومي التركي الذي حسم خيارته بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، نحو اعتماد الرابطة القومية وحدها منهج لجمهورية جديدة (حسن: ٢٠٠٦: ٢٦).

اتسمت السلطة الكمالية سياستها القومية من خلال إدراجها في الدستور، الذي حولها إلى واجب في عقد المواطنة، حيث عبرت القومية الكمالية عن نفسها عبر إجراءات حاسمة. كانت حملاتها (أيها المواطن! تكلم التركية)، ومعاقبة استخدام الشفوي للغات الأخرى، وكذلك عدد كبير من الخطابات الممجدة للقومية التركية. في عام ١٩٢٤، تحدث مصطفى كمال عن غير الناطقين بالتركية كأعداء محتملين للأمة. وفي رد على دبلوماسي بريطاني، صرح رئيس الوزراء عصمت باشا (اينونو) في عام ١٩٢٥ بالقول: "نحن قوميون بصراحة والقومية عامل تماسكنا. أمام الغالبية التركية، ليست لبقية العناصر أي نوع من التأثير. علينا أن نقوم بأي ثمن بتتريك سكان بلادنا. سوف نبيد الذين يقفون بوجه الأتراك والقومية التركية. ما نطلبه من كل الذين يريدون خدمة البلاد، هو أن يكونوا قبل كل شيء أتراك ا ومؤمنون بالقومية التركية". (بوزرسلان: ٢٠٠٩: ٥٥).

أما محمود اسعد (بوسقورت)، وزير العدل ، فقد أوضح عام ١٩٣٩ إبان ثورة ارارات الكردية

في أعمدة الصحيفة الكمالية ما يلي: "إن فكرتي هي التالية:- فليعلم الجميع، الأصدقاء والأعداء والجبال، ليعلموا جيدا بان سيد هذا البلد هو التركي. الذين ليسوا أتراكا اقحاحا ليس لهم سوى حق وحيد في الوطن التركي، هو حق أن يكونوا عبيداً، هو الحق في العبودية. نحن نعيش في البلد الأكثر حرية في العالم وهذا البلد يدعى تركيا. ليس هناك أي مكان في العالم أكثر ملائمة بان يكون بوسع النواب أن يعبروا عن آرائهم الخاصة. حتى أنني سوف لم اخفي مشاعري" (بوزرسلان: ٢٠٠٩: ٥٥-٥٦) .

إن الجمهورية التي حلت محل الإمبراطورية لعبت فيها النخبة العسكرية دائما الدور ا.لأهم. كان مؤسسو الجمهورية الجديدة مجموعة تنتمي لأرفع درجات المثقفين على النمط الغربي، بناءا على التعليم الذي تلقوه في وقت كانت أراضي الإمبراطورية ساحة لمؤثرات أوروبية طاغية في القرن ا.لأخير، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان التدخل الخارجي في شؤون الإمبراطورية مدعاة لنقمة نخبتها على الغرب، بل وعلى الأخطاء المتكررة على السلالة الحاكمة، فنشأت الجمهورية الجديدة ونخبتها وهي تحتفظ بثمة قدسية يعلمها ويشعر بها ا.لأتراك إزاء هذا الوطن وإزاء مؤسسه. إ.لا أن أنشأت الدولة التركية بقوة السلاح في ارض لم تعرف من الناحية القانونية والسياسية من قبل باسم تركيا، الأمر الذي افرز لدى نخبه الدولة ولدى شعبها منذ عام ١٩٢٣ وإلى يومنا هذا شعورا دائما بالخطر واعتقاداً دفيناً بأنها تعيش في محيط عدائي حيث أن لكل المجاورين لها مطامعهم الخاصة. هناك ا.لأرمن الذين يدعون ملكيتهم لأراضي في شرق تركيا، مستندين إلى حقوق تاريخية حسب ادعائهم، وهناك يونانيون الذين قاموا باحتلال جزء من ارض الأناضول في الغرب، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، مدعين أنها أراضي الحضارة الهيلينية. وهناك الاتحاد السوفيتي يمثل هاجساً دفيناً عمره من عمر العداء الذي كان بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية. وهناك البلغار في الشمال الغربي، الذين ذبحوا الأتراك انتقاما من غزو عثماني لبلادهم قبل أربع قرون. وهناك العرب الذين خدعوا ا.لأتراك وتحالفوا ضدهم مع بريطانية ولم يحفظوا جميل الحماية، التي قدمت لهم في وجه استعمارهم من الغرب طيلة أربع قرون. وهناك ا.لإيرانيون الشيعة الذين لا يحفظ لهم أهل الأناضول السنة أي ود من الناحية الفقهية والنفسية، والذين حاربتهم الدولة العثمانية مراراً وتكراراً وبطشت دائماً بعملائهم الشيعة والعلويين بداخل الأناضول على مدى عمرها. وهناك الكثير والكثير من المشاعر السلبية اتجاه الأوروبي ين، الذين ظلوا يفكرون لمدة قرن كامل، حتى وصل الأمر إلى احتلالهم ارض الأناضول (حسن :٢٠٠٦: ٢٩-٣٠)، كانت السلطة الكمالية قد هجرت الطورانية وارتابت من القوميين الانضماميين (والانضماميين هي نظرية سياسية تدعوا إلى ضم

المناطق التي سكنها أبناء جنسهم ولغتهم الأتراك) (بوزرسلان: ٢٠٠٩: ١٦٩)، فإنها لم تقصر في وهن الأمة التركية المصاغة من اجل السيطرة على العالم. كان مصطفى كمال يذكر إن ا.لأتراك هم الأمة التي خلقت كجيش وكان هذا التفوق يجعل منها بحسب – بهجت كمال جاخلار، احد الشعراء الرسميين للسلطة–، الذي قال عن الجيش التركي:"عرقا استحق الألوهية، ذات يوم، وسوف تنحني أوروبا أمامه من جديد" (بوزرسلان: ٢٠٠٩: ٥٧). لا شك أن ا.لأكراد كانوا الضحايا الرئيسيين لهذه السياسية القومية فمقاومتهم التي ترجمت بثورات متواصلة، لم تفسر حصراً بانتمائهم بالنزعة القومية الكردية. فمثلاً تقسيم كردستان العثمانية بين تركيا والعراق وسوريا التي عدت خيانة من قبل مصطفى كمال لإلتزاماته الشخصية ونكث بوعود ا.لإخوة الكردية –التركية التي قد كان قطعها في الكثير جداً من الرسائل إلى الزعماء الأكراد إبان حرب الاستقلال، أقنعت عدداً من الأكراد من غير القوميين بان ا.لإخوة مع ا.لأتراك ما عاد يمكن التصدق بها، وأن عليهم بعد ا.لآن أن يتولوا مصيرهم، وبالتالي مصير الإسلام الذي نادى بهذه الأخوة يجب أن يحذف من عقلية الكرد كما هو محذوف من عقلية الترك. كما أن عسكرة الحدود التي كانت تقسم ا.لأكراد إلى عدة دول والتي عدتها أنقرة كحواجز حامية لاقتصاد وهوية وكرامة الأمة التركية، دفعت الأكراد غير المسيسين إلى الكفاح المسلح. حيث نشبت ثلاث ثورات كردية، ثورة (الشيخ سعيد ١٩٢٥)، وثورة ارارات (١٩٣٠)، وثورة ديرسن (١٩٣٦–١٩٣٨)، زعزعت النظام على نحو جدي مرغمة إياه على حشد عشرات ا.لألوف من الجنود، (بوزرسلان: ٢٠٠٩: ٥٨–٥٩).

إن القومية التركية لم تدفن أبداً في العقل الباطني التركي ولا تزال حاضرة على لسان مختلف أجنحة النخب السياسية والمثقفين، فإذا ثارت مزاعم للأرمن أو تعرضهم لحرب عام ١٩١٥ على يد الدولة التركية التي في طريقها للقيام، تثور لدى الأتراك ذكريات القومية، وإذا تحدث أكراد العراق عن حق تقرير المصير أو الفيدرالية وهو بالنسبة للأتراك ليس سوى محاولة للعودة للبعد عن القومية وعليه تعاملت النخبة التركية الحاكمة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وحتى اليوم بقمع أي انتفاضة أو ثورة كردية والتحرك بشكل سريع سواء على الصعيد العسكري أو السياسي الدبلوماسي لكل ما من شانه المساس بالقومية التركية وهذا ما نلحظه من التعامل العسكري الحازم الذي يتعامل به حزب العدالة والتنمية (الحزب الحاكم حالياً في تركيا) مع القضية الكردية وحزب العمال الكردستاني، وعلى الرغم من طرح عدة طروحات دبلوماسية لحل هذه المسألة التاريخية سلمياً.

ثانياً: البعد التغريبي: ونعني بهذا البعد اقتباس النهج العقائدي الغربي وتطبيقه في تركيا ، وهذا هو النموذج العلماني، حيث سادت الأفكار العلمانية في تركيا منذ القرن الثامن عشر أيام الدولة

العثمانية، عن طريق الطلاب الأتراك الذين كانوا يدرسون في الغرب خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون في فرنسا، وبعد تأسيس الجمهورية ١٩٢٣ تكرست العلمانية على شكل إجراءات منهجية وقوانين صارمة وأصبح للتيار العلماني مؤسسات تدافع عنه بشكل بلغ حد العنف في بعض الأحيان (احمد ومراد: ١٩٩٢: ٣٧). بدأت حركة التغريب في عهد السلطان محمود الثاني الذي تولى الحكم في القرن الثامن عشر الميلادي، حيث قام بإنشاء جيش جديد على غرار الجيوش الأوروبية، واستبدل بالقوانين الإدارية قوانين جديدة على غرار القوانين الأوروبية، كما أصدر قوانين تتعلق باللباس وأجبر الموظفين والعسكريين على لبس الطربوش وحلق اللحية، وقد لاقت هذه التغييرات معارضة قوية من قبل الشعب حيث أطلق على السلطان لقب (السلطان الكافر)، وفي مراحل تالية خلال القرن التاسع عشر جرت محاولات أخرى لمحاكاة الغرب فيما عرف بعهد التنظيمات الذي لقي دعما كبيرا من طبقة الشباب المثقفين، في العام ١٨٦٠ على سبيل المثال تبين أن التنظيمات ليست كافية لجعل الدولة العثمانية دولة متقدمة في مصاف الدول الأوروبية وكان لا بد من القيام بثورة جديدة من أجل تحقيق ذالك. (النعيمي: ١٩٩٠: ٤٢).

وقد قاد المعارضة للنظام السياسي نامق كمال وضياء كوك ألب باش، كما أن الشباب الذين تأثروا بالثقافة الفرنسية أثناء وجودهم في فرنسا لطلب العلم شكلوا جمعية الشباب العثماني عام ١٨٦٥، وقاموا بإعداد دستور جديد وطالبوا بفتح البرلمان وإعطاء السيادة في الحكم للشعب، ونتيجة لعملهم السري والمعلن في الخارج والداخل استطاعوا الوصول لبناء أرضية للنظام البرلماني والسياسي الجديد، الذي شكل القاعدة للنظام العلماني في البلاد، وإذا كان ما سبق يمثل الإرهاصات الأولى للعلمانية في إمبراطورية إسلامية فإن تولي مصطفى كمال الحكم بعد حرب التحرير وضع للعلمانية قواعد وأسس ظلت راسخة حتى الآن بشكل أو بآخر، في البدء لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين، بل إنه بعد أن قاد حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير، وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية، ولكن أتاتورك لم يخف نياته طويلاً، وما لبث أن قام بحملة على المجتمع التقليدي في تركيا والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه وحارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه مع إعلان الجمهورية العلمانية في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣، ثم ألغى الخلافة الإسلامية في العام التالي وبعدها المحاكم الشرعية الدينية، وبدأ منذ العام ١٩٢٥ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد. (الساعاتي: ١٩٨٨: ٢٩).

على الرغم من المفهوم الكمالي الخاطئ للعلمنة، فان هناك من يعتبر اندفاع تركيا المعاصرة

نحو أوروبا والغرب بشكل مستمر، لم يكن حالة جيدة على الأتراك في نظامهم السياسي المعاصر في القرن العشرين (Facus West: 1930: 132). وعلى أية حال فإن من أهم الأسباب التي دفعت وساعدت على نجاح عملية العلمنة (التغريب) لدى أتاتورك وحلفائه سببين اثنين، هما:-

أ- نتائج الإصلاحات العثمانية التي أخذت تميل عن الإسلام وتقترب من النموذج الغربي، وذلك بحسب تعاقب المراحل التاريخية المتسلسلة بدئا من السلطان سليم الثالث " ١٧٨٩-١٨٠٨"، مرورا بعهد محمود الثاني "١٨٠٨- ١٨٣٩"، وعبد المجيد ابو التنظيمات "١٨٣٩- ١٨٦١"، وخاتمتها بالتغريب الذي بدأه الاتحاديون من عام "١٩٠٨- ١٩١٨". (رضوان :٢٠٠٦: ٣٩).

ب- كما أن الخطر السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية والضغوط التي مارسها الاتحاد السوفيتي على تركيا والتي كان أخرها عام ١٩٤٧، عندما طلب الاتحاد السوفيتي عقد معاهدة دولية لضمان الدفاع عن البحر الأسود، التي تشترك مياهه الإقليمية بين الطرفين، فقامت الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ تحت واجهة ما يدعا (تورمان- كنزين) بدعم تركيا عسكرياً واقتصادياً، فكان هذه الخطر السوفيتي سبباً آخر للتغريب الذي انتهجه مصطفى كمال وسار عليه خلفائه من بعده ليضمن مساعدة الغرب في وجه السوفييات. (Karpat: 1960: 31).

بعد هزيمة الأتراك بعد الحرب العالمية الأولى، طرحت هذه الهزيمة القاسية العديد من القضايا أمام القيادة التركية، كان أبرزها (رضوان، ٢٠٠٦: ٤٠):-

أ- البحث عن هوية قومية ملائمة:- بعد فشل العثمانية على اثر انسلاخ الولايات العربية والأوروبية.

ب- إعداد نظام سياسي قابل للحياة يتوافق مع تلك الهوية.

ج- حل قضية التحديث:- التي شغلت الدولة العثمانية فترة طويلة من الزمن وحتى سقوطها. وقد حلت الكمالية هذه القضايا، إذ اعتبرت التركية الأناضولية بمثابة قومية قوية لا تقبل النقض، أما النظام السياسي فيتمثل بقيام الجمهورية، أما الأسلوب النموذجي في التحديث فكان عبر (الثورة من الأعلى) أي من فوق، لذلك فالنظرة التي حملها الكماليون لدور حزب الشعب تتلخص بأن هذا الحزب ليس سوى آلية لقيام المجتمع من الأعلى.

كان التغريب عند مصطفى كمال جزءاً رئيساً من عملية العلمنة والتحديث، وعلى هذا الأساس فهو يقول :- "إن الصراع من اجل تحقيق الاستقلال يبدأ الآن، انه الصراع من اجل

الحضـارة الغربيـة (الجميـل: ١٩٩٧: ١٢١)، ومـن أجـل تكـريس مظـاهر النظـام العلمـاني أصـدر أتاتورك مراسيم عدة تضمنت (**محمد**: ١٩٩٦: ٥٧):-

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة.
- إلغـاء كـل أنـواع الطـرق ومشـايخها، وإلغـاء ألقـاب الـدرويش والمريـد والسـيد والبابـا وا-لأمير والخليفة، والعرافة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجبة والتمائم.
- حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية.
- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.
- تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وفى إطار التوجه نفسه إستمدت تركيا قوانين سويسرية عام ١٩٢٦ وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدد الزوجات وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغير دينها، والمساواة بين الذكر وا-لأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للأب حق الاعتراف بولده الذي يولد نتيجة علاقة غير شرعية (محمد فهمي: ١٩٩٩: ٦٥).

وفى نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفور على النساء وحظر عليهن لبس الجلباب وألزمهن ارتداء الفساتين، وإ-لا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة، واستكمل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس واستبدال الحروف اللاتينية من العربية. واستكمل أتاتورك "ثورته" عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور.

تقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيدولوجيا من أبرز محاورها. (أحمد: ١٩٩٠: ٣٤):

- فكرة الجمهورية بديلاً للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي "ملية" أو وطنية وليس الدين.
- فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين

بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب.

- فكـرة هيمنــة الدولــة وتحولهــا إلــى أداة لفـرض العلمانيــة والتغريــب والتحـديث الصـناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- فكرة الانقلابيـة، أي الثورة علـى كل مـا هو سائد من الأفكار والأوضـاع والمؤسسـات التـي تعتبر تقليدية ومتخلفة.

وا.لأهم في كل ذلك أن مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحييد دور الدين وفصله عن الدولة كما هو في الغرب مثلاً، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين في الحياة العامة بل وفي أداء العبادات، حيث حاول عصمت إينونو إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الفاتحة في الصلاة باللغة التركية ومنع الأئمة من الدعاء باللغة العربية ومنع قراءة الأذان باللغة العربية ومنح المرأة كل الحقوق إ.لا حقها في ارتداء الحجاب مثلاً، وهكذا يظهر أن هدف العلمانيين كان مسح تأثير الدين على حياة الناس وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التدين، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شن الحرب على التدين يخفي في ثناياه ضمنيا شن حرب على الدين ذاته، ومثال ذلك الحرب المفتوحة التي يشنونها على مدارس الأئمة والخطباء ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنع الملتزمين بالدين من العمل بحرية في الوظائف العامة، كما أن حرمان النساء اللواتي يرتدين الحجاب من الدراسة وحقهن في العمل بالوظائف العامة وتخصيص مسابح خاصة بالنساء، وعدم السماح بإنشاء بنوك إسلامية تعمل بالنظام الإسلامي، وطرد كل من يثبت أن له علاقة بالدين من الجنود في الجيش التركي هي من مظاهر محاربة التدين. (حمزة وعلي الجبوري: ٢٠٠٢: ٤١).

والعلمانية التركية عملت على معاداة الدين، بطرق مستبدة، وهي ليست العلمانية العقلانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن الدين والتي لا تعاديه ولا تحاربه، فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بآلة المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك، وما زال بعض العلمانيين يفكرون بطريقة لإضفاء القداسة على العلمانية تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية إذا مثلت تهديدا لعلمانيتهم، ويرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية يعد رجعية وتخلفا وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور من أجل توفير الحرية الدينية اعتداء على الدستور ومحاولة لقلب نظلم الحكم، حتى إنهم يرفضون الديمقراطية إذا كانت

توفر الحرية الدينية للشعب (الجاسر: ٢٠٠٢: ٧٩).

ويحاول العلمانيون في تركيا حبس التدين في وجدان الفرد وخفض درجة تأثير الدين على الفرد إلى أقل مستوى، والعمل على إبقاء المرافق العامة في الدولة بعيدة عن تأثير الدين وعدم الاعتماد على أي مصدر يتعلق بالدين فيما يخص المرافق العامة في الدولة، فالعلمانية التركية فرضت بوصفها أيديولوجية صارمة وحادة وقمعية على المجتمع التركي ولم تترك للشعب حرية ممارسة عباداته بل سعت إلى السيطرة على الدين من خلال تأسيس مؤسسة الشؤون الدينية وتعيين وزير دولة مسئولا عنها حتى تسيطر على المساجد والأوقاف الإسلامية وحبس مشاعر الدين داخل المساجد، و بما أن العلمانية في تركيا فرضت بالقوة كان لا بد من وجود مؤسسات تقوم على حمايتها والمحافظة عليها، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات العسكر الذي يعتبر حامي حمى العلمانية حيث تدخل أكثر من مرة لمنع حدوث أي اختراق مثلما حدث في انقلاب عام ١٩٦٠ حيث قام العسكر بانقلاب على عدنان مندريس واتهموه بالخيانة العظمى وتم الحكم عليه بالإعدام بعد اتهامه بانتهاك القوانين العلمانية والسماح ببعض المظاهر الدينية في تركيا (نور الدين: ١٩٩٨: ٤٠ وما بعدها).

وكذلك انقلاب العام ١٩٧١ وانقلاب العام ١٩٨٠ حيث كانت المسيرة المليونية للاحتجاج على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها في مدينة قونيا والتي دعا إلى تنظيمها حزب السلامة الوطني ذو التوجه الإسلامي سبباً رئيساً في القيام بالانقلاب ا.لأخير وتعطيل الديمقراطية في البلاد، كما أن الجيش كان سبباً في انهيار الحكومة الائتلافية التي شكلها نجم الدين أربكان مع زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيلر عام ١٩٩٦، بحجة انتشار الرجعية في البلاد وازدياد عدد المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، التي يرى فيها العسكر تهديدا لنظام العلمانية فوجه إنذاراً إلى حزب الرفاه عام ١٩٩٧ وتلا ذلك استقالة أربكان من رئاسة الوزراء في العام نفسه، وعمل الجيش التركي على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، ولعل السبب وراء عدم تصادم حزب العدالة والتنمية الذي يحكم اليوم مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرحاً متقدماً عن خطاب أربكان في الطابع البراغماتي ومتصالحاً مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتوركية، ومع ذالك تؤشر الدراسات أن حالة غموض تشوب الوضع التركي، وفي هذه الحالة سيبقى الحال على حاله في السنوات القادمة، هذه الحال يعنون لها بعدم ارتياح العلمانيين لما تقوم به حكومة أردوغان منذ اليوم ا.لأول لتسلمه لمنصبه الحالي في نهاية آب ٢٠٠٦ (عذاب: ٢٠٠٦: ٢٢).

ومن المؤسسات التي تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على العلمانية في تركيا وسائل الإعلام التي يمتلك ٦٠% منها مجموعة آيدن دوغان، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة جينار، ولوسائل الإعلام في تركيا تأثير كبير على الشارع التركي وتوجهاته، وكما هو معروف أن الإعلام يعد السلطة الرابعة إلا أنه في تركيا يمكن القول إن الإعلام هو القوة ا.لأولى في البلد، وإذا كان الجيش يذكر من قبل الإعلام أنه حامي العلمانية، فإن الذي يقف وراء تأليب العسكر على الحكومات هو الإعلام وهذا ما حدث مع حكومة أربكان عام ١٩٩٧ حيث هاجمتها وسائل الإعلام وألبت العسكر عليها وصورت للناس أن الجمهورية في خطر مما أثار حفيظة الجيش ودعا بعض الوزراء من حزب الطريق القويم إلى الاستقالة من الحكومة، وهذا ما اعترف به بعد ذلك وزير الصحة في تلك الحكومة وهو من حزب الطريق القويم بأن الإعلام خدعهم وبالغ في تصوير الواقع (نور الدين: ١٩٩٧: ٣٩).

وتعتبر جمعية رجال الأعمال ا.لأتراك التي تضم أغنى رجال الأعمال في تركيا من المؤسسات التي تعمل على حماية العلمانية في تركيا أيضا، ويترأس هذه الجمعية دائما أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا وهما مجموعة صبانجي ومجموعة كوج، وتسعى هذه الجمعية إلى الحفاظ على العلمانية في تركيا من أجل مصالحها الاقتصادية حيث يعتبر الاستقرار عنصراً أساسياً في تنمية ثرواتهم وأي تغيير في النظام القائم قد يعرض مصالحهم إلى الضرر، إضافة إلى ذلك أن المؤسسات الدستورية التي تقف في وجه كل من يهدد العلمانية المؤسسات القضائية، ومنها محكمة الدستور والمحاكم العليا والمحكمة الإدارية العليا والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني، في كل قضية ترى فيها تهديداً للعلمانية كما في قضية الحجاب وإغلاق ا.لأحزاب ذات التوجه الإسلامي كما حدث في حزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب السلامة الوطني وحزب النظام الوطني التي شكلها نجم الدين أربكان، كما تعد ا.لأحزاب اليسارية على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها حارسة للنظام العلماني بل معادية للدين في كثير من الأحيان، وهذا ما يميزها عن ا.لأحزاب اليمينية والتي تتمسك بالنظام العلماني ولكنها في الوقت نفسه لا تعادي الدين وتميل إلى حرية التدين.وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تنصب نفسها حامية للعلمانية في تركيا ومنها جمعية دعم الحياة العصرية، وجمعية الفكر الأتاتوركي، ووقف التعليم التركي، وجمعية أتاتورك للغة والتاريخ، ونقابات المحامين والعديد من الجمعيات النسائية (جونتر: ٢٠٠٧: ١٧).

وخلاصة القول: إن العلمانية مستشرية في جسم الدولة التركية، وخاصة في جسم المؤسسات الرسمية، هذه العلمانية أعطت القائمين على هذه المؤسسات إمتيازات ما كان لهم أن يحصلوا عليها

فـي ظـل تسـيد الـدين فـي الحيـاة التركيـة، لكـون الـدين يحـارب هـوى الـأنفس والظلالـة، ويقـف مـع المظلوم لإنصافه، ويقف إلى جانب الحق وينتصر له.

المطلب الثاني:

الأبعاد الإسلامية لمسيرة الدولة

لقد اكتسب الإسلام أهمية خاصة بالنسبة لتركيا، كونه كان ولعدة قرون دين الإمبراطورية العثمانية الرسمي وهي الأصل للدولة التركية الحديثة، بالإضافة لانتشاره وشموله أعداداً كبيرة من الناس، وبقاع متسعة تلك التي نشرت الإمبراطورية العثمانية مظلتها عليها، لذلك فهو قوة اجتماعية سياسية كبيرة، والإسلام يشكل المسألة الرئيسية في المجال السياسي منذ العهد الأول لنشوء الجمهورية الحديثة، لذا فالصراع على الساحة العقائدية في تركيا يدور بين محورين الأول الإسلام والثاني الدخيل، لذا فإن أي دخيل عقائدي لا بد من مقاومته من داخل المجتمع التركي، وهذه المقاومة قد تظهر على السطح أحياناً، وقد تأخذ شكل المهادنة أحياناً خشية سطوة القائمين على التيار العقائدي الدخيل هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد الحركات الإسلامية تعددت وأخذت كل واحدة منها توجهاً مختلفاً في العمل، إن الاختلاف في أسلوب العمل هذا كان يلتقي مع الحركات الأخرى بالهدف ولكنه كان يبعثر الجهد، وفي هذا المطلب سنتناوله في فقرتين رئيسيتين، هما:

أولاً: أبعاد الصراع على الإسلام.

ثانياً: أبعاد التنوع في العمل الإسلامي.

أولا: أبعاد الصراع على الإسلام: لقد تركز البعد الصراعي العقائدي بين الأصيل على الساحة التركية الأول وهو الإسلام، وبين الدخيل الأول وهي العلمانية، حيث كانت أبعاد هذا الصراع تتناول كل ما يمت للإسلام بصلة، وهذا ما حمل قادة العلمانية على معاداته، لكونهم يخشون الإسلام، ولأن الإسلام يشكل في تركيا عاملا هامًّا في بناء الشخصية وصياغة الواقع، فجذور هذا الدين العظيم عميقة في التاريخ والنفس التركية، وقد استطاع الأتراك من خلاله بناء إمبراطورية عظيمة امتدت ستة قرون في ذاكرة الإنسانية، وامتدت في قارات العالم القديم: آسيا وأوروبا وأفريقيا، ورغم إلغاء "مصطفى كمال أتاتورك" الخلافة في (٢٧ رجب ١٣٤٢هـ = ٣ مارس ١٩٢٤م) فإنه لم يستطع أن يلغي الإسلام من القلوب والواقع.(نوفل: ٢٠١٠: ٣٥-٣٧)، لم يدخر أتاتورك وسيلة لمحاربة الإسلام وسلخ تركيا بعيدًا عن دينها الحقيقي الأول لجأ إليها وفعلها، وكان يرى أن الإسلام سبب التخلف والرجعية، لذلك دعا إلى تأسيس نظام علماني في تركيا. والعلمانية التي انتهجها في الحكم كانت تعني محاربة الإسلام، وليس فصل الدين عن الدولة والسياسة، فكانت الهجمة على

الإسلام شرسة. وهكذا يفعل العلمانيون دائمًا: ينادون بالحريات والديمقراطية، وهم أول من ينتهكها إذا كانت في مصلحة الإسلام.

وقد اتخذ الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة العلمانية في تركيا أشكالاً متعددة، اتخذ خلالها العلمانيون سلاح القانون وسلطة الدولة وقوة الجيش لمحاربة الإسلام، وقاوم الإسلاميون هذه الأمور بالانحناء للعاصفة تارة، ومواجهتها تارة أخرى، والتحايل عليها والالتفاف حولها أوقاتا كثيرة، ولكن في إطار سلمي بعيداً عن العنف.(النعيمي: ١٩٩٢: ٢٥-٣١).

حاول أتاتورك أن يفرض القبعة على الشعب بالقانون وببطش الدولة، فاتخذ العلماء من هذا الأمر وسيلة لمواجهة الهجمة العلمانية، فظهرت فتاوى عن حكم صلاة الرجل بالقبعة، وغالى البعض فحكم بكفر من يرتديها، وبدأت الحرب على الأبجدية العربية التي كانت تُكتب بها اللغة التركية، فصدر قانون بالكتابة بالأبجدية اللاتينية، ونُقِّيت التركية من الكلمات الفارسية والعربية، فأصبح ا.لأذان للصلاة بالتركية. وكم من العلماء شُنقوا وعُلقت أجسادهم أمام المساجد لأنهم رفعوا ا.لآذان باللغة العربية. ثم جاءت الهجمة الشرسة على أسماء الشعب وهي ما عُرفت بـ "معركة الألقاب"، وبدا واضحًا أن أتاتورك ورجاله يسعون لتغيير دين الشعب وهيئته وأسماءه بعيدًا عن الإسلام؛ ففي الذكرى العاشرة لتأسيس الجمهورية التركية جُمعت المصاحف والكتب الدينية ووضعت على ظهور الإبل ليقودها رجل يرتدي الزي العربي ليتجه بها نحو الجزيرة العربية، وعُلقت على رقاب الإبل لافتة تقول: "جاءت من الصحراء، ولتعد إلى الصحراء، وجاءت من العرب، فلتذهب إلى العرب". (الفيومي: ٢٠٠٧: ٣٠).

والغريب انه أثناء حرب الاستقلال عام ١٩٢٠ اعتمد أتاتورك على أئمة المساجد في تعبئة الجماهير وتحفيزهم، وكان بديع الزمن النورسي (الكردي) من أوائل العلماء الذين وقفوا إلى جانبه، بل أن رجال الدين أنفسهم ساهموا في التمهيد لمجيئه (المؤتمر) ا.لأول لجمعية الوطنية كان يضم ٧٣ عالماً دينياً، وحين أصدر شيخ الإسلام في الاستانه فتواه المشهور بأتاتورك رد عليه مفتي أنقرة بفتوة مضادة تحمل توقيع ١٥٢ عالماً دينياً بالتحرير من أتاترك، لم يفعل أتاتورك في سبيل الإصلاح الحقيقي والذي كان المجتمع التركي بحاجة حقيقة إليه فظل الريف التركي كما هو على تخلفه وفقره تحت سيطرة ا.لاغوات، وبقي الأشراف في المدن كما هم يمارسون استغلالهم وتسلطهم، حتى العلمانية المستوردة لم يقم أتاتورك بتطبيقها كما اخترعها الغرب، فالعلمانية عند الغرب كانت تعني الخلاص من ظروف الحروب الدينية والتي طال ما اصطلت منها شعوب أوروبا وهي ليس من

الدين. (المجتمع: ٢٠٠٧: ٣١).

بعد انتهاء حرب العالمية الثانية نرى أن المفهوم العلماني في تركيا قد شمل الدين والقانون والتعليم والسياسة الثقافية، هذه السياسية التي اتبعت في تركيا لم تنل موافقة الشعوب الإسلامية من جانب ووجدت لها تحدياً في تركيا من جانب آخر (باشكيل: ١٩٨٨: ٢٣)، وهذا يعني أن الإصلاحات الراديكالية بين ١٩٢٧– ١٩٣٧ ذات علاقة واضحة ومحددة من حيث تطبيقها من قبل اينونو الذي أصبح خليفة لأتاتورك للإنفصال النهائي للمؤسسات الأساسية بتقليد مفاهيم العصور الوسطى كشيء واضح من تاريخ الدولة العثمانية إعتباراً من القرنين الرابع عشر والعشرين (النعيمي: ١٩٩٢: ٢٣).

وقد اضطرت الحكومة التركية بعد الحرب العالمية الثانية إلى اجراء تغيرات لا غنى عنها، فقد توضح في الأذهان إن زوال التقليد الإسلامي لا يخلو من خطر على الجماعة والشباب، وكان من الواضح من ناحية أخرى إن الغالب الأعم من الناس ظل مخلصاً للإسلام بسر أو علانية. وقد بدأت بصيص أمل بنهضة إسلامية جديدة عندما حلت ا.لأحزاب محل النظام الحاكم سنة ١٩٤٦ واضطرار القادة السياسيون والعسكر أن يضعوا في حسبانهم التوجهات والميول الإسلامية في نفس الشعب التركي. وقد ارادوا أن يتجنبوا الخطر خوفاً من أن يجر ا.لالتزام بالإسلام البلاد إلى طريق ضد الإخلاص وضد عمل أتاتورك (النعيمي: ١٩٩٢: ٢٤)، على الرغم أن حزب الشعب الجمهوري قد منع نهاية عام ١٩٤٦ أي مناقشة مهمة حول المسائل الدينية والسماح لمسالة التعليم الديني، إ.لا انه قام بالسماح لهذه الأمور والظهور في نهاية الاربعينات (النعيمي: ١٩٩٢: ٢٤).

إن المدة والواقعة بين ١٩٣٨– ١٩٤٩، تعد من المراحل المهمة في الصراع العلماني الإسلامي على الساحة السياسية التركية، حيث قام اينونو بإصدار قوانين تخص الدين. فمثلا صدر قانون رقم ٤٠٥٥ في حزيران ١٩٤١، والخاص بالعقوبة في حالة ارتداء العمامة وترتيل الأذان باللغة العربية، فنتيجة لذلك فقد أجريت بعض التعديلات على المادة ٥٢٦ من قانون العقوبات التركي وبموجب القانون المرقم ٤٠٥٥، وقد أكدت هذه المادة المعدلة زيادة العقوبة من شهر إلى ثلاثة أشهر وقد قامت الحكومة بإضافة بعض ا.لأمور على المادة ٦٦٧ والصادر في ١٩٢٥ بموجب القانون المرقم ٥٤٣٨ والمؤرخ في حزيران ١٩٤٩، وقد تناولت هذه المادة أموراً شتى منها، مدة السجن والغرامة والنفي، وهذه ا.لأمور كانت لها علاقة بالأنظمة المتعلقة بالدراويش. وفي الحقيقة جسد حزب الشعب الجمهوري العلمانية خلال مؤتمره السابق الذي عقد ٢ كانون ا.لأول ٢٠٠٧ إذ قرر ما يأتي" يعد حزبنا جميع القوانين منسجمة مع المتطلبات المدنية الحديثة، وان منع الأفكار

الدينية من الشؤون العلمانية للحكومة والسياسة تكون العامل الرئيس للنجاح والتقدم والتطور. ونتيجة لذلك، فقد أكدت الحكومة في برنامجها في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩ السياسة العلمانية، والمتعلقة بالمدارس الإبتدائية، حيث جاء فيه:- " نحن لا نقبل الخرافات التي سكرت هذا الشعب لقرون، أن ترجع للخلف تحت ستار الدين. وعلى الرغم أن نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة هي ٢٠% بالريف التركي، إلا أن الاتجاه كان قوياً ضد العلمانية في الريف (النعيمي: ١٩٩٢: ٢٦).

بدا الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري يتنافسان على أصوات الجماهير بقرارات الإنفتاح على الدين، وعندما فاز الحزب الديمقراطي بالأغلبية عام ١٩٥٠ أصدر رئيس الوزراء عدنان مندريس قرار برفع الحظر با.لأذان باللغة العربية وكان ذلك في حد ذاته حدثاً هائلاً بكل المقاييس وأول ثغرة تنفتح في جدار العلمنة الأتاتوركية وأخذ الاتجاه بترميم المساجد، وأصبح النشاط الإسلامي مسموحاً به بعد أن كان محظوراً غير أن هذه التوجهات الأساسية ذات البعد الإجتماعي والسياسي الخطير لم تستطع النخب العلمانية الشرسة احتمالهم، فاستخدمت عصاها الغليظة، فقام الجيش بإنقلابه ا.لأول في عام ١٩٦٠، بإعتباره الحامي لمبادئ أتاتورك العلمانية وحامي الجمهورية، وتم إعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس وتولى قائد الانقلاب (جمال جورسيل) رئاسة الدولة والوزراء ووزارة الدفاع (المجتمع: ٢٠٠٧: ٣٢).

كانت فترة الستينات قد شهدت تحولات كثيرة على المستوى الإجتماعي والإقتصادي، فتغير الكثير من أنماط الحياة وعلى المستوى السياسي إنتشرت ا.لأحزاب اليسارية في صفوف الطلاب والمثقفين وظهرت أيضا في تلك الفترة توجهات سياسية إسلامية حيث تأسس (معهد الأبحاث حول الثقافة التركية) الذي أصبح مع صدور الدورية الشهرية (الثقافة التركية) (نوفل: ٢٠١٠: ٣٥).

وسطع أيضا في سماء تركيا السياسية البروفسور نجم الدين أربكان الذي عينه حزب العدالة رئيس إتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية، وقد كان لتوه قادما من ألمانيا حاملا الدكتوراة في صناعة المحركات الميكانيكية، ثم كان الظهور القوي له في الحياة السياسية حين فاز كمرشح مستقل عن دائرة قونية، وكان فوزا كبيراً وساحقاً. في عام ١٩٧٠ أسس أربكان حزب النظام الوطني منفصلا عن حزب العدالة، الذي كان بدوره منفصلا عن الحزب الديمقراطي، كانت هذه الفترة تتسم بالقلق السياسي، وعانت البلاد من أزمات حادة لم تفلح الحكومات المتعاقبة في معالجتها، وهو ما دعا الجيش في التوجيه في ١٢مارس ١٩٧١ إلى توجيه إنذار إلى رئيس الوزراء (سليمان ديميريل) تدعوه فيها إلى إجراء إصطلاحات سريعة من أجل القضاء على أسباب هذه ألازمات، وإ.لاّ فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتولى مقاليد الحكم، وعرف هذا الانقلاب في الحياة السياسية التركية

بإنقلاب المذكرة، فإستقالت الحكومة وحظر الحزب النظام الوطني وأغلقت مقراته ومكاتبه واضطر أربكان بمغادرة البلاد حتى تهدى الأمور (المجتمع: ٢٠٠٧: ٣٣).

في ١١ تشرين الأول عام ١٩٧٢، قام نجم الدين أربكان بلم شمل حزب النظام الوطني المنحل، مؤسس حزبا جديدا أطلق عليه اسم (السلام الوطني) وقد ترك زعامة هذا الحزب (لعارف إمرة) الرئيس السابق لحزب النظام الوطني، مفضلا العمل من وراء الكواليس (رضوان: ٢٠٠٦: ١٨٩)، وعندما حصل حزب السلام الوطني على شرعيته وبدأ نشاطه، بدأ يهاجم العلمانية المعادية للإسلام التي تطبقه الكمالية، إن حزب السلامة لم يكتفي بانتقاداتهم للعلمانية التركية، بل بدأ يوجه مثل هذه الانتقادات ضد الكمالية نفسها كأساس لبنية الدولة، وهكذا وضع أربكان تحفظه وحذره التقليدي جانبا (النعيمي: ١٩٩٢: ١٣)، وقد إستغل أربكان وجود حزبه مع الائتلاف الحكومي مع الجبهة القومية بزعامة ديمريل عام ١٩٧٥، ففتح عددا كبيرا من مدارس ألائمة والخطباء، كما ازداد عدد المدارس الدينية بسرعة كبيرة وبجهوده الخاصة تم البدء لأول مرة بتدريس مادة الأخلاق (الإسلام) كمادة إجبارية في المدارس التركية (النعيمي: ١٩٩٢: ١٣٢)، وبعد هذه الجهود التي بذلها أربكان وحزبه على الساحة السياسية التركية على المواجهة العلمانية الكمالية أصبحت الأحزاب السياسية التركية كلها تقريبا من منتصف السبعينات تعترف بأهمية الإسلام من جهة وأن حزب السلامة الوطني بقيادة أربكان قد أصبح الممثل الرئيس للتيار الإسلامي، وبحلول أواخر السبعينات أتضح أن الإسلام كعاطفة وهوية كان مقبولا من المؤسسة السياسية كمظهر للإرادة الشعبية، ولم يكن هناك من أحد أن ينكر ذلك حتى في المجلس العسكري الحاكم، الذي يعلن، إحدى مهماته هي إعادة الكمالية، وينادي بضرورة العودة إلى العلمانية المتشددة التي كانت في الماضي. فقد كانوا أي العسكر يدركون الهوية الإسلامية لشعب تبلغ نسبة المسلمين فيه ٩٨% (احمد: ١٩٩٩: ٢٣٤).

وقد بلغ الصراع على الهوية بين الإسلام والعلمانية التركية المغتربة المعادية للإسلام ذروته في تركيا أواخر السبعينات وقبيل إنقلاب أيلول ١٩٨٠، حين كان ملايين الأتراك يشاهدون في ٨ نيسان ١٩٨٠ برنامج تلفزيوني عن صلاة تذكارية منقولة من جامع استنبول، وعندما نادى الإمام الصلاة على روح مصطفى كمال (رمز العداء للإسلام في تركيا) صدر تصريحات استنكار من المصلين، ومع أن التلفزيون قام بتوقف البث لخلال ثواني إلا أن الحادث هز تركيا من أساسها، وقال الجنرال كنعان ايفرين رئيس أركان الجيش التركي يومها في بيان أذيع في التلفزيون عقب الحادث مباشرة "إن لدى القوات المسلحة التركية القوة لقطع لسان كل من يتحدث ضد أتاتورك العظيم" (رضوان: ٢٠٠٦: ١٩٢).

في عام ١٩٨٠ عقد حزب السلامة مؤتمر شعبيا تحت شعار (أنقذوا القدس) ورفعت فيه الإعلام الخضراء، وظهرت دعوات لإقامة دولة إسلامية في تركيا، وبدا آنذاك أن الحركة الإسلامية أخذت تتمرد وتستولد لها حجما جديدا، ولم يكن الزمن مواتيا ولا الفرصة سانحة فقام الجيش على الفور بانقلاب عسكري وتم حل الأحزاب ومن بينها طبعا حزب السلامة الوطني، وتركزت السلطة في مجلس ا.لأمن القومي، وقيدت الحريات العامة ولم يسمح بدخول الإنتخابات عام ١٩٨٣ إ.لا بثلاثة أحزاب كما مر بالمبحث ا.لأول، حيث فاز أوزال تورغوت وحزب الوطن ا.لأم في تلك الإنتخابات وظلت الحياة السياسية في تركيا على ما بها من قلق وعدم إستقرار وكان يوصف اوزال بأنه سفير الغرب في تركيا، وهو الذي كان مرشح حزب السلامة الوطني في فترة سابقة عن ولاية أزمير، تولى اوزال في نوفمبر ١٩٨٩ رئاسة الجمهورية، وقبل توليه الرئاسة بيوم واحد نظمت طالبات جامعة أنقرة مظاهرة كبيرة اشترك فيها ٥٠٠٠ طالبة إحتجاجا على منع الحجاب في الجامعات التركية بسبب قرار من المحكمة الدستورية العليا وأحدثت هذه المظاهرة أثرا كبيرا في الشارع التركي حيث رأى البعض أن الظهور المكثف للمحجبات هو من قبيل التخطيط السياسي، ورأى آخرون أن الإنتخابات الملحية عام ١٩٨٩ والتي أظهرت التيار الإسلامي في خمس بلديات كان بسبب هذه المظاهرة، وفي عام ١٩٩٢ كانت المفاجئة كبيرة في الوسط السياسي التركي لفوز أوزال الكبير في الانتخابات لكونه لا يحمل أفكاراً متطرفة ضد الإسلام (المجتمع: ٢٠٠٧: ٢٧).

كان اقتراب الحركة الإسلامية من السلطة في هذا الوقت إقترابا حكيما مستندا إلى قاعدة اجتماعية قوية، وكان وجود الرئيس تورغوت أوزال في الحكم بأفكاره غير المتطرفة تجاه الإسلاميين عاملا مهما سهل في تقوية موقفه، إ.لا أن أوزال توفي في أزمة قلبية مفاجئة في ١٧/٤/١٩٩٣ قبل أن يكمل فترة رئاسته وتولى الحكم من بعده سليمان ديمريل. ومع تنامي الشعور الإسلامي في تركيا وسيادة حزب الرفاه إنتخابيا على عاصمتي تركيا أنقرة واسطنبول، توحدت أحزاب اليمين واليسار ضده لتستطيع مواجهته، وعلى العكس حقق الحزب فوزا كبيرا في إنتخابات ١٩٩٤، وهو ما أقلق الأحزاب المختلفة، فبدا بعضه يخاطب الجماهير عن طريق فتح معاهد لتدريس القران الكريم، كان نجاح حزب الرفاه في الإنتخابات البلدية وتأكيده العملي بأنه حزب نظيف وقريب من الهموم العادية للناس، وإرتقاءه بالخدمات في البلديات التي فاز فيها دون تفرقة بين الناس خطوة واسعة للأمام وإنتقل من شرعية المسجد إلى شرعية المجتمع بهدوء وقوة وثبات، فحقق شعبية كبيرة رغم ما واجهه من حملات لتشويه أدائه والتقليل من أهميته وتجلت هذه بتصويت الجماهيرية للحزب في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، حيث حصل على ١٥٨ مقعد من ٥٥٠ معقدا، وحصل في الانتخابات البلدية

الجزئية التي جرت في ذلك العام على ٣٣% من الأصوات وأعقب هذا الفوز الكاسح للرفاه، انهيار الحكومة الإئتلافية بين حزبي الطريق القويم والوطن الأم، وتحالف الجميع ضد وصول حزب الرفاه للحكم، فعهد الرئيس ديميريل إلى تانسو تشيلر زعيمة الطريق القويم لتشكيل الوزارة ففشلت، وقدم الرفاه ملفات تدينها بالفساد، وحصل على موافقة من البرلمان على إجراء تحقيق حول ممتلكاتها الشخصية. أما مسعود ليماظ زعيم حزب الوطن الأم فلجأ إلى حيلة المحكمة الدستورية العليا، والتي إستطاع الحصول منها بعدم دستورية إقتراع الثقة على حكومة أربكان، فأدى ذلك إلى فوضى سياسية مع إصرار عنيد على عدم صعود أربكان لرئاسة الوزراء، لكن الحزب أدار هذه الأزمة بحكمة وخبرة عالية، فكان أن أعلنت شيلر قبولها للإئتلاف السياسي معه، والتناوب على الرئاسة لذلك أصبح أربكان أول إسلامي يصعد إلى قمة السلطة السياسية في العصر الحديث في الشرق الأوسط عن طريق الانتخاب (أردخان: ٢٠٠٧: ٢٧-٢٩).

ثانيا: أبعاد التنوع في العمل الإسلامي: لقد أخذ العمل الإسلامي في تركيا يأخذ مكانه بعد تنكر القادة الجدد للإسلام، والعمل على إدخال العلمانية في أنوف المواطنين تحت طائلة القانون الذي سن لهذه الغاية، قامت عندها الجماعة الإسلامية بتشكيل الأحزاب والحركات الإسلامية، وهذه الحركات أخذت تتنامى حتى أصبح لها شأن كبير على الساحة التركية، ولأهمية هذا الأمر فإننا سنتناول هذه الأبعاد التنوعية في فقرتين فرعيتين، وعلى النحو التالي:

أ- **مرحلة انفراج التيار الإسلام:** كانت بداية الانفراج بالنسبة للتيار الإسلامي التركي سنة (١٣٦٥هـ=١٩٤٥م) عندما سمح النظام بتعدد الأحزاب، فظهر على الساحة الحزب الديمقراطي، لينافس حزب الشعب الذي أسسه أتاتورك وإحتكر السلطة ولمدة (٢٧) سنة، وإستطاع الحزب الديمقراطي أن يحصل على غالبية مقاعد البرلمان، وكان تصويت الأتراك له نكاية في حزب الشعب، وأصبح النشاط الإسلامي ممكنًا بعد أن كان مُصادَرًا، غير أن هذه التوجهات السياسية الجديدة دفعت الجيش للقيام بإنقلاب عسكري في (٢ ذي الحجة ١٣٧٩هـ=٢٧ مايو ١٩٦٠) باعتباره الحامي لمبادئ أتاتورك العلمانية، وتم إعدام "عدنان مندريس" رئيس الوزراء في هذا الانقلاب، وتولى قائد الانقلاب "جمال جورسيل" رئاسةَ الدولة والوزارة ووزارةَ الدفاع. (نوفل: ٢٠١٠: ٣٨).

لقد شهدت فترة الستينيات تحولات إجتماعية وإقتصادية كبيرة في تركيا؛ حيث ارتفعت الدخول وتغيرت بعض أنماط الحياة. أما في المجال السياسي فإنتشرت الأحزاب اليسارية في صفوف المثقفين، وظهر في تلك الفترة توجهات سياسية إسلامية على الساحة في تركيا، فظهر المهندس الإسلامي "نجم الدين أربكان"، ثم كان الظهور القوي لأربكان عام (١٣٨٩هـ=١٩٦٩م) حيث فاز

كمرشح مستقل عن دائرة قونية، كما مر سابقا معقل الصوت الإسلامي، فكان فوزًا كبيرًا وانتصارًا ساحقًا، لكن قوة الجيش أبعدته عن منصبه. (النعيمي: ١٩٩٢: -٣٣)

وفي عام (١٣٩٠هـ=١٩٧٠م) أسس أربكان حزب النظام الوطني، الذي تميز برنامجُه بالرغبة في توطيد العلاقات مع الدول القريبة من تركيا تاريخيًّا وثقافيًّا، وبدأ في نقد حزب العدالة والشعب الجمهوري. ومن يقرأ البيان التأسيسي للحزب يرى كيف كانت الحركة تستجيب للنظام القانوني، ولا تحاول أن تخرج عليه حتى لا تقع تحت طائلته. وفي العام التالي أقام الحزب مؤتمره السنوي الأول، مبتدئًا الحفل بالنشيد الوطني، واختير "أربكان" أمينًا للحزب.

وقد عانى النظام السياسي في تركيا من أزمات حادة لم تفلح الحكومات المتعاقبة في معالجتها لذلك، مما أدى إلى أن قام الجيش بإنقلاب مر ذكره. (الفيومي: ٢٠٠٧: ٣٤).

في عام (١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م) أسس "فريد ملان" حزب السلامة الوطني، وهو حزب يحمل توجهات إسلامية، وبقي أربكان في الظل حتى لا يُصادر نشاط الحزب كغيره، وبعد فترة قليلة خاض الحزب الإنتخابات البرلمانية وإستطاع أن يحقق المركز الثالث في نتائجها بعد أن حصل على (٤٩) مقعدًا، ودخل في حكومة إئتلافية مع حزب الشعب الجمهوري، وتضمن بروتوكول الإتفاق بينهما مبادئ هامة منها إطلاق الحريات، وحرية الصحافة، والعفو عن السجناء السياسيين. وتولى أربكان منصب نائب رئيس الوزراء، وجنى الإسلام من وراء هذا التحالف مكاسب كبيرة، منها: فتح عدد كبير من مدارس الأئمة والخطباء، وتدريس مادة الأخلاق كمادة إجبارية، وكانت أعظم إنجازات هذه الوزارة نجاح أربكان في إقناع قيادة الجيش التركي بإنزال قواتها في جزيرة قبرص وإحتلال أكثر من ثلثها، وكان الدافع وراء ذلك هو وقف المذابح التي يرتكبها اليونانيون القبارصة في حق المسلمين القبارصة. واتخذ أربكان هذا القرار في ظل غياب رئيس الوزراء التركي أجاويد عن البلاد، وحصلت الوزارة بعد هذا القرار على تأييد شعبي كبير، ولمع نجم "أربكان" في سماء السياسة التركية، ولمع معه الإتجاه الإسلامي المتمثل في حزب السلامة الوطني (المجتمع: ٢٠٠٧: ٣٥).

وكان للنجاح الذي حققه حزب السلامة الوطني أثر بالغ في تصاعد المخاوف منه ومن تنامي المد الإسلامي في البلاد، فافتُعلت أزمة سياسية، واستقال أربكان ومؤيدوه من الوزارة (باشكيل: ١٩٨٨: ٢٦).

كان أربكان في موقفه الحازم من قضية ا.لإنزال التركي في قبرص يخاطب الشعب التركي والقضايا التي تشغله، وذلك لأن الشعب التركي يعتبر جزيرة قبرص جزءًا منه، قامت بريطانيا بتمكين

اليونانيين منها حتى يصبحوا أكثرية، والمعروف أن الجزيرة لا تبعد إلا ستة كيلومترات عن الموانئ التركية، في حين تبعد عن اليونان أكثر من ستمائة كيلومتر (النعيمي: ١٩٩٢: ٢٧)، هذا وقد ائتلف حزب السلامة الوطني مع حزب العدالة في حكومتي (١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م) و(١٣٩٩ = ١٩٧٨)، وكان أربكان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء، وتبنى الحزب في هذه الفترة قضايا ذات طابع اقتصادي تنموي، فأصر الحزب على القيام بحملة للصناعات الكبرى خاصة في مجال الأسلحة الثقيلة، فافتتح في عام (١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م)، أكثر من مائة مؤسسة صناعية كبرى، وعمل على إصدار قانون يُلغي الفوائد الربوية على القروض الزراعية، وتم إحلال زراعة الحبوب محل زراعة الدخان، ووزع آلافًا من الجرارات الزراعية على الفلاحين (النعيمي: ١٩٩٢: ٢٨)، وفي عام (١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠م) ظهرت دعوات لإقامة دولة إسلامية في تركيا، فقام الجيش بانقلاب عسكري، وسيطر العسكريون على السلطة السياسية، وتم حل الأحزاب ومن بينها حزب السلامة، وتركزت السلطة في يد مجلس الأمن القومي، ونفذ في تلك الفترة (٣٦٠٠) حكم بالإعدام، وقيدت الحريات المختلفة.

لقد واجه قادة الانقلاب الأخير أزمة حقيقية؛ فهم يريدون استخدام الإسلام لمقاومة المد الشيوعي، وفي نفس الوقت يخشون من تنامي المد الإسلامي في الشارع والحياة السياسية التركية، وعلى حد تعبير البعض فهم يريدون إسلامًا تابعًا للنظام وليس منافسًا له (النعيمي: ١٩٩٢: ٢٩).

وعندما بدأت الحياة السياسية تعود للبلاد تدريجيًّا أسس "تورجوت أوزال" حزب الوطن الأم، والمعروف أن أوزال مهندس كهربائي ولد عام (١٣٤٦هـ = ١٩٢٧م)، وتمتع بخبرة عالية في الشئون الاقتصادية والسياسية، ورغم ذلك فإن الحركة الإسلامية في عهده –سواءً كان في رئاسة الوزراء أو في رئاسة الجمهورية– كانت تتمتع بحرية أكبر، وإحتلت مساحة أكبر في السياسة والشارع التركي، فأوزال كان يرى الأسلمة المعتدلة كإطار أيديولوجي للحد من تطرف الأتاتوركية، وخوفًا من تطرف بعض الإسلاميين ونمو الأفكار المتطرفة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، لذلك تَبَنَّى سياسات إسلامية معتدلة مقارنة بسابقيه، فدعم المدارس التي تُخرِّج الأئمة والخطباء لتصل نسبة خريجيها إلى ٢٠% من خريجي المدارس المتوسطة، كما سمح بالدعوة الإسلامية في الإذاعة والتلفزيون، وسمح للفتيات بارتداء الحجاب بعد أن كان مجرَّمًا قبل ذلك، وسمح بقيام مؤسسات الأوقاف، كما سمحت السياسات الاقتصادية التي تبناها بوجود شركات ومشروعات إسلامية، كما سمح بنشاط رابطة العالم الإسلامي في تركيا (أردخان: ٢٠٠٧: ٣٦).

أدت الظروف التي يعاني منها التيار الإسلامي في تركيا إلى تأسيس "حزب الرفاه" عام (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م) وكان "النظام العادل" هو عنوان البرنامج الذي يطرحه الحزب، وهو في

مضمونه يعني النظام الإسلامي. وكان هذا النظام العادل للحزب يهدف إلى إلغاء العلمانية في تركيا والتي تختلف عن العلمانية الغربية التي تقتصر فقط على فصل الدين عن السياسة وليس محاربة الدين. وكان أربكان يرى أن الديمقراطية وسيلة وليست غاية؛ فهي تهدف إلى إقامة نظام السعادة وإذا فشلت في ذلك فلا قيمة لها، وكان هذا هو الخطاب السياسي الذي خاض به أربكان الإنتخابات بعد ذلك، فإستطاع في الإنتخابات المحلية عام (١٤١٠هـ = ١٩٨٩م) أن يحصل على خمس بلديات، أما فوزه الكاسح فكان في عام (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م)، وكان مفاجأة كبيرة في الوسط السياسي التركي، ودعت هذه النتائج أربكان إلى مطالبة رئيس الوزراء "سليمان ديميريل" بالاستقالة وإحلال النظام العادل محل النظام المُفْلِس (نوفل: ٢٠١٠: ٣٧).

لقد بدأ حزب الرفاه والإسلاميون يقتربون من السلطة في هدوء وبطء، فعمل على خلق قاعدة إجتماعية قوية له، وساعده على ذلك إنشغال المؤسسة العسكرية التركية والإئتلاف الحكومي بمواجهة حزب العمال الكردستاني وزعيمه "عبد الله أوجلان"، فاستثمر حزب الرفاه ذلك الأمر في إعلانه أنه يرفض العنف، وأنه لن يخرج على خط الدولة وسياساتها، وساعده أيضًا وجود الرئيس "تورجوت أوزال" في الحكم بأفكاره غير المتطرفة تجاه الإسلاميين. (رضوان: ٢٠٠٦: ١٩١).

وأمام الإدارة المنظمة للحملة السياسية التي قام بها الرفاه لمواجهة خصومة الأقوياء، رفعت تشيلر الراية البيضاء حتى يتوقف الحزب عن فتح ملفات فسادها، وأعلنت قبولها الإئتلاف السياسي مع الرفاه، على أن يتولى أربكان رئاسة الوزارة، وتكون الوزارات السياسية السيادية من نصيب حزب الطريق القويم، وفي (صفر ١٤١٧هـ= يونيو ١٩٩٦م) تشكلت وزارة ائتلافية على رأسها نجم الدين أربكان. واستطاع أربكان في الفترة التي تولى فيها الوزارة وهي عام واحد أن يخفض ديون تركيا من (٣٨) مليار دولار إلى (١٥) مليار دولار، وقاد سياسة ناجحة داخليًّا وخارجيًّا بعيدًا عن التشدد والتطرف، وهذه السياسة تعتمد الواقع ولا تبتعد عنه، إلا أن المؤسسة العسكرية رأت في نجاحاته الكبيرة خطرًا كبيرًا، خاصة أنه إقترب من بعض القضايا الشائكة في تركيا –وعلى رأسها القضية الكردية– لحلها، وبدأت قيادة الجيش في حملة تطهير للإسلام في صفوف الجيش، وتوجيه إنتقادات لاذعة لأربكان فتأزمت الأوضاع السياسية وإحتقنت، وأمام ذلك لجأ أربكان إلى إجراء إنتخابات مبكرة، ثم قدم إستقالته من رئاسة الحكومة بعد أقل من عام (احمد: ١٩٩٩: ٢٣٦).

ولا يخفى أن النخبة السياسية في تركيا وافقت على صعود الرفاه للسلطة لإثبات فشله والالتفاف عليه وحتى يفقد شعبيته، إلا أن أربكان كان يدرك قواعد اللعبة السياسية ويتحرك من خلالها، مدركًا التوازنات السياسية التي تحيط به، فنجح في أقل من عام في تحقيق إنجازات زادت

من رصيده الشعبي والسياسي، لذلك رأى منافسوه ضرورةَ إقصائه عن موقعه رغم هتاف مئة ألف شاب تركي أمامه في مدينة قونية: "نريد الإسلام".

ب- مرحلة العمل التنوعي الإسلامي: ما نذهب إليه هنا بالعمل التنوعي هو التنوع في تبادل أدوار عمل التيارات الإسلامية، والتي تتراوح بين مهادنة النظام أو التحايل على قوانينه الوضعية الموجهة لصالح العلمانية ضد المظاهر والتيارات الإسلامية، وكذلك التنوع في أماكن العمل الذي تنطلق من خلاله التيارات الإسلامية إلى قلب المجتمع التركي، لذا وعند الحديث عن التيارات الإسلامية التي تمثلها الأحزاب، فإننا نجد أن حزب العدالة والتنمية هو إمتداد لحزب الفضيلة وحزب الفضيلة هو إمتداد لحزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان، حيث إستطاع مفكرو وعلماء الحركات الإسلامية التعاطي مع واقع النظام العلماني في تركيا والتحايل أحيانا على قوانين هذا النظام عند إغلاقه للأحزاب ومنعها، وذلك عن طريق تكوين حزب آخر يتبنى سياسات الحزب المحظور، كان لهذا الأسلوب عدة سلبيات ومآخذ، لكن بنظرة شمولية إستطاعت الحركة الإسلامية في تركيا التقدم وانتزاع شرعية جماهيرية (نوفل: ٢٠١٠: ٥٣).

إن رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء الحالي، يعتبر أحد أهم زعماء و مفكرو الحركة الإسلامية واستطاع أن يوظف لباقته وحنكته السياسية في رفع رصيد الحركة الإسلامية بين الجماهير، لقد قدم أردوغان من نفسه نموذجا عملياً للقائد الملتزم الذي لا يدير وجه للحداثة، فهو سياسي محنك على مستوى العالم لم ينبطح لسياسات بوش كباقي قادة العالم الثالث، وخصوصا في قضايا مثل العراق و فلسطين وغيرها، و إقتصادي بارع إستطاع بمشاركة مجموعة من الخبراء والمفكرين في حزب العدالة والتنمية إيجاد حلول لمعضلات إقتصادية واجهت تركيا على مدى عقود مثل: التضخم والأمية وضعف البنى التحتية، والتركيز على الطبقات الفقيرة المهمشة في تركيا وهم أغلبية السكان وهي التي كانت تحسب دائما للأحزاب العلمانية التي كانت تتاجر في حاجة وفقر هؤلاء الفقراء، الآن أصبحوا أكثر وعيا وتأثروا بالفكر الإسلامي الوسطي، وأعيدت لهم روحهم الإسلامية بعد ثمانين عام من التيه في صحراء علمانية أتاتورك (غزالي: ٢٠٠٧: ١٣-١٤).

الملفت لنظر هو أن الحركة الإسلامية بدأت من المساجد والمدارس الدينية، وانتقلت إلى مؤسسات مجتمعية لا حكومية، ثم إلى مؤسسات إقتصادية وإعلامية، إلى أن وصلت إلى البلديات والبلديات في تركيا تتمتع بصلاحيات خدماتية وإدارية كبيرة، وتقدم خدمات (الغاز الطبيعي والماء ووسائط النقل العامة والأنفاق والجسور والمخابز والمكتبات والمهرجانات والحدائق والأسواق في داخل المدن) وقد حاز الإسلاميين على أكبر البلديات مثل بلدية إسطنبول التي يقدر عدد سكانها

ب١٥ مليون نسمة، إضافة إلي بلدية العاصمة أنقرة ومعظم المدن الأخرى (حسن: ٢٠٠٦: ١٨٣-١٨٤)، وكانت البلديات هي الإختبار للإسلاميين في تركيا وبالرغم من المضايقات من المخابرات والجيش والبرلمان والأحزاب العلمانية، إستطاعت البلديات في عهد الإسلاميين تقديم نموذجا رائعا في العدل والتنمية الحقيقة والتغيير الجذري وإعادة الوجه الحضاري الإسلامي للمدن التركية، ببناء المساجد والإهتمام بها ونشر الثقافة الإسلامية عبر مجلات وكتب ومهرجانات إجتماعية، والاحتفال بالمناسبات الإسلامية وإحياء دور الدين في تركيا مما أعطى الحركة الإسلامية شعبية واسعة حتى في صفوف مؤيدي مروجي الأفكار العلمانية (نوفل: ٢٠١٠: ٥٥-٥٦)، فكانت البلديات هي خطوة مهمة للأمام بإتجاه الوصول إلى البرلمان ووصولا إلى رئاسة الوزراء، تركيا تختلف تماما عن باقي الدول الإسلامية، فالعلمانية الأتاتوركية بها تجذرت وأصبحت مع مرور الوقت متفشية في كل مناحي الحياة و محمية من قادة أركان وجنرالات الجيش المدعومين من إسرائيل وأمريكا.

ا.لأحزاب العلمانية هي قبلة الجيش السياسي، الجيش والمخابرات هما أقوى مؤسستين في تركيا، ويتعاملون مع تعاليم أتاتورك على أنها هي أول وآخر شئ في هذه الدنيا، وهي التي ربطت مصالح الإعلاميين والمثقفين ورجال أعمال أتراك بالمؤسسة العسكرية، و جمعتهم مع جنرا.لات الجيش بمصالح إقتصادية ووظيفية، ومارس ومازال يمارس الجيش والمؤسسة الأمنية سياسة إرهاب المواطنين وتخويفهم من كل شئ يتعلق بالإسلام، ومارست الماكنة الإعلامية الصهيونية دورها في تشويه صورة الإسلام وإظهار المسلم الملتزم بمظهر الظلامي المنعزل وكاره العلم والحضارة، وكذلك كان للتعليم ومازال دوراً شيطانياً في علمنة الأطفال وأبعادهم عن دينهم، لكن فساد الجنرا.لات وقادة أحزاب العلمانية في تركيا المالي والأخلاقي، وتدميرهم لثروات تركيا، وسحق الطبقة الفقيرة كان لها مردود سلبي عليهم وعلى مستقبلهم، ا.لأمر الذي سهل الطريق للإسلاميين بالخروج في الوقت المناسب لطرح الحلول وتطبيقها على ا.لأرض بأمانة وعدل، مما جعل لهم وزن كبير بين الجماهير الأحزاب الأخرى (أردخان: ٢٠٠٧: ٢٦).

إن الحركة الإسلامية في تركيا وكأنها تنحت في الصخر فقد كانت أمام خيارين بين المد الجماهيري الذي حظوا به، والظلم الذي وواجهوه وخصوصا بعد إعتقال أردوغان وفرض الإقامة الجبرية على أربكان، وحظر كل أحزابهم ونشاطاتهم، أما بتحريض أنصارهم وتعبئتهم، والدخول في مواجهة مسلحة مع الجيش وتحويل تركيا إلى الجزائر مع الأخذ بالحسبان التركيبة التركية المتعددة المذاهب والأعراق ما بين أكراد في أقاليم الجنوب الشرقي، وعرب في أقاليم الجنوب الغربي، وعلويين وأرمن ويهود الدونمة وغيرهم، يعني ستكون المواجهة أكثر عنفاً والإسلاميين هم الطرف الأضعف

فيها، والجيش هو الذي سيحدد زمان ومكان إنهاء المواجهة، والنتائج ستكون كارثية ستؤجل هدفهم بإحياء الدين إلى ثمانين سنة أخرى، إستطاع قادة الحركة الإسلامية الخروج من الفخ ومن عنق الزجاجة، وإختاروا السير ببطء وخطوة خطوة بدون ضجيج وصخب يصاحب حملتهم في الدعوة والتغيير، فاختاروا البدء بالقاعدة والطبقات المعدمة في الشعب التركي لبدء دعوتهم وإصلاحهم، والآن حزب العدالة والتنمية لهم وزنهم في البرلمان ولا زال الجيش وغلاة العلمانية هم أصحاب القرار السياسي والتشريعي والقيادي في تركيا، لكن أردوغان وحزب العدالة إستطاعوا لأول مرة في تاريخ تركيا العلماني تحجيم دور أحزاب علمانية، كانت تعد نفسها هي الكبرى وهي صوت الجماهير، فإستطاع إحراجها حين لم يحصل احد أهم هذه ا.لأحزاب الأتاتوركية على أي مقعد في البرلمان. (الحمامي: ٢٠٠٧: ٢٧-٢٨).

إستطاع اردوغان بدهاء أن يؤلب الرأي العام التركي على المؤسسة العسكرية وتدخلاتها وجعل من ديكتاتورية العسكر السبب في عدم التحاق تركيا بالإتحاد ا.لأوروبي، مع تأكده أن موقع تركيا ليس غرباً لكنه أجاد اللعبة السياسية في إحراج العسكر، ومنذ توليه سدة الحكم وهو يتزعم حملة لمناصرة الفقراء والمساكين و تحسين ظروف حياتهم وهم أغلبية مهمشة في تركيا، وإستطاع بحكمة أن يعيد لهم الروح الإسلامية، ودحض إدعاءات العلمانيين الذين ضللوا الشعب التركي لأكثر من ثمانين عام بمساعدة الماسونية والصهيونية، السيد رجب طيب يسير ببطء لكن بخطوات واثقة ومحكمة بإتجاه كسب ود الشارع التركي المسلم، وإعادة الروح الإسلامية لهذا الشعب، وإستطاع أن يكون نموذجا لدول العالم الإسلامي والعالم الثالث، بالقدرة على إيجاد حلول لأزمات إقتصادية وتنموية تعاني منها هذه الدول (حسن: ٢٠١٠: ١٨٦).

في إعتقادنا إن السيد رجب أوردوغان وصحبه في الحزب إنطلق من النقطة الصحيحة لنجاح حزبه، حيث أنه ألف قلوب الطبقة الدنيا في تركيا من فقراء ومساكين ومحرومين، وبالتالي أسس قاعدة شعبية عريضة عجزت عنها الأحزاب الأخرى، هذه الطبقة العريضة هي الأكثر والأوسع من الطبقة المنعمة، وبالتالي كانت أصواتها أكثر في صناديق الإنتخابات ، فكان النجاح هو الهدف وهو ما تحقق.

الفصل الثالث:

حزب العدالة والتنمية بين قيادة التغيير والتآمر

يقوم النظام السياسي التركي على أساس مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية التشريعية والقضائية، ويأخذ بالتعددية الحزبية الليبرالية، وفقاً لنظام دستوري ينص على أن القوات المسلحة التركية تمثل حامي العلمانية كمبدأ أساسي دستوري للدولة التركية، الأمر الذي أعطى المؤسسة العسكرية حق ممارسة الفيتو، عن طريق التلويح بإستخدام القوة أو إستخدامها الفعلي في حالة عدم إلتزام الحكومة بالتوجهات العلمانية.

ومن أبرز السوابق الدالة على ذلك في الماضي، القرار الدستوري الذي أبطل شرعية حزب الرفاه ونشاط زعيمه نجم الدين أربكان، وبرغم ذلك فقد قام أتباع أربكان، عبد الله جول، ورجب طيب أردوغان بتأسيس حزب العدالة والتنمية (AKP)، والذي إستطاع السيطرة على السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية بما فيها رئاسة الجمهورية، وذلك بسبب توجهات حزب العدالة والتنمية المرتبطة بقاعدة الإسلام والتي جعلت له موقفاً يتماشى مع الإسلام إزاء الصراع العربي– الإسرائيلي والوجود الأمريكي في العراق، والعلاقات المنفتحة مع الدول العربية وبلدان آسيا الوسطى، إن هذه جميعاً أعطت الحزب الشرعية السياسية لقيادة دفة السلطة في تركيا، وهذا ما يخيف العلمانيين الأتراك والغرب الذي يرعبه إسم الإسلام، من هنا أخذت حلقات التآمر تحاك ضد الحزب بسبب التغيير السياسي الذي أحدثه الحزب في الداخل والخارج، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية وإسرائيل وحلفاؤهما الغربيين ينظرون إلى سيطرة حزب العدالة والتنمية على مقاليد الأمور في تركيا باعتبار ذلك البداية المؤدية لإدارة تركيا ظهرها لأمريكا وإسرائيل والغرب.. وبسبب التأييد الذي يتمتع به حزب العدالة والتنمية، فقد بدأت المؤسسة العسكرية تلميحاتها باستخدام فيتو العلمانية ضد النظام القائم، وفي الوقت نفسه مارست أمريكا والإتحاد الأوروبي وبلدان غرب أوروبا لعبة مزدوجة إزاء تركيا، فهم ممن يدعمون الخيار الديمقراطي في تركيا، ومن جهة أخرى يريدون تدخل الجيش من أجل القضاء على إرادة الأغلبية، إن هذا الفصل معني للإجابة على عدة تساؤلات، أهمها: كيف نشأ الحزب وما هي أهدافه؟ وكيف صعد الحزب لسدة الحكم؟ وما هي الدعاوي التآمرية على الحزب؟ وبناءً عليه فإن هذا الفصل سيتناول ذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول:– الحزب والصعود السياسي.

المبحث الثاني:– الحزب والمؤمرات السياسية.

المبحث الأول:

الحزب والصعود السياسي

قادة حزب العدالة والتنمية ،هم ا.لآن الصفوة الحاكمة في تركيا، (رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس البرلمان)، وبيدهم مقاليد معظم المؤسسات العلمانية التي حيدتهم الحكومات العلمانية نحو ٨٠ عاما، يغيرون ويعدلون في قوانينها الصارمة ليمحوا عن وجه تركيا ملامح الديكتاتورية العلمانية التي حفرها العسكر، يتصدرون قائمة أغنيائها، ويقودون عجلة الإقتصاد التركي، وفي الخارج يتحدثون بلسان تركيا للعالم الذي يستمع إليهم بإصغاء وثقة شديدين.

هم من يطلقون على أنفسهم صفة المحافظين، ويطلق عليهم ا.لآخرون داخل وخارج تركيا صفة المتدينين أو الإسلاميين، ظلوا لعقود طويلة منذ أن أنشأ مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية العلمانية المتشددة على أنقاض الدولة العثمانية عام ١٩٢٣، بفضل القوانين الصارمة التي دشنها أتاتورك وخلفاؤه، حتى بات ينظر إليهم بنظرة البيض ا.لأمريكيين للزنوج الأفارقة في القرون الغابرة، على حد وصف بعضهم.

ولكن بإقتراب عام ٢٠٠٢ كان هذا الوضع يقترب بدوره من التغيير رأساً على عقب؛ فمنذ هذا التاريخ الذي شهد وصول حزب العدالة والتنمية صاحب التوجهات الإسلامية إلى سدة الحكم رفعت السياسات "الإصلاحية" للحزب هذه الفئة "المحافظة"، والتي ينتمي إليها قادة ذات الحزب، من القاع الذي غرقوا فيه عقودا إلى القمة في فترة أقل من ٧ سنوات، وهو ما فغرت له أفواه عديدة في تركيا وخارجها لم تطبق شفاهها بعد لهول "المفاجأة".

وللوفاء بمتطلبات هذا المبحث لا بد من التعرف على هذا الحزب من حيث نشأة الحزب وأهدافه والكيفية التي بها إستطاع تولي دفة القيادة السياسية في تركيا، لذا سنتناول ذلك في مطلبين رئيسيين، هما:

المطلب الأول: الحزب النشأة والأهداف.

المطلب الثاني: الحزب والصعود السياسي.

المطلب الأول:

حزب العدالة والتنمية: النشأة والأهداف

إن التعريف بأي حزب من الأحزاب يسبقه التعريف بالمؤسسين لهذا الحزب لكون الحزب عندئذ ما هو إلاّ مرآة أفكارهم وتوجهاتهم الحزبية أو السياسية ... الخ، ومن ثم التعريف بإنطلاقه والسلوك الذي اتبعه المؤسسون حتى وصلوا إلى أهدافهم، ومن ثم يقتضي الأمر عندها الوقوف على أهداف هذا الحزب.

ونحن نتناول حزب العدالة والتنمية في هذا المطلب فإننا والحالة هذه ستتناوله ومن فقرتين رئيسيتين، وهما:

أولاً: نشأة الحزب.

ثانياً: أهداف الحزب.

أولاً: نشأة الحزب: لقد سبق القول أن الحزب ما هو إلاّ وليد أفكار المؤسسين له، وبالتالي لزاما علينا وقبل الخوض في نشأة وتكوين حزب العدالة والتنمية يجب علينا التعرف على سيرة حياة إثنين من أهم مؤسسي هذا الحزب، لنتمكن من بيان أفكارهم الحزبية، ومن ثم نتناول الكيفية التي إستطاعوا بها إنشاء وتكوين حزب العدالة والتنمية، وهذا ما سنبينه في الفقرتين الفرعيتين التاليتين:

أولاً: مؤسسو الحزب: وسنتناول أهم شخصيتين من المؤسسين والمتصدرين العمل الحزبي في الحزب، وهما:

أ- **رجب طيب أردوغان:** يعد رجب طيب أوردوغان المؤسس لحزب العدالة والتنمية، ولد اوردوغان عام ١٩٥٤ لعائلة بسيطة تعيش في حي (بيوغلو) بإسطنبول، وبعد تلقيه تعليما في المدارس الدينية، التحق بجامعة مرمرة وحصل على شهادة جامعية في الإدارة والمحاسبة، عمل بها في إحدى شركات القطاع الخاص. دخل منذ الصغر في العمل السياسي وإنضم إلى حزب الخلاص الوطني، وتنافس في عام ١٩٧٥على موقع رئيس وحدة الشباب بفرع الحزب في الحي ذاته. بعد ذلك بعام أصبح رئيسا لوحدة الشباب لمركز الحزب في إسطنبول ثم عضوا في لجنة الشباب للحزب على مستوى تركيا كلها، وفي عام ١٩٨٤ أصبح رئيسا لفرع الحزب في حي (بيوغلو)، ثم رئيسا لفرع الحزب في اسطنبول (حسن: ٢٠٠٦: ١٩٠).

برز أردوغان لأول مرة في سماء التيار الذي قاده أربكان خلال المؤتمر العام لحزب الخلاص الوطني عام ١٩٧٨، عندما طرح إسمه ضمن قائمة إقترحتها أحد القيادات المقربة لأربكان لعضوية اللجنة المركزية للحزب، رغم عدم نجاحه فان إسمه بدأ يتردد من ذالك الحين. بعد حل حزب الخلاص الوطني بقرار من سلطة الإنقلاب العسكري عام ١٩٨٠ إنتقل أردوغان لعضوية حزب الرفاه الذي تأسس عام ١٩٨٣، وبدأ مسيرة صعوده مع صعود الحزب ليصبح من أهم قياداته، كانت له آراء وادوار في إدارة معارك الحزب في أعوام ١٩٩١ وعام ١٩٩٥ ثم في الانتخابات عام ١٩٩٩في حزب الفضيلة.(حمامي: ٢٠٠٧: ٣٠-٣١)، ثمت مقومات خاصة يمتلكها الرجل، ساعدته على الظهور والتقدم بمواقع قيادية بالحزب وفي العمل السياسي بشكل عام، حيث انه ينتمي إلى ابسط طبقات المجتمع التركي ويبدوا قريبا للملايين من أبناءه، لكن نشأته وتعليمه كانا في إسطنبول المركز الحضاري الأهم في البلاد، والمدينة الأكثر تعبيراً عن الدولة العلمانية ورمز إستقلال الجمهورية، التي يسكن بها أكثر من خمس سكان تركيا تقريبا. (حسن: ٢٠٠٦: ١٩٠-١٩١).

حصل أوردوغان على موافقة زعيم الرفاه بترشيحه في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ لمنصب عمدة أسطنبول، وفاز بتلك الإنتخابات، بالفعل كانت سيرته في المنصب ناجحة جدا، حيث إستطاع بأسلوب إدارة فعالة تحويل عجز مالي في موازنة البلدية وهو يتسلمها إلى فائض أمكنه توجيه جزء منها لمساعدة بلديات أخرى. على الرغم من النجاحات واجه أردوغان عقاب الدولة التركية بقضائها بعد أن حكمت عليه بتهمة التحريض الديني إستناداً إلى خطبة ألقاها عام ١٩٦٥ بمدينة سييرت، وهي مدينة في أقصى الجنوب الشرقي من تركيا القريب من العراق، ردد فيها أبيات من الشعر تقول " إن مآذن المساجد حرابنا، وقضاب المساجد دروعنا، وجموع المسلمين جيوشنا". أدانته المحكمة لتهمة استخدام الدين لأغراض سياسية وحكمت عليه بالسجن الذي قضى به بالفعل تسعة اشهر، لدى دخوله السجن قال مقولته الشهيرة (هذه ليست النهاية بل البداية) (حسن: ٢٠٠٦: ١٩٩٢-١٩٩٣)، بدأ هو وعبد الله جول تشكيل مجموعتهما في داخل الحزب بإستغلال ذلك الرصيد الهائل من الشعبية المتراكمة لأوردوغان على وجه الخصوص، حيث إستغل أوردوغان ذلك الرصيد في حين ترك جول مهمة التعامل مع أطراف السياسية الخارجية. بعد إعلان تأسيس حزب العدالة والتنمية، أصبح واضحا أن أردوغان بنا منذ ١٩٩١، وبهدوء قاعدته الخاصة وأنه كان يتحرك بشكل مواز إلى جانب صعود الحزب وحتى الفوز بانتخابات ١٩٩٥، حيث أنه كان يرى استحقاق صعوده لنفسه لاحقا إذا رحل اربكان. (نوفل:٢٠١٠: ٦٦)، إن الخط السياسي الذي اتبعه هذا الرجل يمكننا

وصفه بما يلي: الهدوء في العمل حتى لا يثير زوبعة من المعارضين تجاهه، أضف إلى العمل الجاد والدؤوب في المجال الإنساني، وهذا ما أكسبه عطف وحب الجماهير التي رأت فيه ذلك الرجل الذي تبحث عنه.

ب- عبد الله جول: ولد عبد الله جول بمحافظة قيصري لعائلة من أصل أرميني، والده أحمد حمدي جول الذي يعمل في مصنع الطائرات بقيصري، وهي من المحافظات الشهيرة بالتمسك بالإسلام والعادات والتقاليد الشرقية، حيث كانت قيصري أحد أهم مراكز الثقافة الإسلامية القديمة التي ذاع صيتها أيام الدولة السلجوقية (١٠٧١ - ١٢٩٩م) (نوفل: ٢٠١٠: ٦٨)، بعد إنتهائه من التعليم الابتدائي بمدرسة غازي باشا، والثانوي بمدرسة الأئمة والخطباء، تخرج من كلية الاقتصاد جامعة إسطنبول عام ١٩٧٢ ثم حصل على درجة الماجستير، وذهب بين ٧٦-١٩٧٨ لجامعة لندن لجمع المادة العلمية اللازمة لرسالة الدكتوراة؛ مما مكنه من إجادة الإنجليزية تماما. وحصل على درجة الدكتوراة في موضوع: تطور العلاقات الإقتصادية.

وفور عودته من إنجلترا وحصوله على درجة الدكتوراة، عيّن مدرسا للإقتصاد بقسم الهندسة الصناعية بجامعة سكاريا في شمال تركيا على البحر الأسود، لكنه ما لبث في ١٩٨٠ أن ألقي القبض عليه من قبل الشرطة العسكرية، وفقا لتعليمات الجنرال كنعان إيفرن بتهمة الإنتماء لمجموعة "السنجق"، وبينما كان في الأيام الأولى لزواجه من "خير النساء" فإنه كان يقضي عدة أشهر بسجن "متريس" الشهير في إسطنبول. (الشبكة العنكبوتية: ويكيبيديا)، وعمل من ١٩٨٣-١٩٩١ في بنك التنمية الإسلامي بجدة كخبير إقتصادي، مما مكنه من الإلمام بالعربية، وفي عام ١٩٩١ حصل على درجة أستاذ مساعد في الإقتصاد الدولي، وفي نفس العام أي سنة ١٩٩١ انتخب نائبًا لحزب الرفاه عن منطقة سكاريا. ومن ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ أصبح عضواً في لجنة التخطيط والمالية النيابية ومن ١٩٩٥ حتى ٢٠٠١ كان عضواً في لجنة الخارجية البرلمانية. بعد حل حزب الرفاه سنة ١٩٩٩ أصبح عضوًا في حزب الفضيلة، وبعد منع حزب الفضيلة التركي بعام ٢٠٠٠ أسس حزب العدالة والتنمية سنة ٢٠٠١ مع صديقه رجب طيب أردوغان ودخل البرلمان مجددًا تحت علم الحزب الجديد وأعيد إنتخابه مرة أخرى سنة ٢٠٠٧ بعد الأزمة الدستورية التي حصلت بشأن إنتخاب رئيس الجمهورية، والتي كان مرشحاً لها وذلك عندما رفض الجيش التركي والأحزاب العلمانية ترشحه لمنصب الرئاسة. لكنه انتخب رئيساً لتركيا في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧ وذلك في الجولة الثالثة للتصويت وبعد حصوله على أكثر من نصف أصوات البرلمان كما نص عليه الدستور. (بو عزي: ٢٠٠٧: ٣٢-٣٣)

لقد شب عبد الله فرأى والده أحمد حمدي جول الأناضولي المتديّن، عضوا في حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان، وعضوا مرشحا للمجلس النيابي في ١٩٧٣، كما يمكن أن نقول إنه تربى على أفكار الزعيم نجم الدين أربكان، فقد كان عبد الله شاباً واعياً في التاسعة عشرة حين بدأ أربكان حملته عام ١٩٦٩ للحفاظ على الهوية الشرقية الإسلامية لتركيا؛ ولذا فإنه إنضم لحزب الرفاه عند ظهوره، لأنه وجد في أربكان الزعيم الذي يحلم به وفي الرفاه الحزب الذي يرضي حسه الإسلامي.

واللافت للنظر أن ممن أثروا على جول كذلك عدد من الأدباء والشعراء مثل الشاعر جميل مَريتش، وكذلك الشاعر الراحل نجيب فاضل الذي تربى على يديه جيل مسلم بأكمله في تركيا، وقد كان أول تعرفه عليه حين ذهب نجيب فاضل لمحافظة قيصري في لقاء فكرى وثقافي مدعواً من قبل نادى فكر الشرق الكبير الذي كان جول أحد أعضائه، كما أثرت فيه عدة شخصيات أكاديمية مثل الدكتور نوزت يالجين طاش، الذي منحه درجة الدكتوراه في الاقتصاد، وكذلك رجل الإقتصاد الدكتور صباح الدين زعيم (المجتمع: ٢٠٠٧: ٣٤).

لم يهبط جول لرئاسة الوزارة بالمظلة... لكنه رجل ذو تاريخ سياسي حافل.. ففي مرحلة مبكرة من شبابه إنضم لمجموعة أطلق عليها "نادي فكر الشرق الكبير"، كما كان عضوا في "اتحاد الطلاب الأتراك "، وانتخب عضوا برلمانيا لحزب الرفاه عن محافظة قيصري ١٩٩١، ثم مسؤول العلاقات الدولية بحزب الرفاه ١٩٩٣، ومن ١٩٩٥– ٢٠٠١ كان عضواً في لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان التركي. حصل على ميدالية شرفية كعضو دائم بالمجلس الأوروبي، كما مثل تركيا في برلمان الدول الأعضاء بحلف الأطلنطي، وطالما عبر عن دعمه في البرلمان لقضايا دول مسلمة مثل: الجزائر، والبوسنة، والشيشان، كما يصفه البعض بأنه أحد مهندسي مشروع حكومة حزب الرفاه "ومجموعة الثمانية الإقتصادية الإسلامية" (الشبكة العنكبوتية: ويكبيديا).

يعد عبد الله جول واحداً من أبرز العناصر الشابة التي ظهرت في حزب الرفاه (المحظور) عام ١٩٩١ كعضو برلماني عن محافظة قيصري بوسط الأناضول التركي، لدرجة أن الإعلام التركي قد أطلق عليه تعبير "أمير" –على أساس أنه أحد الشباب المقربين من أربكان الملك– فقد عينه وزيراً للدولة للشؤون الخارجية وقضايا العالم الإسلامي، ومتحدثاً رسمياً في الحكومة الإئتلافية التي تشكلت بين عامي ٩٦–١٩٩٧م.

ولم يمنع احترام جول لأستاذه قوطان وزعيمه أربكان من الإختلاف معهم في الرأي، وأن يقوم

هو والطيب أردوغان بقيادة حركة تجديدية داخل التيار الإسلامي في تركيا، وبالفعل ترشح جول في مايو ٢٠٠٠ لرئاسة الفضيلة ضد قوطان في سابقة تاريخية في ا.لأحزاب الإسلامية أن يتنافس أكثر من مرشح، لكن تأييد أربكان الزعيم الإسلامي التاريخي لخليفته قوطان أفشل مساعي التجديديين في النجاح.. فأعلن جول عن قيام حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠١م. (أردخان: ٢٠٠٧: ٣٥)، ويمكننا إبراز عدة نقاط هامة في حياة هذا الرجل منها: أن جول له تجربة سياسية حزبية سابقة على قيام حزب العدالة والتنمية، وأنه لديه من الأفكار ما تجعله يخالف غيره من أصحاب الفكر الإسلامي، وهذا يعني أنه قادر على القيادة ولا يقوى على البقاء في حالة التبعية، أضف أن إطلاعاته الخارجية ولدت لديه خبرة لمعرفة ما يحيط حوله من أصوات سياسية.

ثانياً: نشأة وتكوين حزب العدالة: بعد حضر حزب الرفاه عام ١٩٩٨ أعاد ا.لأخير تنظيم نفسه سريعا تحت إسم حزب الفضيلة، لكن الفضيلة أيضا تعرض للحضر بدوره في عام ٢٠٠١. وأثار الحضر الجديد انشقاقا في صفوف الحركة الإسلامية، بين حزب السعادة الذي يضم مجموعة محافظة ومتمسكة بتوجهات وشعارات قديمة، ومن جهة أخرى. قدم حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أوردوغان وعبد الله جول منذ انطلاقته صورة حزب ديمقراطي محافظ يتمسك بمرجعيته الدينية، لكنه لا يبحث للإنفصال عن حركة الرأسمالية. وهو يستند إلى قاعدة انتخابية غير متجانسة سبق وأوصلت حزب الوطن الأم إلى السلطة عام ١٩٨٣. (نوفل: ٢٠١٠: ٦٣)، إن حزب العدالة والتنمية (بالتركية: Kalkınma Partisi Adalet ve) واختصاراً (AKP). هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه حزب محافظ، معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق يسعى لانضمام تركيا إلى الإتحاد ا.لأوروبي ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية إنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل"، وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد، يرأسه ا.لآن رجب طيب أردوغان. وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، تم تشكيل الحزب من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان والذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠١، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.

يطلق البعض على الحزب وسياساته لقب العثمانيين الجدد وهو ما أقره الحزب من خلال أحد قادته وزير الخارجية أحمد داود أوغلو حيث قال في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩ في لقاء مع نواب الحزب:«إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية. إنهم يقولون أننا العثمانيون الجدد. نعم نحن

العثمانيون الجدد. ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال أفريقيا. والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب. وخاصة فرنسا التي تفتش ورائنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال أفريقيا. لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في أفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي، وأكدت على أن تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الأفريقية»، أتى ذلك في إطار تخصيص أوغلو بالذكر لفرنسا وساركوزي لرفض الرئيس الفرنسي بشدة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي. (الشبكة العنكبوتية، ويكيبيديا).

ويتهم علمانيو تركيا الحزب بتطبيق ما سموه: "خطة سرية لأسلمة البلاد"، وتعيين مسؤولين كبار في الدولة "أوفياء له متخرجين عموما من مدارس لتأهيل الأئمة"، وفي ٣٠ يوليو ٢٠٠٨ حكمت المحكمة الدستورية في تركيا برفضها بأغلبية ضئيلة دعوي بإغلاق حزب العدالة والتنمية بتهمة "أنه يقود البلاد بعيدا عن نظامها العلماني نحو أسلمة المجتمع"، إلا أن المحكمة رغم قرارها وجهت رسالة تحذير إلى الحزب وذلك بفرض عقوبات مالية كبيرة عليه عبر حرمانه من نصف ما يحصل عليه من تمويل من الخزانة العامة التركية، ليصرح رئيس الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب أوردغان" أن حزبه الحاكم سيواصل السير على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية". (الشبكة العنكبوتية: ويكيبيديا).

يتمتع حزب العدالة والتنمية بقاعدة قوية وسط الأناضول، ويطمح أعضائه إلى الصعود الإجتماعي، وإن كان سلوكهم يميل إلى أن يكون تقليديا، إن القطاع الأساس لناخبيه يعيش في الأرياف وبصورة رئيسة في المدن الصغرى والمتوسطة، وإنطلاقاً من محاولته معالجة مظاهر قصور اليسار، يصور حزب العدالة نفسه على أنه حزب الفقراء والمحرومين، والحزب الذي سيأتي للعدل بإعتباره شريفا وليس فاسدا ويمكن الإعتماد عليه، إنه يغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى خصوصا اسطنبول، مثلما يستقطب قطاعا من الجمهور الكردي شرق البلاد، كذلك يحوز على تعاطف مقاولي الأناضول الذين يسجلون صعودا مذهلا، لكونه حزب المبادرة الحرة، وأخيرا يجتذب حزب العدالة بفضل إنفتاحه السياسي الفئات اللبرالية التي تتطلع إلى فك إرتباط كامل بين الدولة والحياة الإقتصادية والإجتماعية، إذا في غياب أي توجه أيدلوجي عادي، يمكن حزب العدالة والتنمية أن يحتل مركز الوسط السياسي في المجتمع التركي، مستعيدا قطاعا كبيرا لناخبي أحزاب الوسط التقليدي (نوفل: ٢٠١٠: ٦٤-٦٥).

ثانياً: أهداف الحزب: أعلن في ١٤ أغسطس ٢٠٠١ عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في حفل بسيط في أحد فنادق أنقرة، دعوا إليه الصحفيون ومناصرو المجموعة الإصلاحية للفضيلة،

جرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا ٧٤ شخصا، لم يكن من بينهم أي من أعضاء البرلمان عن حزب الفضيلة، ربما قصد أردوغان ذلك حتى لا يكرر التجربة السابقة، فيضن بأن الحزب هو إرتداد لحزب الفضيلة أو لحزب الرفاه من قبله، قال أردوغان في كلمته التي إستمرت ٤٠ دقيقة أنه ورفاقه قاموا بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع في تركيا، معلنا أن شعب هذا البلد العظيم لا يستحق ذلك فهذا ليس قدره ولا مصيره، وأشار إلى أن الحزب يؤيد عضوية تركيا الكاملة في الإتحاد ا.لأوروبي، لأن في ذلك تناغماً للمعايير الأوروبية لتركيا، فبدل من أن يذهب مواطنونا إلى أوروبا سنجلبها إليهم (حسن: ٢٠٠٦: ١٩٥).

جرى الحفل في قاعة زينت بعلم الجمهورية التركية، الذي وضع عاليا في مواجهة صورة لمؤسس الجمهورية التركية كمال أتاتورك، وهو ما كان امراً لافتا للنظر وذا مغزى حيث دائما ما علق حزب الرفاه في مؤتمراته الأعلام الخضراء رمز الإسلام، وإعلان مؤسسو الحزب أنهم سيجرون زيارة لضريح أتاتورك مشددين على أنهم ليس إسلاميين وليس معارضين للجمهورية التي أنشاها (حسن: ٢٠٠٦: ١٩٦).

فيما يتعلق بفلسفة الحزب، ورد بشق الحقوق الأساسية والحريات في وثيقة إعلان المبادئ إنه يعتبر مبادئ مصطفى كمال أتاتورك عنصر السلامة الإجتماعي، وأداة تحمل تركيا إلى مستوى الأمم المتحضرة، وإنه ينظر للدين كأهم المؤسسات الإسلامية على الإطلاق، وإلى العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الإعتقاد، قالت الوثيقة إن العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية، ومناخا يمكنهم من المجاهرة بإعتقاداتهم وهي تسمح كذلك بغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم، ووفقا للمصادر المتاحة بين أيدينا عن الوثائق الصادرة عن حزب العدالة والتنمية بان هناك أحاديث متفاوتة على أهداف الحزب ومبادئه وأفكاره علما أن شعار الحزب هو مصباح قاعدته وإطاره أسودان ويخرج منه ضوء أصفر وهو ما يراه مؤسسو الحزب تعبيراً عن الإثارة والإستنارة، وفي معرض الحديث عن أهداف الحزب، فإننا سنوضحها في فقرتين فرعيتين، ا.لأولى توضح أهداف الحزب وفق اللائحة الداخلية للحزب، والثانية وفق ما جاء في برامج الحزب، وعلى النحو التالية. (غزالي: ٢٠٠٧: ٢٨-٢٩):

أ- **أهداف الحزب وفق اللوائح الداخلية:** إنها اللوائح الداخلية أبرزت أهداف الحزب بما يلي (حسن:٢٠٠٦: ١٩٦-١٩٩)، (غزالي: ٢٠٠٧: ٢٦-٢٨):

١. تحقيق السيادة وبدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي تعتبر

القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.

٢. الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

٣. الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

٤. تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

٥. تأمين الرفاه والأمن والإستقرار للشعب التركي.

٦. تحقيق مفهوم الدولة الإجتماعية التي تتيح للأكراد العيش بشكل اجتماعي مطلوب.

٧. تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

ب- الأهداف وفق البرامج: أما برنامج الحزب فقد اختصر أهدافه في ا.لأتي:- الدمقراطية، التنمية، النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة. ويعرض البرنامج وسائل لتحقيق تلك الأهداف على النحو الأتي:- (غزالي: ٢٠٠٧: ٢٧-٢٩).

١. نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

٢. استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية الطبيعية المهملة لما يجعله بلدا منتجا باستمرار وينمو بالإنتاج.

٣. تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.

٤. إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية لعملية صنع القرار.

٥. تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب العمل.

٦. إتباع سياسات معاصرة رشيدة، عملية لإفادة الأمة في المجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، والثقافية، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة والثروة الحيوانية.

ويرى حزب العدالة والتنمية أن العائلة هي أساس المجتمع التركي وهي جسر يربط الحاضر بالماضي وضرورة الحفاظ على العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم الوطنية التي تنتمي إلى الماضي

وعدم الإبتعاد عنها، كما يرى الحزب ضرورة تطوير مستقبل الشباب بحيث يعملون في اطر من الثقة والاستقرار والأمان. ويبدو أن الحزب كان مصمم منذ إنطلاقه على صنع مفهوم جديد للسياسة في تركيا، ومن الواضح أن واحداً من أهم أهدافه هو تعزيز ديمقراطية المشاركة بزيادة فعالية الشعب أثناء الانتخابات ، وأيضا من الأمور المسلم بها والجلية الوضوح من خلال مفاهيم وأدبيات وأهداف الحزب إيمانه بأن الديمقراطية والشفافية فيما يتصل بالبناء الداخلي للأحزاب تمثلان نواة كفاءة النظام السياسي، وعليه أخذ الحزب على عاتقه تحقيق أهدافه وفق استراتيجية واضحة المعالم سهلة التنفيذ، وحددت بالتالي (غزالي :٢٠٠٧: ٢٨):-

أ. جعل الأولوية للإنتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.

ب. من أجل سياسة قائمة على المبادئ فان مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقا للوائح الداخلية للحزب.

ج. التزام الحزب بإعلام كافة مصروفاته للجمهور وفقا لميزانية الحزب.

د. يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الإقليمية للحزب.

هـ. يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن أرائهم في إطار لوائح وبرنامج الحزب.

و. القدرة والاستحقاق هما أساس الاختيار للمناصب، خاصة الوزراء عندما يأتي الحزب لمسالة تشكيل الحكومة.

من الواضح خلال تطرقنا إلى أهداف النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية، أنه يؤكد أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا يسوده حكم القانون والديمقراطية، ويؤكد وجوده من خلال القانون، ولا بد أن يسود مفهوم دولة القانون بدلا من قانون الدولة.

المطلب الثاني:

الحزب والصعود السياسي

إن حزب العدالة والتنمية التركي كبقية الأحزاب الأخرى في العالم، تعمل من أجل قيادة الدولة، أو المشاركة في هذه القيادة، وخصوصاً أن للحزب تطلعات سياسية نحو القيادة في تركيا، ومما لا شك فيه أن حزب العدالة والتنمية بدأ محاولاته وفق إستراتيجية مدروسة قائمة على أساس أنه لم يعلن عن نفسه أنه حزب إسلامي حتى لا يثير حفظة العلمانيين، ولم يعادي تلك المبادئ التي جاء بها مؤسس تركيا الحديثة (مصطفى كمال أتاتورك)، وهذا في إعتقادنا يبرهن عن بُعد نظر يتحلى بها القائمون على الحزب، وفي هذا المطلب سنعمل على تحقيق أهدافه وفق فقرتين رئيسيين، هما:

أولاً: مقدمات الصعود السياسي.

ثانياً: الفوز في الانتخابات.

أولاً: مقدمات الصعود السياسي: قبيل قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه الفائز في إنتخابات ١٩٩٥ وحظر القيام بأي عمل سياسي على زعيمه نجم الدين أربكان، وعدد من قياداته البارزة لمدة خمس سنوات قامت مجموعة من أعضائه بتأسيس حزب الفضيلة في ١٧ ديسمبر ١٩٩٧، حاولت عناصر هذا الحزب إعادة ترتيب أوراقه وذلك من خلال السماح لشخصيات في أحزاب أخرى بالإنضمام إلى الحزب وإدخال المرأة بالمستويات القيادية، وقد كان دخول الأعضاء الجدد للحزب يلاقي عدم الترحيب من جانب الجناح التقليدي للحزب وبدء هؤلاء الوافدون الجدد يدخلون تعديلات على برامج الحزب وطموحاته كإعلان تأييد بإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي والتأكيد على مبادئ حقوق الإنسان والحريات الفكرية كمكونات أساسية للديمقراطية، بدلا من التأكيد عليها من منظور إسلامي، وأصبح طرح مسالة حظر ارتداء الحجاب يجري من منطلق كونها انتهاكا للحريات الفردية دليل لتعارضها مع مبادئ حقوق الإنسان (حسن: ٢٠٠٦: ١٧٥-١٨٦).

وأفرزت هذه التجديدات لظاهرها وحقيقتها قلقاً لدى النخبة الحاكمة في إحتمال فوز حزب الفضيلة في إنتخابات ١٩٩٩، فتم تقديم طلبا من قبل النخبة الحاكمة إلى المحكمة الدستورية لإغلاق الحزب، وذلك لتعارضه مع دستور البلاد العلماني، على غرار ما حدث للرفاه، وكان الهدف من وراء ذلك إضعاف فرص الإسلاميين للوصول للسلطة، وقد قبلت المحكمة الدعوى قبل إجراء الإنتخابات

ولا شك أن ذلك انعكس على قرارات الناخبين وروا أن أصواتهم ستذهب سدى، فقرروا تأييد مرشحي أحزاب أخرى خوفا من إغلاق الحزب مثل ما حصل للرفاه (حسن:٢٠٠٦: ١٨٧-١٨٨)، وقد حقق هذا الحزب في إنتخابات عام ١٩٩٩ نسبة ١٥,٢%، أي ما يعني حصوله على ١١٠ مقاعد ولا شك أن الصراع داخل الحزب بين الجناح المؤيد (لأربكان-قوطان) والجناح المؤيد لاردوغان هو صراع بين فئتين أحداهما محافظة وا-لأخرى ثورية إصلاحية (حمزة وعلي: ٢٠٠٢: ٥٢-٥٤)، وبعد الإنتخابات التي حدثت في عام ١٩٩٩ إزدادت الإنشقاقات بين الجانبين المحافظ والإصلاحي، وقدم أربعة أعضاء من الحزب استقالتهم وهم (عبد القادر اكصو، جميل اشيتك، علي حوشكون، عبد الله جول) (حسن: ٢٠٠٦: ١٨٩)، وبدء الاصلاحيون علانية يتحدثون على إمكانية تأسيس حزب جديد قبل حكم المحكمة الدستورية بإغلاق حزب الفضيلة، وفعلا تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في ١٤ آب ٢٠٠١ بقيادة رجب طيب اردوغان (الشبكة العنكبوتية: ملفات حزب العدالة والتنمية).

وبالتالي إنقسم حزب الفضيلة إلى حزبان حزب ا-لأول برئاسة رجائي قوطان باسم حزب السعادة، والثاني بقيادة رجب طيب أردوغان بإسم حزب العدالة والتنمية، يقول أردوغان في خطاب تأسيس الحزب إن مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقد استعان أردوغان بخطابه هذا بكلمة فولتير الشهيرة:- (أنا قد لا أوافقك الرأي لكنني أضحي بنفسي من أجل حريتك في قول ما تريد)، ثم توجه أردوغان بالقول: تركيا لنا (نور الدين: ٢٠٠٨: ٢١-٢٢)، ثم بعد يوم من تأسيس الحزب يتحدث عبد الله جول:- (أريد أولا أن أشير أن حزب العدالة والتنمية ليس حزبا دينياً، إن وجود محجبات فيه يلتقي مع هدف أن الحزب يضم جميع شرائح المجتمع، كما يوجد في الحزب من هو ملتحي وغير ملتحي (نور الدين: ٢٠٠٨: ٢٤).

لقد كانت الدولة التركية بعد إنتخابات عام ١٩٩٩ تمر بمشاكل داخلية مطبقة بالوضع الاقتصادي، فضلا عن مرض رئيس الوزراء بولنت أجاويد، كذلك الدعوات لتطبيق معايير الإتحاد ا-لأوروبي، والصراع داخل ا-لأحزاب المختلفة حول إلغاء عقوبة السماح بالتكلم باللغة الكردية هذه الأزمة عملت على حصول إستقالات داخل الحكومة، وبالتالي كان لابد من قيام إنتخابات مبكرة تخلص البلاد من الأزمة الحكومية التي تمر فيها، ولا شك أن المشكلة في الدولة التركية كانت في عام ٢٠٠٢ تتمثل في عدة جوانب، هي (محمد: ٢٠٠٨: ٣٤٩-٣٥٠):-

أ. استمرار حالة التشتت الحزبي، بل وتعمقها بإنشقاقات وعبارات حزبية ضيقة.

ب. إن التيار الذي أسسه أربكان في السياسة التركية لا يزال قائم وقد يقتنص السلطة استغلال للوضع السياسي العام مثل ما فعل من قبل.

ج. إن حزب العدالة والتنمية يبدو أكثر المرشحين بالفوز بالانتخابات.

د. إن من الصعب استدراك الأمور في ظل الأحزاب القائمة وقيادتها.

ومع تصويت البرلمان على موعد الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ لإجراء الانتخابات، بدأ العمل داخل الحزب بصياغة برنامجه الإنتخابي والذين صاغوه فلاسفة اكاديميون، ومتخصصون في الرأي العام، وسفراء يحتكون في الشؤون الدولية والعلاقات الخارجية وصدرت الوثيقة بشكل مستند تناول ما وصلت إليه حال البلاد وطرحه للحلول التي يمكن تقديمها للمواطنين والمجتمع والدولة وتضمنت الوثيقة ما يلي (حسن:٢٠٠٦ :٢٠٥-٢١٠):-

أ. ينظر الحزب لميراث التجربة التاريخية للوطن كأساس قوى المستقبل، ويعهد بإتاحة المجال للقيم التي يحتفظ بها المجتمع التركي، وإن تدخل الدولة في قيم المجتمع يعزز حالة من عدم الاستقرار وعدم الرضا إلا أنه يرفض تجاهل التفاعل مع دول العالم المعاصر.

ب. أكد الحزب على ضرورة التحديث ويعد عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي نتيجة طبيعية لعملية التحدي وضرورة تلبية معايير نيل العضوية.

ج. أعلن أن ديمقراطية الحكم تحقق صالح الدولة العام مثل ما تخدم الأفراد.

د. أكد الحزب في الوثيقة على دعمها لمؤسسات المجتمع المدني وان يكون الحزب على الحياد ولم ينحاز لأي من المنظمات.

هـ. إن الدولة الكمالية (الجامعة المانحة) وهي دولة للجميع.

و. الترابط بين التنمية والديمقراطية فهما يسيران جنبا إلى جنب.

ز. نبذ القرارات المفروضة من الأعلى وإعتماد قائمة الحوار بين الدولة والمجتمع.

ح. تحقيق التوافق الإجتماعي في التعديلات اللازمة للقوانين.

ط. ترى الوثيقة أن القانون ما كان إلاّ لتحقيق العدل، وليس لإرهاب الناس واعتراف الحزب بقصور أداء الخدمات القضائية.

لقد كانت فلسفة الحزب هذه في حقيقة الأمر تؤكد على منطق الإصلاح ولاشك أن أردوغان كان لديه رصيد كبير من قوة الوعد لتحيق الإصلاح.

ثانيا:الفوز في الانتخابات : حقق حزب العدالة والتنمية إنتصارين متتاليين في الدورة الانتخابية ٢٠٠٢ والدورة الانتخابية ٢٠٠٧ وعليه سندرس في هذه الفقرة الفوز في كلا الفقرتين ودوافعها وأسبابها ها وفق الفقرتين الفرعيتين التاليتين:

أ- الفوز في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢: مع بدايات انتخابات عام ٢٠٠٢ حقق حزب العدالة والتنمية الذي لم يمضي على تشكيلة سنة واحدة فوزاً كبيراً بحصوله على ٣٤.٢%، حيث شارك في هذه الانتخابات مرشحوا ثمانية عشر حزباً، وبلغ عدد الناخبين المسجلين ٤١ مليونا و ٢٣١ الفا و٩٦٧ ناخبا، بلغت نسبة التصويت فيها ٧٩% من المسجلين وقد كانت النتائج النهائية على النحو التالي(غزالي: ٢٠٠٧: ٣٥):-

حزب العدالة والتنمية ٣٤,٢٩%، وحزب الشعب الجمهوري ١٩,٣٤%، وحزب الطريق القويم ٩,٦%، وحزب الحركة القومية ٨,٤%، وحزب الشباب ٧,٢%، وحزب ديمقراطية الشعب الكردي (دهب)٦.٢%، وحزب الوطن الأم ٥,٢%، وحزب السعادة ٢,٥%، وحزب اليسار الديمقراطي ١,٢%، وحزب تركيا الجديد ١.١%

ولم يحصل أي حزب من الأحزاب الثمانية الباقية بنسبة ١% من أصوات الناخبين. بذلك يكون حزب العدالة والتنمية حصل على ٢٦٣ نائباً في البرلمان من أصل ٥٥٠، حيث أصبح بمقدور الحزب تشكيل الحكومة بمفرده بعيدا على الإئتلاف مع أي حزب آخر (الشبكة العنكبوتية: فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية).

لقد أحدث فوز حزب العدالة والتنمية زلزالاً سياسياً في تركيا إذ قدمت ناسو اتشللر إستقالتها على الفور من زعامة حزب الطريق القويم وتبعها مسعود يالماز من زعامة الوطن الأم، وبعد إعلان النتائج قدم أحد نواب البرلمان يطالب تعديل ثلاثة مواد بالدستور بما يتضمن حذف عبارة استندت اللجنة العليا للانتخابات لإصدار قرارها بمنع أردوغان من خوض الإنتخابات، إذ أقر البرلمان بالتعديل بموافقة ٤٦٣ نائباً، إلا أن الرئيس رفض التوقيع على التعديل ورده إلى البرلمان لإعادة النظر فيه إذ أكد:- (انه لا يصح تغير القوانين من أجل شخص بعينه) (حسن: ٢٠٠٦: ٢٢٠)، إلاّ أن البرلمان قرر التعديل الدستوري مرة ثانية وحاول الرئيس التلكؤ في تصديق على التعديلات التي أقرها البرلمان وذلك لمنع أردوغان من خوض الإنتخابات التكميلية، إذ استنفذ كامل المدة القانونية

ليفوت الفرصة على اردوغان في تقديم أوراق ترشيحه إلا أن البرلمان أجرى تعديل وأصبح إجراء الإنتخابات التكميلية بعد ٩٠ يوما بدلا من ٦٠ يوما، وذلك لكي يترشح أردوغان، ثم طرح آخرون منطقا قانونيا آخر لمنع أردوغان في خوض الإنتخابات التكميلية إذ أكد انه لا يحق له خوض الإنتخابات لأنه لم يتسنى له خوض الإنتخابات الأصلية وانحازت اللجنة العليا للإنتخابات للرأي القائل بتعذر ترشيح أردوغان إلا إذا إمتنع المرشحون عن حزب العدالة والتنمية عنها، فقام المرشحون بسحب ترشيحهم لصالح اردوغان وفي ٩ آذار ٢٠٠٣، حيث جرت الإنتخابات التكميلية وفاز أردوغان بمقعده بالبرلمان وبعد أن أقسم أردوغان يمين عضوية البرلمان قدم عبد الله جول رئيس الوزراء استقالته ليفسح المجال أمام رئيس الحزب رجب طيب أردوغان لتشكيل حكومة جديدة بعد إستدعاء رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر (حسن: ٢٠٠٦: ٢٢١).

لقد حقق أردوغان وحزبه ما لم تستطيع تحقيقه الأحزاب الإسلامية السابقة بالفوز بما يقارب ثلثي مقاعد البرلمان ضاربين الأحزاب العلمانية الأخرى بطريقة ديمقراطية حديثة بعيدا عن الخلافات الحزبية.

ب- الفوز في الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧: منذ فوز حزب العدالة والتنمية بالأكثرية المطلقة في إنتخابات ٢٠٠٢ كان التوقع على نطاق واسع أن زعيمه رجب طيب أردوغان سيكون الرئيس المقبل للجمهورية، ومع الإقتراب الإستحقاق الرئاسي بدأت أصوات العلمانيين المتشددين ترتفع محذرة من وصول إسلامي وزوجته المحجبة إلى القصر الرئاسي رمز الجمهورية العلمانية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣، ويرون على الرغم من أن صلاحيات الرئيس محددة، إلا أنها مؤثرة وهو الذي يتحكم بتعيين عدد كبير من الموظفين في مواقع مهمة فضلا عن أن له صلاحية رد مشاريع القوانين والقرارات الحكومية التي تتطلب توقيعه، وقبل إنتهاء مهلة الترشيح بيوم واحد كان أردوغان يفجر مفاجئة بعدم ترشيح نفسه، وتقديم وزير الخارجية ورفيق دربه عبد الله جول مرشح حزب العدالة والتنمية للانتخابات الرئاسية، وفيما بدا الأمر يحسم لصالح عبد الله جول، إنعقدت أولى جلسات البرلمان في ٢٧ نيسان ٢٠٠٧ وفقا للدستور يجب تأمين نصاب الثلثين في الجلستين الأولى والثانية، أما الجولات التالية فسيكون بالغالبية المطلقة وبما أن حزب العدالة والتنمية لا يملك ثلثي مقاعد البرلمان (٣٦٧) وفي ظل مقاطعة نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض وبعض الأحزاب الأخرى لم يكتمل نصاب الجلسة وقدم حزب الشعب الجمهوري المعارض إعتراض لدى المحكمة الدستورية يشترط نصاب بالثلثين لأي جلسة عند انتخاب الرئيس. بالفعل أصدرت المحكمة الدستورية قرارا بإشتراط نصاب الثلثين لأي جلسة انتخاب لرئيس الجمهورية، وبما أنه

الدستور يقول إذا فشل البرلمان في إنتخاب رئيس جديد يصار إلى الدعوى إلى إنتخابات نيابية مبكرة، ويقوم البرلمان الجديد بإنتخاب الرئيس الجديد (نور الدين: ٢٠٠٨: ٤١-٤٣)، وهكذا كانت الدعوى لانتخابات نيابية مبكرة بـ٢ تموز ٢٠٠٧ وكانت صناديق الإقتراع لهذه الإنتخابات ثورة شعبية مضادة غير متوقعة بهذا الحجم، انتصار حزب العدالة والتنمية بالإنتخابات، إذ حقق حزب العدالة والتنمية إنتصارا كاسحاً وجاءت نتائج الانتخابات كما يلي:

النتائج النهائية حسب اللجنة العليا للإنتخابات، عدد الأصوات وتوزيع المقاعد البرلمانية على ا.لأحزاب (بعد تعداد ٩٧,٨% من الأصوات): (الشبكة العنكبوتية: ملفات حزب العدالة والتنمية)، وكانت على النحو التالي: حصل حزب العدالة والتنمية على ما نسبته (٤٦.٧%) من الأصوات، وبهذا يكون عدد نوابه في البرلمان (٣٤١) نائباً، وحزب الشعب الجمهوري ما نسبته (٢٠.٨%) من الأصوات، وبهذا يكون عدد نوابه (١١٣) نائباً في البرلمان، وحزب الحركة القومية حقق ما نسبته (١٤.٣%) ويمثله (٧٠) نائباً، وأما الحزب الديمقراطي فقد حقق ما نسبته (٥.٤) ولم يمثله نائباً واحداً، وكذلك الحزب الفتي حصل على ما نسبته (٣.٠%) ولم يمثله عدد من النواب، وحزب المستقلين من حزب المجتمع الديمقراطي (١٣.٧%) وله (٢٣) نائباً، والمستقلون على نسبة (١.٤%) فكل الأحزاب التي لم تحصل على (١٠%) من الأصوات وأقل لا تدخل البرلمان، لذلك لم يحتل أي من الأحزاب: الديمقراطي والفتي والمستقلون على أي مقعد في البرلمان.

حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤١ نائباً إ.لا أنه عدد أقل من عام ٢٠٠٢ لأن نظام الانتخابات يشترط بدخول البرلمان حصول أي حزب ١٠% من الأصوات على مستوى تركيا أدى إلى انخفاض عدد النواب من ٣٥٣ إلى ٢٤١ (نور الدين: ٢٠٠٨: ٤١-٤٣).

ولاشك أن هناك دوافع وأسباب وراء نجاح حزب العدالة والتنمية أبرزها ما يأتي (الشبكة الدولية للمعلومات، ٢٠١٠: ٥-٧)):-

١. الشخصية الكاريزمية لرئيس الحزب رجب طيب أردوغان إذ إستطاع توسيع القاعدة الشعبية للحزب لتظم منتسبي مختلف التيارات السياسية والعرقية والمذهبية بعد أن كانت نواة تأسيسه مقتصرة إلى حد كبير على السياسيين ذوي الأصول الإسلامية وخريجي المدرسة الاربكانية هذا التوسع جعله يتربع على عرش المركز السياسي بلا منازع.

٢. تعرض الحزب إلى الغبن وإزدواجية المعايير إذ إستطاع الحزب توضيف الغبن وإزدواجية المعايير التي مورست ضد مرشحه عبد الله جول أثناء إنتخاب رئيس الجمهورية، إذ على الرغم

من أن عبد الله جول قد حقق نسبة أصوات فاقت بكثير الأصوات التي حصل عليها الرؤساء قبله، تلك أثارت عند الشعب الانتصار لعبد الله جول الذي ظلم وحرم من رئاسة الجمهورية.

٣. مذكرة الجيش وتدخله بشكل مباشر في السياسة عده معظم المحللين السبب الرئيس لردة فعل الناخبين، خصوصا ضد مذكرة الجيش للحكومة ليلة ٢٧ نيسان ٢٠٠٧ التي اتهم فيها الحزب انه يسعى لعدم المحافظة على القيم العلمانية ويجب محاربة الرجعية.

٤. الحملة الانتخابية الناجحة إذ إتبع الحزب حملة إنتخابية إستطاع من خلالها كسب عدد كبير من الناخبين، فخطاباته من خلال حياته اليومية أحدثت تغيرات في كثير من المجا.لات ومنها: مجال الصحة وتقديم الدعم للعمال والموظفين والمزارعين وتطوير قطاع البلديات وتوزيع المساكن على الفقراء بأسعار مجزية ورخيصة ومحاربة الفساد والرشوة وسرقة المال العام.

٥. الإتصال المباشر مع الشعب والإهتمام بقضايا المواطنين من خلال دراسة التوجهات الإجتماعية لسكان مناطق جنوب شرق تركيا والتوجهات التركية وقيام أفراد الحزب بزيارات ميدانية إلى جميع الطبقات وهذه الزيارات تركت اثراً في نفوس المواطنين لا يقل عن ما تركته المهرجانات الخطابية.

٦. الإستقرار الإقتصادي والرخاء النسبي منذ عام ٢٠٠٢ تحت حكومة رجب طيب أردوغان، إذ تمتعت البلاد بمعدلات نمو اقتصادي عالي من أعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٧ إذ وصلت إستثمارات أجنبية بمستويات غير مسبوقة وإنخفضت معدلات التضخم من أرقام بالمئات إلى أرقام فردية وتضاعفت دخول التصدير وإستمرت خصخصة مشاريع الدولة الإقتصادية أما في السياسات الإجتماعية فقد ساهمت الحكومة في إستمالة الشعب لها إذ وزعت الكتب الدراسية مجانا على طلاب الأسر الفقيرة ووفرت خدمات صحية ومجانية وقامت بدعم الأسر ذات الدخل المنخفض.

٧. ضعف الأحزاب المعارضة والتي حاولت إستمالة الناخب التركي إليها من خلال التشهير بحزب العدالة والتنمية من خلال مسيرات تحذر الناخب التركي من الحزب الحاكم وتتهمه بالإرهاب والفساد إ.لا أن الناخب التركي رأى ا.لأحزاب المعارضة غير جديرة بالثقة من خلال وعودها الفارغة بينما حزب العدالة والتنمية تجنب هذه الوعود الفارغة والرنانة (نور الدين: ٢٠٠٨: ٤٤).

إن ما سبق من أسباب تم توظيفها من قبل القائمين على الحزب بصورة صحيحة، هذه

الصورة تقبلها الشعب التركي ودفعته إلى الإدلاء بصوته لصالح حزب العدالة والتنمية.

المبحث الثاني:

الحزب والمؤامرات السياسية

الخطوة التي أقدمت عليها القوى العلمانية التركية بإيعازها للمدعي العام في البلاد طلب حظر حزب العدالة والتنمية الحاكم، مرحلة من مراحل الصراع المحتدم بين تيارين: أحدهما حامي الإرث العلماني الكمالي في تركيا، والآخر يعاني من ظلم واضطهاد التيار الأول، رغم التأييد الشعبي الجارف له منذ دخوله معترك الحياة السياسية.

منذ وصول حزب العدالة إلى سدة الحكم في البلاد سيطر على مؤسسات سيادية مهمة كالبرلمان ورئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية وسعيه لتحرير البلاد من سيطرة الفئة المتسلطة عبر إقرار تعديلات قانونية ودستورية مختلفة، آخرها تخفيف القيود المفروضة على حجاب طالبات الجامعات.. وكانت ردود أفعال الفئة المتسلطة متوقعة. لكن معظم المحللين كانوا يرون أن الرد على الخطوة الأخيرة سينحصر في السعي لدى المحكمة الدستورية لإبطال التعديلات الدستورية الخاصة بالحجاب. فلم يكن أحد يتوقع أن تتوجه الخطوة المضادة إلى رأس الحزب الحاكم مباشرة. ربما لأنهم نظروا إلى المشهد من جانب واحد ولم يأخذوا الجوانب الأخرى في الاعتبار، التي دفعت العلمانيين إلى إتخاذ خطوة تعتبر استباقية في المعركة الفاصلة الجارية فصولها بين التيار العلماني وبين التيار الإسلامي المدعوم شعبيا.

حينما فكر وقرر العلمانيون الرد على حزب العدالة والتنمية لم يكونوا يقصدون فقط مواجهة التعديلات الدستورية التي إستطاع الحزب تمريرها في البرلمان، فهم يردون على الخطة التي ينفذها الحزب ويرونها بهدف القضاء على قلاع العلمانية في البلاد واحدة تلو الآخر، سعيا لتحقيق الديمقراطية الحقيقية التي تضمن لكافة أفراد الشعب التركي الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها المواطنون في كافة الديمقراطيات الغربية، ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في المطلبين التاليين:

المطلب الأول:- الحزب والدعاوي التآمرية.

المطلب الثاني:- الحزب وتخطي المؤامرات.

المطلب الأول:

الحزب والدعاوي التآمرية

بعد احتفاظ حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان في انتخابات ٢٠٠٧ بأغلبية تمكنهم من تشكيل حكومة بمفرده، وفوز أردوغان بولاية ثانية مدتها خمس سنوات، وصفها المراقبون بأنه ضربة للعلمانية وللعلمانيين بمن فيهم العسكر، الذين اضطروا للدعوة إلى إنتخابات مبكرة بعد خسارة معركة تعين رئيس البلاد، في ضوء كل ذلك ثارت حفيظة العلمانيين بمختلف إنتماءاتهم الحزبية ومواقعهم القيادية في الدولة التركية تجاه الحزب الفائز وزعيمه أردوغان، إن للدعاوي التآمرية التي هبت باتجاه حزب العدالة والتنمية بررها القائمون عليها، وذلك بأن الحزب أخذ بتهميش العلمانية التي إختطها الزعماء الأوائل لتركيا الحديثة، كما أن القائمين على الحزب تجاوزوا الدستور، وسنبين ذلك بالفقرتين التاليتين:

أولاً: تهميش العلمانية.

ثانياً: التجاوزات الدستورية.

أولاً: تهميش العلمانية: مما لا شك فيه أن العلمانية رفعت لوائها على الدولة التركية الحديثة، وأصبح تجاوزها بمثابة خط أحمر يحرق من يقترب منه، وإن ما حدث في تركيا هو في الحقيقة صراع بين من يتقبل الديمقراطية ومن لا يتقبلها، وان صرح بعكس ذلك. هو صراع بين أكثرية الشعب التركي وقلة قليلة تراه أن لها وحدها الحق في حكم البلد، لأنها وحسب رأيها هي الطبقة المثقفة العلمانية، أما أفراد الشعب فهم دهماء جهلاء وحمقى لا يعرفون مصلحتهم، فهم في حاجة إلى من يقودهم وهذه القلة تعيش في رعب وفزع، فالسلطة التي كانت في يديها أمور تركيا منذ عقود تكاد أن تفلت، وتنتقل إلى حزب محافظ يعطي الشعب حرية ممارسة عقيدته الدينية، بينما لا يتحمل هؤلاء أي مظهر من المظاهر الإسلامية لا يتحملون رؤية المحجبات في الجامعات.عندما أعلنت نتائج الانتخابات ٢٠٠٧ فوجئ حزب الشعب الجمهوري (وهو الحزب المعارض الرئيس) ومعروف بعلمانيته المتطرفة وهو الحزب الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك فوجئ بتلقي صفعة قوية من الشعب، لأنه لم يحصل هو والحزب اليساري الديمقراطي (اللذان خاضا الانتخابات في حالة ائتلاف وبآمال عريضة بالنجاح) إلا على نسبة ٢١% فقط من الأصوات. (بو عزي: ٢٠٠٧: ١٢-١٣).

وحينما سأل احد قادة حزب الشعب الجمهوري وهو أنور أويمن كيف يفسر هذه الهزيمة قال:" إن الشعب جاهل وهو لا يعرف مصلحته"، لا يترددون أبدا عن تحقير الشعب هذا هو أسلوب تفكيرهم، إن الحق بجانبهم على الدوام، علما بان هذا الحزب العلماني المتطرف لم يقدم في تاريخه أي خدمة للبلاد، لا في ساحة المشاريع العمرانية ولا في ساحة الإقتصاد، ولا في ساحة التعليم أو الصحة، كل نشاطاته منحسرة بالمعارضة الكلامية والنقد، ولكن دون تقديم أي بديل، بينما قدم حزب العدالة والتنمية خدمات كبيرة للبلاد. ما حدث في تركيا بعد الإنتخابات البرلمانية ٢٠٠٧ هو عملية مخاض ولادة جديدة، لذا فهي ليست عملية سهلة ، بل عملية تتخللها ا.لألم والمصاعب. إنها عملية تريد جعل الشعب هو مصدر القرار ومصدر الحكم وهذا هو الوجه الحقيقي لهذه القضية، فالشعب يريد أن يكون هو صاحب السلطة، بينما تريد الأقلية العلمانية أن تكون إدارة البلد من حقها وحدها طبعا لا تتجرأ أن تعلن ذلك بصراحة وعلى الملأ بل تختلق المعاذير، والعذر الرئيس المستعمل على الدوام هو الحفاظ على العلمانية، فهذا هو العذر الذي إستعمل لإغلاق أربعة أحزاب أسسها البروفسور نجم الدين أربكان وهو العذر ذاته الذي استعملته هذه الأقلية العلمانية بدعاويها القضائية بمحاولة إغلاق حزب العدالة والتنمية.(بو عزي: ٢٠٠٧: ١٤).

لقد تحالف التيار العلماني المتشدد بتركيا مع جمعية سرية متغلغلة في مؤسسات الدولة اسمها (أرغينكون) أي (تذويب الجبال)، وهي جمعية غير معترف بها قانونا ولا توجد لها مقرات وتضم عدداً كبيراً من العلمانيين المتشددين المعروفين بميولهم القومية أو اليسارية وهم مقربون من النخبة العلمانية المؤثرة في القرار التركي، وبالتالي يستفيدون من المؤثرين في صناعة القرار من أنصارهم العلمانيون. وترجع (أرغينكون) الثقافة التركية إلى أسطورة قديمة تعود إلى ما قبل أكثر من ٢٠٠٠ عام، وتقول أن ا.لأتراك في ذلك الوقت حوصروا بين جبال آسيا الوسطى، واقترح أحدهم بإذابة احد الجبال للخروج من هذا الحصار، وقد نجحوا بالفعل في إذابة جبل كان من خام الحديد حسب الأسطورة. (الشبكة العنكبوتية: ويكيبيديا).

وترتبط جمعية (أرغينكون) بعلاقات وثيقة بعصابات المافيا التي تحترف الاتجار بالمخدرات والسلب والنهب، وقتل السياسيين الكرد، ومن الواضح أن سر تحالف عصابات المافيا مع جمعية (أرغينكون) وذلك لمصلحة عصابات المافيا للتخلص من حزب العدالة، لأنه حاربها فور تشكيل حكومته ا.لأولى عام ٢٠٠٢ وسجن معظم القياديين فيها. وكانت معظم الحكومات السابقة حكومة حزب العدالة بغض النظر عن أنشطة هذه العصابات، التي كانت تربطها مصالح واسعة بالعديد من المسؤولين ومن اشهر هذه العصابات عصابة (سعدة بكر) الذي اعتقله حزب العدالة والتنمية في

وقت سابق، وما يؤكد ارتباط جمعية (أرغينكون) بعصابات المافيا هو أن الذي يتزعمها الجنرال المتقاعد في الجيش التركي (ولي كوتشك) وهو جنرال معروف بتحالفه مع المافيا، حيث قام بتشكيل وحدة عسكرية سرية عرفت بإسم (جيتام)، وقد أنكر الجيش طوال سنوات بوجودها قبل أن يقر أخيرا بهذا الأمر. وحول ابرز الداعمين لجمعية (أرغينكون) المدعي العام الجمهوري عبد الرحمن يالتشين كايا، الذي يرى أن حزب العدالة والتنمية يقوم بأنشطة ضد العلمانية في تركيا. (المدى: الموقع الالكتروني للجريدة).

قام المدعي العام عبد الرحمن يالتشين كايا برفع دعوة ضد حزب العدالة والتنمية في المحكمة الدستورية العليا مطالبا بإغلاقه، وبفرض حظر النشاط السياسي لواحد وسبعين من كبار مسؤولي الحزب من ضمنهم رئيس الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ورئيس الجمهورية عبد الله جول.

ثانيا: التجاوزات الدستورية: عندما انتهت المدة القانونية والتي كانت سبع سنوات لرئيس الجمهورية السابق (احمد نجدت سيزار)، أقبلت تركيا على إنتخاب رئيس جمهورية جديد قبل إنتخابات البرلمان التركي لذا اتجهت الأنظار إلى حزب العدالة والتنمية الذي كان يملك الأغلبية في البرلمان وكان من المرجح أن يتم ترشيح أردوغان نفسه ولكن أغلبية الحزب وكذلك جماهير الشعب كانت تفضل بقائه على رأس الوزارة لكي يتابع ويستمر في إصلاحاته وفعلا إختار اردوغان البقاء رئيسا للوزراء مرشحاً عبد الله جول مساعد رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك بمنصب رئاسة الجمهورية. ولكن الأوساط العلمانية المتعصبة لم تكن تريد لا أردوغان ولا جول رئيسا للجمهورية فهما حسب زعمها رجلان رجعيان وزوجتيهما محجبتان، فكيف تكون السيدة الأولى في تركيا سيدة محجبة. كان هذا أكثر مما تستطيع هذه الأوساط تحمله فهي لا تتحمل رؤية طالبة محجبة في الجامعة فكيف تتحمله بقيادة البلاد، لم يكن هذا الوضع يساعدهم على انقلاب عسكري، فإخترعوا عذراً قانونياً، بل كذبة قانونية، فقالوا أن الدستور ينص في الحقيقة على ضرورة حضور ٣٦٧ نائبا عند إجتماع البرلمان لإنتخاب رئيس الجمهورية لأنهم يعرفون أن حزب العدالة والتنمية لا يملك هذا الرقم فان قاطع حزب الشعب الجمهوري هذا الإجتماع سيعجز البرلمان عن انتخاب رئيس الجمهورية وينص الدستور في هذا الموضوع على ما يأتي. (بو عزي: ٢٠٠٧: ١٢-١٣):-

١. يجب أن لا يقل عدد النواب الحاضرين لإنتخاب رئيس الجمهورية عن ثلث مجموع عدد نواب المجلس أي أن لا يقل عن ١٨٤ نائبا.

٢. يجب أن يحصل المرشح ولرئاسة الجمهورية على ٣٦٧ صوتا في الجلسة الأولى.

٣. إن لم يحصل المرشح على العدد المطلوب السابق يتكرر التصويت في جلسة ثانية بعد ثلاثة أيام والعدد المطلوب هنا هو نفس العدد السابق.

٤. إن لم يتم الحصول على العدد المطلوب بالجلسة الثانية يتم عقد جلسة ثالثة للمجلس، وهنا يكفي أن يحصل المرشح على ٢٧٦ صوت على الأقل (أي أكثر من نصف عدد المجلس بصوت واحد).

٥. إن لم يحصل المرشح على العدد المطلوب في الجلسة الثالثة تعقد الجلسة الرابعة وهنا يتم اختيار المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات بين المرشحين الآخرين.

هذا هو وما ينص عليه الدستور، وحسب هذا الدستور كان من المنتظر أن يحصل جول على العدد المطلوب في الجلسة الثالثة ويصبح رئيسا للجمهورية ولا تبقى هناك حاجة لجلسة رابعة لقد تم انتخاب رئيسا الجمهورية السابقين مثل تورغوت أوزال وسليمان ديميريل وأحمد نجدة زيزر حسب هذا الدستور وبهذه الصيغة.

قد بدأت الجلسة الأولى ولمن يكن هذا النصاب متوفرا طبعا بعد أن قاطع حزب الشعب الجمهوري هذه الجلسة وحصل جول على ٢٥١ صوت إذ تقدم حزب الشعب الجمهوري بشكوى إلى المحكمة الدستورية العليا طالبا منه فسخ نتائج هذه الجلسة وإعلان أن النصاب لم يكتمل وان إنتخاب عبد الله جول ليس صحيحاً. وقبيل إنعقاد جلسة المحكمة الدستورية العليا نشرت رئاسة الأركان العامة التركية بيانا في موقعها الالكتروني حذرت من المحاولات الرجعية الجارية في البلاد وقالت أنها بالمرصاد لهذه المحاولات، وكان هذا تهديدا صريحا للمحكمة، في مثل هذه الأجواء من التهديد إنعقدت المحكمة الدستورية العليا وبعد مداولات إستغرقت بعض الوقت أصدر قرارا يرضي العلمانيين بأغلبية تسعة أصوات مقابل صوتين، أي عدة نصاب تلك الجلسة غير كافياً وأن النصاب هو ٣٦٧ نائبا. (بو عزي: ٢٠٠٨: ١٦).

إن الدستور الذي أجريت على أساسه الإنتخابات لم يكن في حد ذات نصوصه عقبات أمام المرشحين السابقين على عهد حزب العدالة والتنمية، والإحتجاج بالدستور على هذه الصورة ما هي إلاّ وضع العقبات والعراقيل أمام مرشح حزب العدالة والتنمية الناظر إلى رئاسة الدولة.

المطلب الثاني:

الحزب وتخطي العقبات التآمرية

إن حزب العدالة والتنمية يبدو للجميع أنه أعد العدة لإغلاق كل الثغرات التي يمكن أن توجه من خلالها سهام أولئك المتربصين بالحزب، ويرقبون هفواته، حيث أنه لم ينادي بإلغاء العلمانية حتى لا يثير زوبعة إتهامات حوله، ولم يبتعد عن الخط الإسلامي حتى لا يفقد الجماهير التي يدغدغ صدورها الإسلام، فقد سار حزب العدالة على خطٍ حاد وبتوازن وثبات، الأمر الذي جعله يتخطى كل اتهام وكل أزمة وعقبة يثيرها في وجهه الخصوم، ولتحقيق أغراض هذا المطلب فإننا سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الاحتكام للشعب بالإنتخابات.

ثانياً: ضعف أدلة الدعاوي.

أولاً: الاحتكام للشعب بالإنتخابات : إن الشعوب دائماً هي صاحبة القول الفصل في الحكومات وفي الأحزاب حتى في كل شيء بالدولة، لذا فإنه أمام الوضع غير الطبيعي الذي وضع العلمانيون حزب العدالة والتنمية بل وتركيا كلها فيه من إتهامات، فقد قرر الحزب تقديم موعد الانتخابات العامة أربعة أشهر تقريباً وفعلا جرت الإنتخابات العامة في ٢٢ يوليو ٢٠٠٧ فحصل على ٤٦.٨% من مجموع الأصوات أي حقق تقدم على النسبة التي حصل عليها في الانتخابات السابقة وهي٣٤%. كما دخلت البرلمان الأحزاب الآتية (بو عزي: ٢٠٠٨: ١٧):-حزب الشعب الجمهوري حصل على ٩٨ مقعدا، وحزب الحركة القومية حصل على ٧٠ مقعدا، وحزب المجتمع الديمقراطي (كردي واجهة سياسية لحزب عبد الله اوجلان) حصل على ٢٣ مقعدا، والحزب الديمقراطي اليساري حصل على ١٣ مقعداً بالإضافة إلى عدد المستقلين.

أي أن هناك أحزاب عدة في البرلمان وليس كل المرة السابقة، حيث كان هناك حزبان رئيسان مع حزبين صغيرين في البرلمان مع بعض المستقلين، وكان على البرلمان انتخاب رئيس للجمهورية ولم يشأ حزب الحركة القومية مقاطعة جلسة الإنتخابات لكي لا يستمر التوتر السياسي في البلد ويبقى دون رئيس للجمهورية، وتوافر النصاب المطلوب من قبل المحكمة الدستورية، وهكذا تم انتخاب عبد الله جول رئيسا للجمهورية، فسقطت كل ألاعيب العلمانيين، وكان هذا ضربة وصفعة لهم بأن الشعب كان وراءها حزب العدالة والتنمية، وخسر العلمانيون حصنا أخر من حصونه، تقدم

المدعي العام الجمهوري عبد الرحمن يالتشين كايا مرة أخرى بطلب إغلاق حزب العدالة والتنمية بدعوة انه أصبح بؤرة ضد العلمانية، وفرض حظر سياسي على ٧١ من كبار المسؤولين في الحزب من ضمنهم ٣٨ نائبا في البرلمان، والغريب أنه أدرج إسم عبد الله جول بينهم مع انه أصبح رئيسا للجمهورية وأصبح شخصا فوق الأحزاب السياسية ولم يعد يحسب ضمن حزب العدالة والتنمية. إن إدراج رئيس الجمهورية مع الأسماء التي أرادوا لها الحظر، سقط هذا الادعاء ولعدة أسباب نذكر منها. (الهزايمة: ٢٠٠٨: ٢٥-٢٧):

١. إن رئيس الجمهورية ليس فرد من الأفراد، بل صاحب الكلمة العليا في الجمهورية، وأي شيء يسيء للرئيس فهو إساءة للجمهورية نفسها، لكون الرئيس هو رمز البلاد.

٢. إن رئيس الجمهورية رئيساً منتخباً، وبالتالي الحظر على رئيس الجمهورية يعني الحظر على كل من أدلى بصوته إلى جانبه ليكون رئيساً.

٣. إن رئيس الجمهورية وراءه حزب سياسي له من القوة في البرلمان تعضده، ولا يمكن التخلي عنه، ولهذا يكتسب قوته الرئاسية من الشعب أولاً، وعن الحزب ثانياً.

إن بقاء رئيس الجمهورية في رئاسة الجمهورية، وعدم تضييق ادعاء المدعي العام للجمهورية وتنفيذه يعني تفريغ قراراته ودعاويه المستقبلية من مضمونها، وهذا يذهب بهيبة المدعي العام كلما كانت دعاويه لا تستند إلى قاعدة شرعية.

ثانيا: ضعف أدلة الدعاوي: ضمت الدعوى التي تقدم بها المدعي العام الجمهوري عبد الرحمن يالتشين كايا الإتهامات التي رآها تشكل أدلة على أنه حزب العدالة والتنمية أصبح بؤرة لمحاولات القضاء على النظام العلماني لتأسيس دولة تحكم للشريعة الإسلامية في تركيا، والشيء الذي لا ينقضي منه العجب هو أن المدعي العام خالف الدستور وهو الذي يدعي المحافظة عليه لأنه أدرج إسم رئيس الجمهورية عبد الله جول ضمن المطلوبين بفرض الحظر السياسي عليه علما بأن الدستور ينص بكل وضوح على أن رئيس الجمهورية مصون غير مسؤوول وانه لا يمكن محاكمته إلا بتهمة الخيانة العظمى حيث يجب الحصول على موافقة ثلاثة أرباع أصوات البرلمان على محاكمته في تلك التهمة وبما أن هذا الأمر غير وارد هنا فكيف يقدم المدعي العام هذا الطلب الغير القانوني الذي يتجاوز صلاحياته، ومن بين الأدلة الضعيفة التي أوردها المدعي العام التالي (حمامي: ٢٠٠٨: ٣٢):-

١. أورد المدعي العام كلمات لأردوغان في سياق معارضته لدعوة الانفصال التي أطلقها حزب العمال الكردستاني قال فيها:- "إن الخالق المطلق خلقنا جميعا فلماذا نتفرق إذن"، وقد أدرج المدعي العام هذا التصريح كدليل بأنه ضد العلمانية، بأنه تلفظ بكلمة الخالق المطلق، والسؤال هل العلمانية تنكر وجود الخالق؟!، ولماذا العلمانيون الغربيون يرتادون الكنائس يوم أحدهم؟ ولماذا بوش الإبن رئيس الولايات المتحدة كان يتلفظ وهو علماني بكلمة الرب عندما كان يقول الله أمرني أن أضرب العراق؟!.

دعوى واهنة لم تأخذ طريقها لتنال من تخص رئيس الوزراء، وبالتالي ما كان لها هذه الدعوى من أهمية تستحق حتى النظر فيها.

٢. صرح أردوغان مرة معلقا على منع المحجبات بالدخول الجامعة فقال "انه يتمنى أن يرى المحجبات والسافرات وهن يسرن يدا بيد في الجامعات"، عد المدعي العام هذا التصريح دليلا على نية اردوغان العمل لهدم العلمانية كونه يعتقد أن السماح للمحجبات دخول الجامعة هدم للعلمانية، إن هذا الاتهام سقط عند أول رد، وذلك لأن أردوغان وصحبه نادوا بارتداء الحجاب، ونادوا بالعمل بالعلمانية، وقد رفعوا ناصيتها عند تأسيس الحزب حيث وضعوا رسم مصطفى كمال أتاتورك في مواجهة العرض وأمام المحتفلين بقيام حزب العدالة. (حسن، ٢٠٠٦: ١٩٦).

٣. عندما كان أردوغان في زيارة له في أستراليا عام ٢٠٠٤ تقدمت إليه فتاتان تركيتان تدرسان في الجامعة هناك لأنهما محجبتان، وتم منعهما من الدراسة في جامعات تركيا وشكيا إليه هذا ا.لأمر، وطلبتا منه الحل لهذه المشكلة التي أضرت بعشرات الآ.لاف من العوائل فأجابهما "إنني أعرف هذه المشكلة جيدا، وقد قاست منها عائلتنا كثيرا، فقد حصلت ابنتان لي على الدرجة الكافية في الإمتحان للإلتحاق بجامعة بوغاز إيجشي، ولكنهما لم تستطيعا الدوام في تلك الجامعة، لكونهما محجبتين أنا اعرف هذه المشكلة جيدا وارى أن حلها يتم بالتفاهم مع الأحزاب الأخرى، لذا أرجو أن لا يطالبني أحد بحلها بشكل منفرد، لأنني لا أريد إثارة التوتر في البلاد"، هذا التصريح الطبيعي والمنطقي والذي يبرهن على أن أردوغان يريد حل المشكلة بالتفاهم مع ا.لأحزاب ا.لأخرى وأنه لا يريد إثارة التوتر في هذا البلد إعتبره المدعي العام دليلا على سعي هذا الحزب لهدم العلمانية، إن المدعي العام لا يعرف فن السياسة، فأردوغان الذي خبر السياسة جيداً جاء بالإجابة الصحيحة، وهي الإجابة التي يعمل الكثير من الدبلوماسيين

التهرب من أسئلة الجمهور وخصوصاً الصحفيين.

٤. هناك قانون سن قبل مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم يمنع الأطفال دون الثانية عشر من تعلم القران الكريم وحفظه، وهذا الحظر لا يشمل أطفال النصارى واليهود فهم أحرار في تعليم أطفالهم كتابهم المقدس دون أي تحديد لعمر الطفل أي أن المسلمين الذين يشكلون ٩٩% من سكان تركيا محرومون من الحقوق التي تتمتع بها الأقليات الموجودة في تركيا، إذن أ.لا يحق للمسلمين في تركيا القول أن العلمانية في بلادهم لم تعد هي العلمانية الموجودة في الغرب والتي تعني أن الدولة لا تتدخل في الدين ولا يتدخل الدين في الدولة لم تعد العلمانية في تركيا تحمل هذا الوصف أو هذا التعريف بل إنقلبت إلى عداء صريح للإسلام. وفي إحدى المناسبات تساءل أردوغان ما الضرر الذي يحصل لو تعلم هؤلاء الأطفال دينهم؟ لقد أورد المدعي العام هذا التساؤل دليلا لمحاولة أردوغان لمحاولة قلب النظام العلماني، (الشبكة العنكبوتية: ويكيبيديا)، إن المدعي العام تجاهل حقيقة قائمة على المساواة بين أفراد المجتمع، وبالتالي هذا هو روح العدالة ويتفق مع مفهوم الديمقراطية، وبالتالي إن أردوغان يمثل في هذا التوجه روح العدالة والتي باتت مفقودة

٥. صرح أردوغان مرة بأن هناك العديد من الجوامع والمساجد بدون أئمة في الأناضول، ويجب تعيين أئمة لها وإلا قام الجهلاء بوظيفة الأئمة فيها، قال هذا جوابا على العديد من الصحف التي شكت من العدد الكبير من الأئمة في كادر رئاسة الشؤون الدينية فأجابهم أردوغان أن هذا العدد ليس كافيا وان هناك العديد من الجوامع الجديدة دون أئمة، وعدّ المدعي العام لهذا التصريح منافيا للعلمانية، إن أردوغان يريد مجتمعاً واعياً، ولا يريد مجتمعاً لطالما لا بد من الدين يقوم الجهلاء على تعليمه، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الحياة أسباب فهمها.

٦. عندما قام (دنتيرز بيكال) رئيس حزب الشعب الجمهوري لتهديد أردوغان وقال له أن مصيره سيشبه مصير رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس (الذي أُعدم)، أجابه أردوغان (انه عندما بدأ السير في هذا الطريق فقد حمل كفنه ا.لأبيض معه) وعدّ المدعي العام هذا الجواب ضد العلمانية، هذا ا.لأمر يعني أن العلمانيين وفق نظرتهم لا يموتون، وبالتالي فإدعاء المدعي العام ضرباً من ضروب الخيال

الحقيقة أن المحكمة الدستورية لو كانت محكمة عادلة وغير منحازة لما كانت هناك مشكلة ولكن جميع المواطنين ا.لأتراك يعلمون أن أعضائها منحازون ضد حزب العدالة والتنمية وغير

حياديين لأنهم من عتاة العلمانيين المتعصبين ومهما كانت أدلة المدعي العام ضعيفة، ومهما قدم حزب العدالة والتنمية من الأدلة القوية ضد ادعاءات المدعي العام فلم يغير هذا من ا.لأمر شيء، وسيخرج القرار بالإدانة وبإغلاق حزب العدالة والتنمية وبفرض الحظر السياسي على العديد من أعضاء الحزب (المجتمع: ٢٠٠٨: ٢٩).

لقد كان لتداعيات رفع الدعاوي تداعيات سياسية، خصوصا ما صدر من ردود فعل غربية حول الشكوك التي بدأت تثار حول مصير الديمقراطية في تركيا، ومدى قوتها وثباتها ورسوخها، وكذلك كانت ردود الفعل الإعلامية العالمية والغربية على وجه الخصوص منذهلة جداً، حيث وصفت اغلب وسائل الإعلام بأنها دعوى سياسية وليست قانونية، أما على الصعيد الشعبي فقد واجهت هذه الدعوى رفضاً كبيراً من أغلب شرائح المجتمع التركي التي أدلت بأصواتها لحزب العدالة والتنمية، وبدأ السخط بين صفوف أفراد المجتمع التركي، أما اقتصاديا فان ردود الفعل الآنية التي ظهرت بعد رفع الدعوى ظهرت وبسرعة في الساحة الاقتصادية وبشكل سلبي طبعا، فقد إنهارت البورصة بنسبة ٧% وهي أعلى نسبة هبوط منذ سبع سنوات، وارتفعت نسبة الفائدة وزادة نسبة التضخم وهربت رؤوس الاموال بنسبة كبيرة فقد هرب ١٥ مليار دولار بظرف أسبوعين فقط من إعلان هذه الدعوى (المجتمع: ٢٠٠٨: ٣٠).

مع الأخذ بالأسباب الواردة أعلاه سياسياً وإقتصاديا وإجتماعيا وإعلامياً وشعبياً تراجعت العلمانية والمحكمة الدستورية العليا وردت الدعوة، بأغلبية بسيطة لان حزب العدالة والتنمية لدية أكثر من مصدر قوة، وأهمها هو إن إرادة الشعب هي المنتصرة في المطاف الأخير.

الفصل الرابع:

دور الحزب في التغيير السياسي

منذ اللحظة الأولى لقيام حزب العدالة والتنمية، وهو ينظر إلى القيام بدور التغيير في السياسة التركية، وذلك لأن الخط الإيديولوجي الذي إختطه هو على خلاف الخط الإيديولوجي القائم على الساحة التركية، وقد حملت الحملات الانتخابية لهذا الحزب شعارات للتغيير والتف حوله الكثير من الناس، وذلك لثقتهم بالحزب وتصميم قادته على التغيير الذي نادوا به منذ اللحظة من قيام الحزب، لقد قام حزب العدالة والتنمية بعد تسلمه السلطة في تركيا بعد إنتخابات عام ٢٠٠٢م، بتغيرات جذرية سياسياً، أدت إلى إنقلابات في الخارطة السياسية التركية، كما وأقدم بعد أن تقوى موقفه في حصوله على منصب رئاسة الجمهورية بعد إنتخابات عام ٢٠٠٧، بتغيرات دستورية جذرية، كانت إلى وقت قريب يحلم بها إغلب شرائح الشعب التركي، كما وقد قامت سلطة العدالة والتنمية بإنقلابات واسعة على صعيد علاقتها الخارجية على الصعيد العربي وا.لأوروبي والعالمي، وبالأخص منها علاقة تركيا بأمريكا وإسرائيل، وقبل أحداث التغيير على الصعيد الخارجي، كان هم حزب العدالة والتنمية كبير وهو ينظر إلى الداخل التركي وقد بلغ شوطاً في البعد عن كل ما هو إسلامي للعودة للإسلام، لذا وجد الحزب ضرورة ترتيب البيت التركي من الداخل ليتسنى له إحداث التغيير على الصعيد الخارج، وللوفاء بمتطلبات هذا الفصل فإننا سنتناوله في مبحثين رئيسيين، هما:

المبحث الأول:- التغيير على الصعيد الداخلي.

المبحث الثاني:- التغيير على الصعيد الخارجي.

المبحث الأول:

التغيير على الصعيد الداخلي

استمر تنامي الدور السياسي للجيش التركي حتى نهاية تسعينيات القرن المنصرم، حينما بدأ الحديث عن ترشيح تركيا لعضوية الإتحاد ا.لأوروبي في قمة هلسنكي نهاية العام ١٩٩٨، إذ فتح هذا الأمر صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي، بعيدا عن تأثير جنرا.لات الجيش الذين كان عليهم أن يبتعدوا عن الساحة السياسية، حسب المعطيات الأمريكية والأوروبية الجديدة، التي لم تعد ترى في روسيا واليونان وسوريا وإيران والعراق خطرا على الحسابات الغربية، التي طالما كان لتركيا دور مهم فيها بجيشها القوى ذي النفوذ السياسي المتعاظم، لقد فرضت التحديات الجديدة النابعة من تلك المناطق على الغرب كالأصولية الإسلامية والإرهاب وغيرها أن يعيد هندسة الأوضاع داخلها بما يتواءم مع تلك المستجدات. ومن ثم برزت الحاجة إلى قيم الديمقراطية والتعددية وقبول ا.لآخر بدلا من سطوة الجيوش وقمع الجنرالات.

لقد شكل عام ٢٠٠٢ نقطة فاصلة في مسيرة هذا التوجه، وذلك بصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة في البلاد، وهيمنته على السلطتين التنفيذية والتشريعية وغالبية البلديات. فلقد عمد الحزب إلى تصحيح مسار التجربة الديمقراطية التركية مستغلا حلم ا.لأتراك في الانضمام للإتحاد الأوروبي من أجل تمرير حزمة من الإصلاحات المتمثلة في تقليص حدة العداء للدين والأقليات العرقية وتقليص الدور السياسي للعسكر، وهى الإصلاحات التي ما كان من الممكن لحكومة العدالة والتنمية تحويلها إلى واقع، لولا مساندة ا.لأوروبي ين وا.لأمريكيين لها تحت مظلة تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي .

فبعد استقرارها في السلطة استصدرت حكومة أردوغان بدءا من عام ٢٠٠٣ حزما قانونية جديدة، متوافقة مع معايير كوبنهاجن بهدف إعادة هيكلة المؤسسات التركية، توطئة لتأهيل البلاد سياسيا لعضوية الإتحاد الأوروبي. ومثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان في ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٣ نقطة التحول ا.لأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس ا.لأمن القومي، وأمانته العامة وهما الذراعان اللذان ظلا دوما يلعبان دورا مهما في عسكرة الحياة السياسية في تركيا، ولبيان ذلك فإننا سنتناول هذا التغيير في مطلبين رئيسيين، هما:

المطلب الأول:- التغيير على الصعيد الدستوري.

المطلب الثاني:- التغيير على صعيد مؤسسات الحكم.

المطلب الأول:

التغيير على الصعيد الدستوري

بعد أن إستلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ كانت أولى الأوليات بعض التغييرات الدستورية الجوهرية وعلى وجه الخصوص هيمنة القوة العسكرية على كافة مؤسسات الدولة وتحكمها في تسير البلاد حسب رغبتها ووفق تفسيرها وهي التي كانت سلطتها فوق سلطة أي حكومة منتخبة من قبل الشعب منذ تأسيس الدولة التركية عام ١٩٢٣والدليل على ذلك قيامها بثلاث إنقلابات هي ١٩٦٠ و١٩٨٠ و١٩٩٧ والتي حلت بموجبها تلك الحكومات، لذلك جعل حزب العدالة والتنمية من أهدافه في هذا التوجه إصدار القوانين التي من شأنها تقريب تركيا ولو خطوة بالاتجاه الصحيح نحو الأهداف التي رسمها الحزب لنفسه، ويمكن بيانها في الفقرتين التاليتين وهما:

أولاً: الجيش والاقتصاد.

ثانياً: حقوق الإنسان.

أولاً: الجيش والاقتصاد: إرتبط الإقتصاد بالجيش والسبب في ذلك لأن سلطة الجيش أعلى من كل سلطة حتى سلطة الرئاسة، والسياسات الإقتصادية تعتبر من إمتيازات الجيش، حيث يعتبر اليد الطولى في وقف الزمان لكون الميزانية للجيش تكاد تكون مفتوحة، وفي هذا التوجه سنبين ذلك في الفقرتين الفرعيتين، وهما:

أ. **قوانين التغيير بحق الجيش:** بدأ حزب العدالة والتنمية العمل الفعلي على تحجيم سلطة العسكر وفق الدستور ووفق الصلاحيات التي تمتع بها الحزب من خلال الأصوات التي حصل عليها وجعلته صاحب القرار الأوفر حظاً داخل قبة البرلمان، ومن بين أهم القوانين التي سعى حزب العدالة والتنمية على تغيرها وتم تغيرها بالفعل هي. (أردخان: ٢٠٠٣: ٢٩-٣٠):- نزعت الصفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي بالمراقبة والمتابعة وجعلت قراراته ذات صفة إستشارية، حيث كان مجلس الأمن القومي يقوم بإتخاذ جميع قرارات المتعلقة بالجيش (من تعين أو ترقية أو طرد أو شراء سلاح) دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أي علاقة أو تأثير على قراراتهم من الغريب أنه ما من مرجع أو دائرة رسمية تستطيع الإشراف على مصروفات الجيش مما يفتح الباب واسعاً أمام العديد من صور سوء الاستعمال المالي والنهب لأموال الدولة كما كانت هذه المؤسسة تستطيع طرد أي ضابط من الجيش دون تقديمه لمحاكمة عسكرية أو سماع أي دفاع منه ولا يحق لهؤلاء التقدم بأي

شكوى إلى أي محكمة مدنية كانت أم عسكرية وفعلا قامت هذه المؤسسة بطرد زهاء ٨٧١ ضابطاً وضابط صف بطريقة غير ديمقراطية وكان السبب المعلن لهذا الطرد هو عدم الإنضباط العسكري ولكن الجميع يعرفون أن السبب الحقيقي هو كون هؤلاء الضباط متدينين وزوجاتهم محجبات وكانت المؤسسة العسكرية تقوم بعملية تطهير سنويا ضد هؤلاء الرجال، علماً أن العديد من هؤلاء المطرودين يحملون أوسمة تقدير عسكرياً نظير خدماتهم الممتازة، وقام الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) بتغيرات دستورية جذرية داخل هذه المؤسسة، الإصلاحات الدستورية الجديدة سحبت من رئيس الأركان حق تعيين السكرتير العام وجعلته بيد رئيس الوزراء وقررت أن يترشح لهذا المنصب مدنيون لأول مرة.

ب. قوانين التغيير الاقتصادية: ويمكننا أن نشير على عدد من القوانين، أهمها. (أردخان: ٢٠٠٣: ٣٠-٣٣):

١. تقليص النفقات الحكومية وعدد الوزارات، وخاصة وزارة الدفاع.

٢. ومن بين الإصلاحات الإقتصادية التي قام بها حزب العدالة وأنقذ تركيا من مسلسل الغرق في مستنقع الانهيار، عرض آلاف السيارات والفلل الحكومية الفارهة للبيع، ومعظم الذين قادوا تركيا لهذا الوضع كبار القوات المسلحة.

٣. تشكيل لجان برلمانية بملاحقة اللصوص الكبار.

٤. إصدار قانون يسمح للحكومة بوضع أيديها على أموال أصحاب ومدراء البنوك وذويهم لإسترداد قيمة المسروقات.

ثانياً: حقوق الإنسان: لقد سعت العلمانية إلى فرض قوانينها بقوة مبادئ العلمانية التي يرعاها الجيش، فسرقت حقوق الإنسان بإسم الحفاظ على العلمانية، ولما جاء حزب العدالة والتنمية عمل على تقليص نفوذ القائمين على العلمانية وفق ما تقتضيه حقوق الإنسان، فعمل الحزب على سن القوانين، والتي أهمها (الحمامي: ٢٠٠٧: ١٤-٣٥):

١. تقديم مشروع قرار يشدد على أنه لا يجوز إبعاد الطالبات الجامعيات لأسباب تتعلق بالزي والملابس كما يتضمن نصوصاً أخرى بشأن إطلاق حرية الملبس في مؤسسات التعليم العالي.

٢. تحريم تعذيب في السجون وفي مخافر الشرطة ومعاقبة كل من لم يلتزم بذلك.

٣. سن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات.

٤. حق الأقليات في التعلم بلغاتها، فأصبح بمقدور الأكراد البث التلفزيوني وإصدار المجلات والصحف باللغة الكردية.

٥. وفاءاً وتقديراً لقدوته البروفيسور نجم الدين أربكان وقد استطاع أردوغان إستصدار قانوناً خاصا لإنقاذ شيخه من السجن عرف هذا القانون بقانون أربكان يقضي بتنفيذ عقوبة السجن التي لا تتجاوز الثلاث سنوات على المسنين في بيوتهم، أي تحويل الحكم بالسجن إلى الإقامة الجبرية.

٦. إصدار قانون العفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحركة حزب تركيا.

٧. بعض القوانين الأخرى التي زادت من مساحة الحرية الفردية وكرامة الإنسان والابتعاد عن الرجعية.

إن ما سبق من قوانين زادت من شعبية حزب العدالة والتنمية، لكون كل ما سبق من قوانين تعتبر جائزة بحق مواطني الدولة، فكان حزب العدالة والتنمية بمثابة المتنفس الذي وضع تركيا في المسار الصحيح.

المطلب الثاني:

التغيير ومؤسسات الحكم

لم يكن من المتوقع أن يقبل الاتحاد الأوروبي بالوضع الشاذ في تركيا، حيث تتركز أكبر السلطات والصلاحيات بيد العسكر، الذي يتصادم مع جميع المعايير الديمقراطية السائدة في العالم الغربي، وفي جميع الدول الديمقراطية الأخرى. لذا كان من مطالب هذا الاتحاد قيام تركيا بوضع نهاية لهذا الأمر، ورفع الهيمنة العسكرية على السياسة لكي تكون أهلا للإنضمام للإتحاد. وكانت تلك إحدى أوراق الضغط السياسية التي عرف أوردغان وحزبه إستغلالها بالشكل الأمثل لمصلحة التغيرات الدستورية التي كان ينوي القيام بها، ولم يكن مسؤولو الاتحاد الأوروبي يعلقون أملا كبيرًا على قيام أي حكومة بالإقدام على مثل هذه الخطوة الجريئة؛ لعلمهم بمدى قوة المؤسسة العسكرية في تركيا التي تساندها وتؤيدها مؤسسات علمانية أخرى قوية جدًا، مثل المحكمة الدستورية، ووسائل الإعلام القوية، ومجلس التعليم العالي الذي يشرف على جميع الجامعات، والقصر الجمهوري... الخ. ولكن حزب العدالة والتنمية إستطاع إنجاز هذا الأمر الصعب، وبدل القوانين المتعلقة بهذه اللجنة وبسكرتاريتها، وأرجع الأمور إلى نصابها. فكيف استطاع هذا؟ كيف نجح حزب العدالة والتنمية في إنجاز هذا الأمر؟ وفي هذا التوجه سنتناول أهم مؤسستين من مؤسسات الحكم في الدولة التركية الحديثة، وما نالها من تغيرات بفعل أداء حزب العدالة والتنمية، وذلك من خلال الفقرتين التاليتين:

أولاً: المؤسسة العسكرية.

ثانياً: المؤسسات المدنية

أولاً: المؤسسة العسكرية: وفي هذا التوجه سوف نستعرض لجنة الأمن القومي وسكرتيرتها، وما لها من سطوة على نظام الحكم، ومن ثم نستعرض الإصلاحات على هذا الصعيد، والعوامل التي أدت إلى نجاح الحزب في ذلك من خلال الفقرتين الفرعيتين التاليتين:

أ. **لجنة الأمن القومي وصلاحياتها:** لكي نفهم أهمية وخطورة ما قام به هذا الحزب من إزالة الهيمنة العسكرية على السياسة الخارجية والداخلية لتركيا سندرج أدناه الصلاحيات السابقة التي كانت لجنة الأمن القومي وسكرتاريتها تتمتع بها، وما آلت إليها هذه الصلاحيات بعد التغييرات الأخيرة، وسنستعرض هنا البنية التحتية لهذه اللجنة والسكرتارية المنبثقة عنها، وآلية عملها ومهماتها، التي

كانت تضم كادرًا واسعًا بلغ ٧٠٠ موظف. تتكون السكرتارية من سكرتير عام، وهو جنرال يعينه رئيس الأركان العامة، ثم مساعد السكرتير العام ومساعدين له، ثم المستشارين الرئيسيين، ثم المستشارين الاعتياديين، ثم مديري الدوائر، وأخيرًا الخبراء في مختلف الاختصاصات.

نستطيع تعريف هذه اللجنة بأنها اللجنة التي تقوم بتوجيه جميع الهيئات الدستورية، وتحتكر صلاحية جمع المعلومات السياسية الرئيسية منها ومن جميع الدوائر الرسمية، ولها صلاحية إجرائية (أي تنفيذية) وصلاحية الرقابة على جميع هذه الهيئات والدوائر، والقيام بجمع جميع المعلومات التي تهم الدولة وترتيبها وتقييمها، ومراقبة جميع الفعاليات السياسية والقوانين الصادرة، وتقوم بكل هذا باسم رئيس الوزراء.(حسن: ٢٠٠٦: ١٨٣-١٨٥)

وعلى ضوء المعلومات والاستخبارات المتجمعة لدى لجنة ا.لأمن القومي من الهيئات والمؤسسات المختلفة تقوم هذه اللجنة بإصدار أوامرها حول كيفية قيام هذه المؤسسات والهيئات بتطبيق وتنفيذ ما يحقق للبلد أمنه الوطني حسب رأيها. لذا تقوم السكرتارية بوضع الخطط في هذا الاتجاه، وتراقب كيفية تطبيقها، وتعطي التوجيهات اللازمة في هذا الصدد. كما تقوم بعمليات التنسيق كذلك؛ أي أنها تعطي الشكل النهائي والقالب النهائي لجميع المعلومات المتجمعة، وتعطي التوجيهات حسب اجتهادها ورأيها السياسي؛ أي حسب الأيدلوجية الكمالية العلمانية.. تفعل كل هذا باسم رئيس الوزراء!!

ونرى هنا عدد من الخصائص التي تتمتع بها لجنة ا.لأمن القومي، وهي:(غزالي: ٢٠٠٧: ٣٨-٤١):

١. إن جميع المعلومات تنصب في سكرتارية لجنة ا.لأمن القومي، وتقيَّم فيها وتنظم. أي أنها تشكل "ذاكرة الدولة". وفي إطار جمع المعلومات تنشئ هذه السكرتارية علاقات واتصالات قوية مع جميع الوزارات، ومع جميع الولاة، ومع قنوات التليفزيون الحكومية الرسمية، ومع مؤسسة التعليم العالي التي ترتبط بها جميع الجامعات، ومع الهيئة العامة للراديو والتليفزيون، وتقوم بتوجيه هذه المؤسسات.

٢. تكون هذه المعلومات أساسا للقرارات التي يتخذها المجلس الوزاري والمجلس النيابي واللجان المنبثقة عنه، وللقرارات المتخذة في مختلف الهيئات والمؤسسات.

٣. لا تكتفي الوحدات المنبثقة عن لجنة الأمن القومي وعن سكرتاريتها بجمع المعلومات وتصنيفها

وتقييمها ومراقبة تنفيذها من قبل الحكومة، بل تقوم أيضًا بجمع المعلومات الاقتصادية والسياسية والتعليمية للمجتمع، والنشاط الإعلامي، من ضمنها الصحافة ومحطات الإذاعة والتلفزيون، الحكومية منها والخاصة.

٤. تقوم هذه اللجنة بواسطة إحتكار المعلومات بتوجيه المجتمع في إطار الأيديولوجية السياسية للجيش، وهي باختصار "الأيديولوجية الكمالية" وجميع كوادرها من أفراد الجيش، باستثناء الخبراء المدنيين (حمامي: ٢٠٠٧: ٢٢).

هذا هو موقع ومكانة ومهمات لجنة الأمن القومي وسكرتاريتها، وهذا هو الدور الخطير الذي تلعبه في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية منذ عشرات السنين؛ فما الذي غيرته القوانين الجديدة التي سنتها الحكومة الحالية (حكومة حزب العدالة والتنمية)؟

ب. إصلاحات اللجنة وعوامل النجاح: سنتناول هنا هذه الإصلاحات، وعوامل النجاح من خلال الفقرتين الفرعيتين التاليتين:

أ. إصلاحات اللجنة: إن اللجنة كانت محاطة بعدة قوانين علمانية أعطتها كل النفوذ والسيطرة والهيمنة على الحياة السياسية في تركيا، حتى جاء حزب العدالة والتنمية، وحطم تلك القوانين وجاء بقوانين جديدة، قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية، وبإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس ا.لأمن القومي ومن سكرتاريتها، وأعطت لها صفة إستشارية فقط، كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة، ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية بالصيغة الآتية: يقوم رئيس الوزراء بترشيح شخصين عسكريين أو مدنيين لهذا المنصب، ويقدمهما إلى رئيس الجمهورية الذي يقوم بإختيار أحدهما، وبهذا يكون رئيس الوزراء هو الذي يعين السكرتير العام للجنة الأمن القومي من الناحية العملية.

والشيء المهم هنا سحب صلاحية تدخل هذه اللجنة في الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات، وحصر عملها ومهمتها في إطار تقديم الإستشارة إلى الحكومة التي لها مطلق الحرية في الأخذ أو عدم الأخذ بها وإهمالها، كما لم يعد هناك شرط كون السكرتير العام للجنة شخصًا عسكريًا. وبهذا فقدت لجنة الأمن القومي هيمنتها السابقة، وأصبحت لجنة إستشارية مثلها مثل اللجان الشبيهة لها والموجودة في بعض الدول الغربية. فهناك مجلس ا.لأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويوجد في فرنسا مجلس الدفاع ا.لأعلى، وفي روسيا مجلس ا.لأمن الفيدرالي، وفي اليونان مجلس الدفاع.. كل هذه المجالس أو اللجان موجودة في العالم الغربي، ولكنها تعمل كمجالس استشارية تقدم

المعلومات والاستشارات للحكومة في الشؤون الدفاعية والسياسية والخارجية، ولا تستطيع التدخل في الشؤون السياسية الخارجية أو الداخلية، ولا التدخل في عمل الحكومة أو فرض رأيها عليها، أو تدبير الانقلابات العسكرية، أو التدخل في إسقاط الحكومة. (محمد: ٢٠٠٨: ٣٤٦).

كما نصت التعديلات الأخيرة على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش؛ وهو ما لم يكن موجودًا في السابق ولا مسموحًا به. وهذا لا يتعارض طبعا مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سرًا من أسرار الدولة، ثم نصت التعديلات الجديدة على قيام لجنة ا.لأمن القومي بعقد اجتماعاتها كل شهرين بدلا من كل شهر.

تعد هذه القوانين الجديدة ثورة كبيرة في تركيا؛ لأنها تزيل الهيمنة العسكرية في تركيا، وتضع تركيا في مصاف الدول الديمقراطية الأخرى.

هذه التغييرات القانونية الجذرية التي أقدمت عليها الحكومة التركية الحالية أثارت الإعجاب في العالم كله، لا سيما في دول الإتحاد ا.لأوروبي وفي الولايات المتحدة الأمريكية (محمد: ٢٠٠٨: ٣٤٨)

فقد ظهرت العناوين الآتية في الصحافة البريطانية: "لجم النفوذ السياسي للجيش في تركيا"، و"الجيش في تركيا يفقد نفوذه السياسي"، وكتبت "تايمز" في صفحة الأخبار الخارجية: "إن القوانين التي سُنّت في تركيا ضربت في صميم لجنة الأمن القومي التي تعطي الجيش قوته الرسمية، لقد تم سحب صلاحياتها التنفيذية، وأصبحت مجرد لجنة استشارية". وبعد أن إسترجعت إلى الأذهان قيام الجيش التركي بأربعة إنقلابات استطردت قائلة: "لقد سُنت هذه القوانين في نفس الوقت مع قانون العفو عن التائبين الأكراد، وهو القانون الذي أرضى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية"، ثم تابعت: "إن العفو الصادر عن الأكراد سيؤدي إلى إنسحاب الجيش التركي من شمال العراق، وإلى تأثير كبير في السياسة الخارجية التركية قبل أن يقوم الجيش ا.لأمريكي بأي فعالية ضد المسلحين الأكراد الموجودين في شمال العراق". (أردخان: ٢٠٠٣: ٢١-٢٢).

لقد وُصفت هذه القوانين بأنها "إنقلاب"، وقالت: "إن هذه التغييرات أحدثت انقلابًا في السياسة التركية يمكن مقارنته بانقلابات أتاتورك، لقد كان الجيش حتى ا.لآن يفرض وجهته السياسية بواسطة لجنة ا.لأمن القومي على الزعماء المدنيين". إن تقليل نفوذ القوات المسلحة، ومن ثم سن قانون العفو عن أفراد حزب العمال الكردستاني، عندها بدأ رجال السياسة في أوروبا يمطرون تركيا بالمديح، حتى أن أحد الدبلوماسيين قال: إن هاتين الخطوتين إيجابيتان جدًا، وهما تشيران إلى أن

تركيا أصبحت مهيأة للدخول في مباحثات عضويتها في الاتحاد الأوروبي". (حمامي: ٢٠٠٧: ٢٥-٢٦).

إن حزب العدالة والتنمية يسعى الآن لتحويل القوانين العلمانية الكمالية المعادية للدين إلى قوانين تشبه ما هو موجود في دول أوروبا لا تحارب الدين وتعطي مجالا أكبر لنشوء أحزاب إسلامية وتعطي الشعب حرية إختيار نظام الحكم الذي يريده.ومقال "العدالة يلجم الجيش التركي "أوضح ما يفعله حزب العدالة لتحجيم دور الجيش في الحياة السياسية في تركيا، فالجيش لم يعد هو القوة الأولى والوحيدة في تركيا فمن الصعب أن يقوم بانقلابات مثل السابق يمنعه من ذلك أن الوضع الدولي والاتحاد الأوروبي لن يسمحا بخروج الجيش عن لعبة الديمقراطية وخصوصا أن حزب العدالة لم يخرج عنها، وجمعية رجال الأعمال (التوسياد) التي ممكن أن تكون هي القوة الأولى التي تريد الاستقرار في تركيا خصوصاً.

ب. عوامل نجاح الحزب: هناك عدة عوامل إستطاع القائمون على الحزب من استثمارها حتى أعطت النتائج التي رغبوا بها، ونستطيع تلخيص أهم عوامل نجاح هذا الحزب في هذا الصدد بما يأتي. (أردخان: ٢٠٠٣: ٣١):

١. المرونة والحكمة التي تحلى بها قادة الحزب: عندما جاء الحزب إلى الحكم تصرف بحكمة بالغة وبمرونة كبيرة؛ فلم يدخل في معارك جانبية، ولم يقم بإطلاق تصريحات إستفزازية ضد العلمانيين. ولم يجعل همه قضية الحجاب؛ لأنه كان يعد نفسه لإنجاز الأمور المهمة والخطيرة أولا؛ أي كان يستعد لتجفيف المستنقع وليس محاولة القضاء على بعض البعوض. لذا نراه يتراجع خطوة إلى الوراء، عندما أثارت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى موضوع اشتراك زوجة رئيس المجلس النيابي "بلند آرنج" (وهي محجبة) في مراسيم إستقبال رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر عند عودته من زيارة رسمية خارجية، وملأت الدنيا صراخًا بأن الحجاب إخترق أعلى المحافل الرسمية في الجمهورية، وأن مبادئ الجمهورية باتت في خطر؛ حيث قرر قياديو الحزب عدم إصطحاب زوجاتهم في مثل هذه المراسيم الرسمية، بدلا من الدخول في مناقشات عقيمة لا تفيد في شيء.

٢. الإصلاحات القانونية والحقوقية التي أثلجت صدور المواطنين: قام هذا الحزب بإصلاحات قانونية وحقوقية عديدة؛ أشرنا إليها فيما سبق، منها: سَنّ العشرات من القوانين التي توسع نطاق الحرية الفردية، وتتلاءم مع الكرامة الإنسانية، مثل تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء في السجون أو في مخافر الشرطة، وتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون

حق الفرد في الحصول على المعلومات، وحق التعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله، وحق الأقليات العرقية في تعلم وتعليم لغاتها؛ فأصبح بالإمكان مثلا بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية، كما أصدر قانون العفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحركة حزب العمال الكردستاني الانفصالي... الخ. كل هذه الخطوات أظهرت أن هذا الحزب المتهم بالرجعية –لكونه ذا جذور إسلامية – أكثر تقدمية، وأقرب إلى المدنية المعاصرة من جميع الأحزاب الأخرى الكمالية منها أو اليسارية أو اليمينية؛ وأنه أثبت هذا الأمر في الواقع العملي وليس على المستوى النظري؛ وهو ما جلب ثناء العديد من الكتاب العلمانيين المحايدين.

٣. استرجاع العافية للإقتصاد التركي: ولعل أهم ما قام به هذا الحزب هو نجاحه في إرجاع العافية تدريجيًا إلى الإقتصاد التركي في فترة قصيرة لا تتجاوز ٩ أشهر. هذا الإقتصاد الذي كان يعيش منذ ٣ سنوات أزمة حادة، مع أن هذا الحزب عندما تسلم السلطة كان العراق –وهو بلد مجاور لتركيا– على أبواب حرب طاحنة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما دفع المحللين الإقتصاديين والسياسيين إلى توقع تفاقم الأزمة الإقتصادية في تركيا نتيجة إنعكاسات هذه الحرب عليها (مثلا تأثر موسمها السياحي، وتوقف تجارتها الحدودية مع العراق، وتوقف ضخ النفط العراقي من خلال أراضيها، وتوقع هجرة واسعة إلى تركيا، وتوقع هروب واسع لرأس المال من تركيا... الخ)؛ وهو ما زاد الجو الإقتصادي قتامة وتشاؤمًا.

في مثل هذا الجو القاتم، وتراكم الديون الخارجية والداخلية.. نجح هذا الحزب في لملمة الاقتصاد، ونفخ الروح فيه، وتقليص النفقات الحكومية، وسلك طريق الإقتصاد في النفقات، وتقليص عدد الوزارات.

٤. السياسة الخارجية الحكيمة التي اتبعها الحزب: إتبع الحزب سياسة خارجية حكيمة؛ فقد اهتم بتحسين علاقات تركيا مع دول الإتحاد الأوروبي، ومع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه أثبت –على خلاف جميع التوقعات الخارجية– أن تركيا ليست ذيلا ولا تابعًا للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما رفض البرلمان التركي (والحزب يملك فيه أكثرية مطلقة؛ حيث إن له ٣٦٨ مقعدًا من مجموع ٥٥٠) دخول ٦٠ ألف جندي أمريكي إلى شمال العراق من الأراضي التركية، ورفض الطلب الأمريكي بهذا الخصوص، مضحيًا بـ٢٦ مليار دولار كانت الحكومة الأمريكية قد وعدت بتقديمها لتركيا في حال الموافقة على الطلب. ولكنه لم ينسف جميع الجسور بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحاول معالجة البرود الذي حصل بسبب هذا الرفض.

لذا نراه يغض الطرف عن المعاملة السيئة وغير المبررة التي لقيها ١١ جنديًا تركيا في مدينة السليمانية في شمالي العراق من قبل الجيش ا.لأمريكي. كما لم يتأثر بالمقا.لات العنيفة التي ظهرت في الصحف التركية، والتي طالبت بتقديم مذكرة إحتجاجية شديدة اللهجة إلى السفارة الأمريكية، وإعادة النظر في العلاقات التركية الأمريكية، ووجوب تقديم الولايات المتحدة الأمريكية إعتذارًا إلى تركيا.. إلخ؛ بل قام بحل التوتر عن طريق المفاوضات؛ لأن عدم جلب عداوة الولايات المتحدة الأمريكية كان ضروريًا له في نجاحه للوقوف أمام المؤسسة العسكرية، وإنهاء هيمنتها غير الشرعية على سياسة البلد. فالولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورًا مساندًا ومؤيدًا لجميع الإنقلابات العسكرية التي قام بها الجيش في السابق؛ أي كان من الضروري الحصول على تأييدها –أو في الأقل تحييدها– عند المواجهة مع المؤسسة العسكرية. (حمامي:٢٠٠٧: ٣٤–٣٥).

كما اهتم الحزب بتحسين علاقات تركيا مع جيرانها ومع العالم العربي؛ فقام السيد عبد الله جول (عندما كان رئيسًا للوزراء، ثم عندما أصبح مساعدًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية) بزيارة عدد من الدول العربية، وكذلك قام وزير التجارة بعدد من هذه الزيارات.

أي أن الحزب لم يواجه المؤسسة العسكرية إلا بعد أن قوي بعد هذه النجاحات التي أشاعت جوًا من التأييد الشعبي له. وقد أشارت الدراسات الإحصائية التي قامت بها بعض مراكز البحوث والإحصاء إلى زيادة التأييد الشعبي للحزب عن السابق. فقد حصل الحزب على ٣٣.٨% من مجموع أصوات الشعب في الإنتخابات التي جرت في أواخر عام ٢٠٠٢، بينما بينت هذه الإحصاءات الأخيرة أن نسبة التأييد للحزب زادت إلى ٤٢%. هذا في الوقت الذي هبط فيه التأييد الشعبي للحزب المعارض الرئيسي (وهو الحزب الجمهوري الشعبي) من ١٩% في إنتخابات ٢٠٠٢ إلى ١١.٨%. (الشرق الأوسط: ٢٠٠٧: ٥)، وهذا عكس ما يحدث عادة بعد شهور من الإنتخابات؛ حيث يرى الشعب أن الحزب الذي وصل للحكم سرعان ما ينسى الوعود الكثيرة التي بذلها بسخاء في ميادين الانتخابات؛ لذا يميل إلى الحزب المعارض الذي يستغل هذا ا.لأمر، ويقوم بنقد لاذع للحكومة. إ.لا أن ما حدث هو أن الحزب حقق معظم ما وعد به، وهو في طريقه لتحقيق الباقي. بل ربما حقق في بعض ا.لأمور أكثر مما وعد به؛ حتى إنه جلب حب وتأييد العديد من المعارضين السابقين له (نوفل: ٢٠١٠: ٦٩–٧٠).

إن حكومة العدل والتنمية حسنت كثيرا من الوضع الإقتصادي لتركيا وقطعت شوطا كبيرا في دخول تركيا للإتحاد الأوروبي الذي يريدونه، ومما يذكر أن الحزب اتبع سياسة خارجية حكيمة؛ فقد اهتم بتحسين علاقات تركيا مع دول الإتحاد ا.لأوروبي، ومع الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان ضروريًا له في نجاحه للوقوف أمام المؤسسة العسكرية، وإنهاء هيمنتها غير الشرعية على سياسة

البلد. فالولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورًا مساندًا ومؤيدًا لجميع الانقلابات العسكرية التي قام بها الجيش في السابق؛ أي كان من الضروري الحصول على تأييدها –أو في الأقل تحييدها– عند المواجهة مع المؤسسة العسكرية.

ثانيا : المؤسسات المدنية: إن التغيرات التي أجراها حزب العدالة والتنمية على صعيد المؤسسات المدنية كانت كبيرة جدا، ورافقتها منجزات كبيرة صبت أولا في صالح الطبقة الفقيرة من المجتمع التركي، ومن أهم ما قام به حزب العدالة والتنمية في المؤسسات المدنية وجانب الإصلاحات الاقتصادية الجبارة، وجوانب أخرى ويمكن إبرازها على النحو التالي: (علي أردخان: ٢٠٠٧ : ٣٤–٣٥):-

أ. **الجانب الاقتصادي:** لقد استطاع الحزب القيام بما يلي:

١. تخفيض نسبة التضخم من ٣٧% إلى ٩% تقريبا.

٢. تخفيض نسبة الفائدة الحقيقة من ٦٥% إلى ١٥% تقريباً ولا تزال هذه النسبة مرتفعة ولكنها ستخفض أكثر، فالحكومات السابقة التي كانت مضطرة للاقتراض من البنوك والأغنياء فكانت تدفع لهم تلك النسبة السابقة العالية من الفائدة أي أن ثروة البلد كانت تصب في جيوب قلة قليلة من الأغنياء وبفضل هذا الخفض تغيير اتجاه الثروة نحو تحقيق المشاريع العمرانية والصحية والتعليمية. (محمد: ٢٠٠٨: ٣٤٩–٣٥١).

٣. كانت الليرة التركية قد فقدت قيمتها فقام بحذف ستة أصفار من القيمة التركية التي أصبحت الآن الليرة التركية قريبة من الدولار بينما فشلت جميع الحكومات السابقة في تحقيق هذه الخطوة الجبارة التي ادعت مع جميع وسائل الإعلام المساندة لها بان حزب العدالة لم ينجح في تحقيقها ولكنه نجح.

٤. قام العديد من السياسيين ومن رجال الأعمال بنهب البنوك الرسمية الحكومية بما يزيد عن ٤٦ مليار دولار هرب معظمها للخارج فجاء أردوغان ووضع يد الدولة على أملاك هؤلاء وعلى بيوتهم ومصانعهم ويخوتهم وسياراتهم الفارهة.

٥. ازدادت الصادرات التركية من ٣٦ مليار دولار عند تسلمه الحكم إلى ٩٥ مليار. (أردخان: ٢٠٠٧: ٢٨).

ب. الجانب الاجتماعي: لقد إستطاع الحزب القيام بما يلي (أردخان: ٢٠٠٧: ٢٩):

١. قام بتوزيع ١.٥ مليون طن من الفحم سنويا مجاناً على العائلات الفقيرة، ولا سيما في المناطق الباردة حيث كانت هذه العوائل تقضي الشتاء دون تدفئة كافية وقد استفاد من هذه المعونة أربع ملايين شخص سنويا.

٢. قام ببناء ٢٨٠ ألف شقة خصصها للعوائل الفقيرة بأقساط سهلة وميسرة وهي أقل من الإيجار الشهري ولا تدفع هذه العوائل التقسيط إلا بعد إنتقالها إلى الشقة وأمد التقسيط يتراوح ١٥-٢٠ سنة.

ج. الجانب التعليمي والصحي: لقد إستطاع الحزب القيام بما يلي(حمامي: ٢٠٠٨: ٣١):

١. قام بتوزيع الكتب والدفاتر والقرطاسية على جميع طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية يبلغ عدد هؤلاء الطلاب (١٠٠٠٠٠٠٠) طالب تقريبا مجانا فرفع عن كاهل الطبقات الفقرة عبأ كبيراً كما خصص رواتب للطلاب الفقراء.

٢. قام بخطوات كبيرة وجبارة بميدان الصحة والتعليم إذ فتح أبواب جميع المستشفيات أمام جماهير الشعب حتى المستشفيات الخاصة حيث يقوم المريض بدفع نسبة قليلة من الأجرة وتتولى الحكومة بدفع الباقي، كما أنشأ ٣٩ جامعة جديدة.

د. جانب الأشغال العامة: لقد إستطاع الحزب القيام بما يلي (نوفل: ٢٠١٠: ٧١-٧٢):

١. قام بتنفيذ مشاريع عمرانية جبارة لا يمكن تعدادها، منها تنفيذ ٦٥٠٠كم من الطرق بينما كان مجموع الطرق المنفذة منذ قيام الجمهورية وحتى إستلام حزب العدالة والتنمية السلطة ٤٥٠٠ كم فقط.

٢. نفذ ٦٥% من الطريق الإستراتيجي المهم على طول شريط البحر الأسود ١٠. كان متوسط الدخل الفرد التركي٢٥٠٠ دولار تقريبا عند مجيء الحزب إلى السلطة ارتفع نتيجة السياسة الاقتصادية التي انتهجا الحزب إلى ٥٥٠٠دولار تقريبا.

هـ. الجانب السياسي الداخلي: لقد استطاع الحزب القيام بما يلي:

١. نجح عام ٢٠٠٥ بإقناع دول الاتحاد الأوروبي ببدء المفاوضات مع تركيا بالإنضمام إلى

الاتحاد ويعد هذا كسبا كبيرا إلى تركيا.

٢. سعى لتصفية وتنقية الأجواء السياسية مع جميع جيرانه ولا سيما مع الدول العربية كما قوى علاقاته مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى وزاد نشاطه في المؤتمر الإسلامي.

هذه خطوط عامة من الخدمات التي أنجزها أردوغان وحزبه وهي من الواضح خدمات لم يقوم بها أي حزب آخر لا في تركيا ولا أي حكومة في أي بلد عربي آخر، تلك المعطيات التي إستند إليها حزب العدالة والتنمية والتي أسست له قاعدة شعبية عريضة بين مختلف شرائح المجتمع التركي وعلى ضوئها قام بإصلاحاته السياسية وعلى رأسها الإصلاحات الدستورية.

إن هذه إصلاحات عامة طالت كل جوانب الدولة التركية الحديثة، وبالتالي إنعكست كل هذه الإصلاحات على كل أفراد الشعب التركي، وهذا سر نجاح حزب العدالة والتنمية في مسيرته السياسية القيادية للدولة.

المبحث الثاني:

التغير السياسي على الصعيد الخارجي

أتت حكومة العدالة والتنمية بالتغيرات للسياسية الخارجية التركية مترافقة ومتزامنة مع التغيرات التي أحدثتها داخليا، ولكن بروية وبفهم لأحداث المنطقة، فعلى الصعيد العربي، كانت حكومة العدالة والتنمية من أشد المناوئين للحرب على العراق، وفشلت حكومة جورج دبليو بوش من إخضاع تركيا للإمبريالية الأمريكية في ذلك، أما في جانب علاقتها مع الجارة العربية سوريا، فقد دعمتها وعززتها عن طريق الزيارات بين كبار المسؤولين وعن طريق تنشيط التعامل الإقتصادي بين البلدين، كما لعبت تركيا دورا محوريا في القضية الفلسطينية والحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، كما وكان لها بصمة واضحة كقوة إقليمية صاعدة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني.

أما في علاقتها مع ا.لأوروبي ين فقد سعت حكومة العدالة والتنمية بكل ما أوتيت من قوة لتنفيذ ما يطلبه منها الإتحاد ا.لأوروبي، ولكن بعدما أدركت أن حظوظها ضعيفة في دخول هذا الإتحاد بدت تركيا تثبت للأوربيين وللغرب بصورة عامة، أنها قوة إقليمية لا يمكن إغفالها من خلال لعب دور الوسيط في أكثر من قضية وأكثر من ملف، قسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول:- التغيير السياسي على الصعيد الإقليمي.

المطلب الثاني:- التغيير السياسي على الصعيد الدولي.

المطلب الأول:

التغير السياسي على الصعيد الإقليمي

لقد سعت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى إحداث تغيرات سياسية على الصعيد الإقليمي، حيث كان لهذه التغيرات إيجابيات كثيرة أدت إلى الانفتاح التام على تركيا من قبل ا.لأطراف السياسية على مستوى ا.لإقليم، وفي هذا المطلب سنعمل على تحقيق أهدافه من خلال الفقرتين الرئيسيتين التاليتين، وهما:

أولاً: دول الجوار الجغرافي.

ثانياً: قضايا الإقليم الجغرافي.

أولاً: دول الجوار الجغرافي: وفي هذا الصدد سنتناول أهم الدول ذات العلاقة المباشرة مع تركيا، ولتكن دول الجوار الجغرافي وتتمثل بالدول العربية العراق وسوريا وإيران، وسنتناول ذلك على النحو التالي:

أ. دول الجوار العربي: وهذه الدول هما دولتان العراق وسوريا، وستقف على ما أحدثه حزب العدالة والتنمية من تغيير سياسي في العلاقات بين تركيا وبينهما، وهذا سنتناوله على النحو التالي:

١. التغيير السياسي في العلاقات العراقية: على مستوى علاقتها مع العراق على الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة التركية في حرب الخليج الثانية والتوتر الذي أصابه العلاقات بين الطرفين نرى أن تركيا في عهد رجب طيب أردوغان إتخذت موقفا ايجابيا في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار ٢٠٠٣ عندما رفضت السماح للقوات الأمريكية النزول في أراضيها وفتح جبهة شمالية وذلك لإدراك تركيا أن أي تدخل عسكري أمريكي عن طريقها سيؤدي إلى ضرر بالعلاقات الإسلامية – العربية ويسيء إلى صورتها إقليميا ودوليا فضلا عن عدم حصول تركيا على ضمانات كافية بشأن مستقبل الأكراد.(نور الدين: ٢٠٠٤: ٤١٦).

ومع إحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية سعت تركيا إلى تعزيز علاقتها مع العراق من خلال إستقبال رؤساء حكوماته المتعاقبة والسعي مع ضبط حدوده معه لمنع دخول الإرهابيين إلى أراضيهم كما سعت تركيا إلى حضور إجتماعات دول جوار العراق والعمل على إستقراره وعمدت إلى فتح معابرها الحدودية للتجارة مع العراق فضلا عن ان العراق يسوق نفطه عبر

أنابيب تركيا إلى الأسواق العالمية.

ومع إقرار الدستور العراقي في عام ٢٠٠٦ وجدت تركيا نفسها تقترب من دائرة الأخطار التي ترتسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة إذ خرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وإقرار صيغة النظام الفيدرالي وتراجع موقع التركمان والسعي لتغيير البنية السكانية لكركوك.(نور الدين: ٢٠٠٨: ٢٨٣-٢٨٤).

وقد توترت العلاقات العراقية التركية في أواخر عام ٢٠٠٧ إذ طلبت تركيا من العراق ضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني من أراضيه بعد الهجمات التي قام بها في داخل تركيا وإتهمت الأحزاب الكردية العراقية بدعم الحزب وقد عملت الحكومة العراقية على تخفيف حدة التوتر على الحدود العراقية التركية من خلال إرسال وفود إلى تركيا لمنع أي تدخل تركي في شمال العراق كما أرسلت الحكومة التركية وزير خارجيتها للتفاوض بشأن هذه الأزمة إلا أن على الرغم من كل تلك المحادثات الدبلوماسية بين الطرفين أقدمت الحكومة التركية على ضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وذلك للحد من نشاطاته وتدمير قواعده. (الشرق الأوسط:٢٠٠٧: ٢٠-٢٣).

وكما أقدمت الحكومة التركية في عام ٢٠٠٧ برسم الخطوط العامة التي ترسم علاقتها مع العراق من خلال (محمد: ٢٠٠٨: ٣٥٦-٣٥٧):-

١. حماية الوحدة السياسية والجغرافية في العراق وإعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية.

٢. التوصل إلى تسويه بين طوائفه.

٣. حماية الدور المركزي للحكومة العراقية وضبط معابره الحدودية البرية والجوية.

٤. ثروات العراق لكل العراقيين.

٥. حل قضية كركوك عبر العمل الدبلوماسي مع العراق.

٦. إنهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني.

ومن خلال كل ذلك فإن تركيا سعت إلى إقامة علاقات قوية مع العراق لضمان وحماية مصالحها، كما إنها ترفض تقسيم العراق، لأن ذلك يضر بالعراق، ويولد مصدر قلق لتركيا، فهي والحالة هذه ترى تركيا ضرورة عدم تقسيم العراق على أسس أثنية.

٢. التغيير السياسي في العلاقات السورية: لقد شهدت العلاقات السورية التركية مرحلة متطورة في تاريخها من خلال الزيارات المتبادلة لكلا الطرفين إذ قام رئيس الوزراء السوري مصطفى ميروفي في ٢٩-٣٠ تموز ٢٠٠٣ بزيارة تركيا ووقع معها أربع إتفاقيات تتعلق بالمجال النفطي والغاز والثروات المعدنية والتعاون التجاري، وأكدت سوريا للقيادة التركية، إن حزب العمال الكردستاني قد تم إغلاقه وتم شن حملة واسعة في سوريا ضد أنصاره. (الشبكة الدولية للمعلومات)، ومن أجل تفعيل العلاقات السورية التركية ولا سيما على المستوى السياسي قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تركيا في كانون الثاني ٢٠٠٤، لاسيما أن إحتلال العراق قد عزز رؤية الطرفيين حول الوضع في العراق ومن اجل تطوير التعاون الإقتصادي وتوسيع آفاقه قام وزير التجارة والصناعة التركي(علي جوشكن) بزيارة سوريا ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٤ والتقى مع رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري وتم التأكيد على ضرورة إقامة منطقة حرة وإقامة مناطق زراعية وتجارية وحدودية مشتركة. (الشرق الاوسط: ٢٠٠٤).

وقد تطورت العلاقات الإقتصادية بصورة كبيرة صدرت تركيا إلى سوريا سلع بما يقارب ٢٦٥مليون دولار واستوردت من سوريا بما يقارب ٥٠٦ مليون دولار (نفط خام) لتشكل تجارة حجمها ما يقارب ٧٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤ (الشبكة الدولية للمعلومات، ٢٠٠٩: ٢٠١٠/٤/٢٧).

إن تطبيع العلاقات مع سوريا وتحويلها في إتجاه التعاون والتنسيق في قضايا لم تقتصر على المجال الاقتصادي بل أخذت منحى في عملية إحياء السلام مع إسرائيل، والذي يعتبر من النجاحات السياسية الكبيرة لحكومة أردوغان، كذلك تقاسمت تركيا مع سوريا الهموم الأمنية المشتركة مثل إحتمال دولة كردية مستقلة في حين أن ا.لإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش ا.لابن أبدت تحفظات شديدة بشأن التقارب التركي- السوري واعتبرت انه لا يساعد استراتيجيتها لعزل سوريا، فان التزام أنقرة المتزايد إزاء سوريا عبر زيارات متبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى أو بناء علاقات شخصية حميمة بين عائلتي الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان وتكثيف المبادلات التجارية كان بعيداً عن أي إعتراض يذكر، حتى وقوع جريمة إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحرير في شباط ٢٠٠٥. لقد بذلت حكومة أردوغان جهوداً كبيرة للحفاظ على سياسية ا.لإلتزام إتجاه سوريا خصوصا خلال الأشهر الخمس عشر التي تلت إغتيال الرئيس رفيق الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الإكتفاء بعلاقات عادية مع دمشق في ضل الشكوك حول التورط السوري في اغتيال الحريري والشعور بالخسارة الفادحة بغياب شخصية إستثنائية مثل الحريري عن المسرح الإقليمي (نوفل: ٢٠١٠: ٧٨-٨٠).

وحجة أنقرة في ذلك إن استمرار العلاقة مع دمشق يمكن أن يساعد في جلب قتلة الحريري إلى المحكمة، بعد ما ساهمت على حد قول أردوغان في إقناع القيادة السورية في سحب جيشها من لبنان. يبدو واضحا أن تركيا ما كانت تريد التفريط بعلاقة إستراتيجية تعتبر مدخلا طبيعيا لها إلى العالم العربي، بل إن المؤسسة الكمالية تريدها لأسباب تتعلق با.لأمن والمصلحة المشتركة بالتعامل مع الحركة الكردية وإحتواء تهديد النزعة الإنفصالية الكردية في شمال العراق في حين أن حكومة اردوغان التي باتت تمثل مركز القوة في تركيا تتطلع إلى أسباب معقدة أكثر تتعلق بهيبة تركيا ومكانتها في الشرق الأوسط كقوة إقليمية صاعدة، وضرورة التموضع في المحيط الجيوسياسي إزاء الصعوبات والخيبة التي تكتنف عملية الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي. (نوفل: ٢٠١٠: ٨٠-٨١).

لاشك أن عامل الثقة لعب دورا مهما في تطوير العلاقات السورية التركية في فترة قيادة حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا.

ب. دول الجوار غير العربي (إيران): الإطار العام للسياسة التركية إزاء جمهورية إيران الإسلامية يتمثل في العمل الحثيث لتطوير نهج مستقل في مقاربة الجار الإسلامي الكبير، والحفاظ على روابط ثنائية مستقرة ومتوازنة مع إيران، ما يعني التصرف بحزم إزاء التجاوزات الإيرانية عندما تكون الأوضاع الداخلية في تركيا تحت وطئة التوتر واضطراب المعادلة الإسلامية الكمالية. وتتبنى تركيا في عهد أردوغان مفهوم التسوية عبر دبلوماسية التفاوض لعلاج أزمة الملف النووي ا.لإيراني، وتقر بحق إيران بتطوير التكنولوجيا النووية لغايات سلمية، وترفض التهديدات والضغوط العسكرية للتعامل مع هذه الأزمة، كما ترفض أي نوع من التنسيق أو التعاون مع الولايات المتحدة تمهيدا لتوجيه ضربة عسكرية لإيران. ومعلوم أن الموقف العام للدولة التركية إزاء السلاح النووي هو إنتشار هذا السلاح في المنطقة يعد خطرا ويجب تجنبه، وان الهدف يجب أن يكون شرق أوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل. وفي إطار التعامل المباشر مع المخاطر الحالية للأزمة النووية، دعمت حكومة أردوغان المقاربة الأوروبية مع إيران، كما تولت محاولة إقناع إيران بقبول سلة الحوافز المقدمة من الدول الكبرى تمهيدا لوقف تخصيب اليورانيوم، وإضطلعت ولا تزال بدور الوسيط الفاعل للتقريب بين إيران والغرب الأوروبي والأمريكي (نوفل: ٢٠١٠: ٧٧-٧٨).

ثانياً: قضايا الإقليم الجغرافي: سنخص في هذه الفقرة القضية الفلسطينية دون غيرها، على اعتبار القضية الفلسطينية هي أهم وأكبر قضية في منطقة ا.لإقليم الجغرافي التركي، حيث تعد القضية الفلسطينية احد القضايا المهمة في السياسة الخارجية التركية إذ تؤثر هذه القضية بين تركيا وإسرائيل على الرغم أن بينهما تحالف استراتيجي منذ عام ١٩٩٩ ولقد توترت العلاقة بين البلدين مع

مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة لا سيما في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة ورفح في عام ٢٠٠٤ إذ وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الحملة الإسرائيلية على مخيم رفح بأنها إرهاب دولة وقال: "إسرائيل لا تسهم في عملية السلام وتقوم بقتل النساء والأطفال من دون تميز وتهدم منازلهم ولا يمكن تفسير أعمالها إلا على أنها إرهاب دولة (Azzman: 2004: 30).

أما عبد الله جول الذي كان وزيرا للخارجية التركية آنذاك فقد أكد أن العلاقات التركية–الإسرائيلية لا تعود على ما كانت إليه، إذ استمرت الممارسات الإسرائيلية على هذا النحو (نور الدين: ٢٠٠٤: الشبكة العنكبوتية)، وفي ١٦ شباط ٢٠٠٦ قام خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس بزيارة أنقرة وإجتمع بوزير الخارجية عبد الله جول وموظفين من وزارة الخارجية التركية ويمكن ملاحظة ما يأتي من خلال هذه الزيارة (نور الدين: ٢٠٠٨: ٣٠٩):-

١. لم يعرف كيف وصل خالد مشعل إلى أنقرة هل كان عبر الحكومة التركية ام حزب العدالة والتنمية طلب زيارة تركية.

٢. حملت زيارة مشعل إلى أنقرة إنتقادات كثيرة على حزب العدالة والتنمية، على الرغم من ان رئيس الوزراء التركي لم يستقبله وإنما تم استقباله، في مقر حزب العدالة والتنمية.

٣. حصلت هذه الزيارة في ذروة محاولات إسرائيل والولايات المتحدة تشديد العزلة على منظمة حماس.

وعلى الرغم من كل الإنتقادات التركية بشأن التعامل مع من منظمة حماس إلا أن أردوغان اتصل بهنية أكثر من مرة تلفونياً وعندما خطف الجندي الإسرائيلي (جلعاط شاليط) في ٢٥ /٦/٢٠٠٦ سارع رئيس الحكومة التركية للتوسط بين حماس وإسرائيل لحل هذه القضية (محمد: ٢٠٠٨: ٣٥٩)، على الرغم من سعي حزب العدالة والتنمية لتقوية علاقاته بمنظمة حماس وانتقاداته للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية واصلت الإلتزام بالإتفاقيات العسكرية الموقعة بين البلدين وكذلك بالإجتماعات الأمنية أو المتعددة بمشاركة أمريكا وبريطانيا وغيرها وإستمرت العلاقات الإقتصادية على ما كانت عليه إذ بلغ حجمها عام ٢٠٠٦ مليارين و ١٣٢ مليون دولار كما وقع وزراء طاقة البلدين إتفاق في ١٥/١٢/٢٠٠٦ بنقل الغاز والنفط إلى ميناء عسقلان وعبر خط أنابيب قادم إلى إيلات وثم إلى الأسواق العالمية، لقد تجلى الموقف التركي المؤيد للقضية الفلسطينية بوضوح خلال الغزو اليهودي لقطاع غزة في عام ٢٠٠٨، والذي أخذت الآلة العسكرية اليهودية بقذف حممها على القطاع، فدحرت الكثير من المنازل، وخربت البنية

التحتية في القطاع، وقتلت الكثير من السكان، ولم تفرق آ.لاتهم هذه بين طفل أو شاب أو فتاة أو عجوز، لقد تجلى الموقف السياسي التركي إزاء هذا الهجوم غير المبرر بالآتي:

١. إستنكار الفعل اليهودي والمتمثل بالهجوم الغاشم على قطاع غزة.

٢. إستنهاض القوى العالمية المحبة للسلام للتدخل من أجل وقف إطلاق النار، وعودة الآلة العسكرية حيث كانت قبل الهجوم.

٣. المناداة في كل المنابر الدولية على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة.

٤. المشاركة في تقديم الدعم المادي والخاص بالجوانب المعيشية لأبناء القطاع.

إن هذا الموقف لم يظهر بأي سياسة لأي حكومة تركية سبقت حكومة حزب العدالة والتنمية، كما أن هذا الموقف له آثار سلبية على العلاقات التركية اليهودية، على اعتبار تركيا ترتبط بمعاهدة استراتيجية مع دولة الكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين، إن هذا ا.لأمر كان محل نقاش وحوار بين أردوغان رئيس الوزراء التركي وشمعون بيريس رئيس الكيان الصهيوني على هامش مؤتمر (دافوس)، حيث قال أردوغان: (إن الحرب على القطاع غير مبررة، فقد قتلت الأطفال وهدمت المنازل، وهذا لا يجيزه قانون وتستسيغه شريعة)، ثم تابع بالقول: (.لا تنسى أننا نحن العثمانيين قد أحسنا إليكم أنتم اليهود)، ثم تركه جالساً وغادر المكان، ليس عند هذا الحد، بل ذهب حزب العدالة والتنمية من العمل على فك الحصار عن قطاع غزة، وذلك بتسيير أسطول الحرية الذي فتكت دولة الكيان الصهيوني بأفراد الأسطول قتلاً وتعذيباً وإذلا.لاً، وقد سالت دماء ا.لأتراك على ظهر سفن الأسطول، مما أدى إلى تأزم العلاقات التركية مع دولة الكيان ولا تزال الأزمة إلى الآن.

إن السياسة التركية هذه قد أعطت زخماً لحزب العدالة والتنمية وشعبية كبيرة لم يصلها حزب من قبل، ونذكر أن الإستقبال الحافل الذي أستقبل به أردوغان رئيس الوزراء التركي بعد عودته من دافوس، وعلى أثر مقابلته مع شمعون بيريس رئيس الوزراء اليهودي، لم يستقبل بمثله أي رئيس وزراء أو رئيس تركي من قبل.

المطلب الثاني:

التغيير على الصعيد الدولي

لقد كان لفوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات والتي مكنته من قيادة الدولة التركية ا.لأثر الكبير في السياسة الدولية، الأمر الذي جعل هذه الحزب وبما يتسلحه من حركة سياسية يلعب دوراً على الصعيد الخارجي يوازي ذاك الذي يلعبه على الصعيد الداخلي، ونحن في هذا التوجه سوف نتعرض للتغيير السياسي الذي أحدثه على مساحتين مهمتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الإتحاد الأوروبي، دون غيرها من الساحات، وهذا له ما يبرره، فالولايات المتحدة اليوم قائدة للنظام الدولي الجديد ولها باع طويل في كل بقعة من هذا العالم، والدول الأوروبية هي ا.لأقرب والجارة لتركيا، إذ تركز ا.لأخيرة كل جهودها للدخول إلى منظومتها السياسية، وتصبح عضواً فاعلاً في الاتحاد الأوروبي.

ولتحقيق أهداف هذا المطلب، فإننا سنتناول ذلك في فقرتين رئيسيتين، وهما:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي).

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية: منذ أن رفض البرلمان التركي في ا.لأول من مارس عام ٢٠٠٣ على مذكرة نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية وفتح الجبهة الشمالية من أجل ضرب العراق، منذ ذلك الحين والتوتر هو السمة الواضحة فيما يخص العلاقات الثنائية التركية– الأمريكية. ورغم التصريحات التي صدرت من المسؤولين ا.لأتراك لترطيب ا.لأجواء إ.لا أن التصريحات القوية المتعاقبة من واشنطن ولدت حقيقة واضحة للغاية وهي أنه من الصعب جدا عودة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه بالسابق. (المجتمع: ٢٠٠٣: ١٦).

بصرف النظر على أسس العلاقة والشراكة الإستراتيجية المتميزة التي كانت بين الولايات المتحدة وتركيا فان ما فعله ا.لأتراك في ٢٠٠٣ جعل هذه العلاقة تخرج بعيدا في أزمة العراق، عارض السياسيون الأتراك بقيادة حزب العدالة والتنمية الحرب الأمريكية على العراق إذ توجسوا من تهديد لأمنهم القومي، لقد تفاوض العسكريون ا.لأتراك مع نظرائهم في كل شيء وطلبوا ضمانات واضحة ذات طابع سياسي في المقام الأول لعدم إقامة كيان كردي في شمال العراق واشترطوا بدخول

القوات التركية بنفس الأعداد التي ستدخل بها القوات الأمريكية لشمال العراق وأصروا أن تكون قواتهم في القتال تحت إمرة قيادة تركية وليس أمريكية هذا الأسلوب في التفاوض كان مستغربا لدى ا.لأمريكيين وطلبت أمريكا البت سريعا في قرار المشاركة في الحرب وعقدت جلسة البرلمان في١ /آذار/٢٠٠٣ بفشل مشروع القرار المشاركة في الحرب وكان ذلك مفاجئة للولايات المتحدة الأمريكية وعلى إثرها تعرضت العلاقات بين الطرفين إلى توتر شديد بلغت ذروته بقيام القوات الأمريكية بالعراق بعملية خاطفة وإقتحام مقر البعثة العسكرية التركية بمدينة السليمانية في ٤/ تموز/ ٢٠٠٣ واعتقال أعضائها بحجة ضلوعهم بقتل محافظ كركوك الكردي. (حسن: ٢٠٠٦: ٣٠٦-٣٠٨).

من الواضح أن الجناح العسكري (البنتاغون) لم ينسى بعد خيبة الأمل التي أصيب بها في ١/مارس/٢٠٠٣ عندما رفض البرلمان التركي التوقيع على مذكرة نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية ولهذا السبب ورغم إتفاق الخارجية الأمريكية مع رئاسة الأركان التركية على مسالة بقاء القوات التركية في شمال العراق فان البنتاغون أخل بقصد منه أو بغير قصد هذه الاتفاقية ولعل استهجان وزير الخارجية ا.لأمريكي آنذاك كولن باول لحصول الحادثة اكبر دليل على ذلك، الوجود التركي في شمال العراق وعلاقات تركيا التاريخية الوطيدة مع التركمان هناك وخبرتها الواسعة في جغرافية المنطقة تقلق الأمريكيين بشكل لا يوصف. (المجتمع: ٢٠٠٣: ١٧).

دامت أزمة الاعتقال هذه ٦٠ ساعة بين أنقرة وواشنطن انتهت لكنها فيما يبدو ستترك بصمات لا تمحى على علاقة البلدين، خصوصاً أن ثقة الشعب التركي التي كانت مهزوزة أصلا بالولايات المتحدة باتت معدومة تماما. وا.لاهم من ذلك إن هذه الحادثة دفعت الحاجة إلى وضع تعريف جديد للعلاقات التركية-الأمريكية وسط الجو السياسي الجديد الذي نشأ بعد الحرب العالمية الباردة (المجتمع :٢٠٠٣: ١٧).

وعلى الرغم من تردي العلاقات التركية -الأمريكية بسبب أزمة العراق إلا أن وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله جول أكد أن علاقات بلاده بالولايات المتحدة تمضي بقوة لأنها تبنى على قيم مشتركة هي الديمقراطية والحرية والإقتصاد الحر. (حسن: ٢٠٠٦: ٣١١)، لقد قدمت تركيا إقتراحا لإرسال قواتها إلى العراق أثناء زيارة مستشار الخارجية التركية أوغور زيالي إلى واشنطن بعد الحرب مباشرة، ردا على الطلب ا.لأمريكي بمساهمة بعض الدول في مهمة حفظ السلام في العراق بينما تعتبر تركيا إرسال قوات لها إلى العراق تحركا مهما لتسوية العلاقات مع الولايات المتحدة التي تردت عقب حادثة السليمانية. (المجتمع: ٢٠٠٣ :١٨)، كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى تقديم نموذج إلى ا.لأمريكيين يكون فيه الحزب نموذج للإسلام المعتدل والذي يتعايش فيه الإسلام والديمقراطية

والإسلام والعلمانية ورغم مواقف أنقرة المعارضة للسياسات الأمريكية في المنطقة لا سيما فيما يتعلق في السياسية الأمريكية تجاه العراق إلا أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش يرغب بأن يكون رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عراب المنطقة ويفتح أبواب البيت ا.لأبيض له ولزوجته (نور الدين: ٢٠٠٨: ٢٤).

ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة لا تستغني عن تركيا حيث تعتبر تركيا الدولة ا.لأولى التي فاتحت الولايات المتحدة في مشروع الشرق الأوسط الكبير وقد وصف وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله جول الشرق الأوسط الجديد بأنه كل الشرق الأوسط مع شرق المتوسط وجنوب اوراسيا، وبالتالي إن تركيا تسير ضمن السياسات الإقليمية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية وإن حكومة حزب العدالة والتنمية نجحت في تثبيت طريقها وتدعم علاقتها مع أمريكا وذلك لكي يأخذوا دورهم في الشرق الأوسط الكبير. (نور الدين: ٢٠٠٨: ٢٥-٢٧)

ثانياً: الدول الأوروبية (الاتحاد ا.لأوروبي): الموقف ا.لأوروبي كان واضحا في أثناء الفترة المضطربة التي عاشتها الساحة السياسية التركية خلال أزمة رئاسة الجمهورية، حيث أعلنت الرئاسة الألمانية للاتحاد ا.لأوروبي بدعوتها إلى التزام بالقواعد الديمقراطية إزاء الانتخابات الرئاسية، وقال مفوض شؤون توسيع الإتحاد ا.لأوروبي:- "من المهم أن يترك الجيش مسالة الديمقراطية للحكومة المنتخبة ديمقراطيا وهذا اختبار سيظهر إن كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية الديمقراطية (المجتمع: ٢٠٠٧: ٢٧).

إتخذ المجلس الرئاسي الأوروبي قرارا ببدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في كانون الثاني عام ٢٠٠٥ بعد أن استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان من إقناع الاتحاد ا.لأوروبي بذلك، مع إعطاء القمة الأوروبية التي عقدت في ديسمبر ٢٠٠٤ سلطة تحديد تاريخ بدء هذه المفاوضات التي قد تصل إلى عشرين عاما تكون تركيا مع الإتحاد ا.لأوروبي قد دخلت مرحلة جديدة وقد حاولت تركيا من خلال جملة من الضغوط التي مارستها على زعماء الدول الأوروبية إلى تحديد موعد قريب في الدخول للمفاوضات المباشرة حول الإنضمام وهو ما أدى إلى بروز بعض الملامح التي يمكن إجمالها بنقطتين هامتين فيما يتعلق بالخطوة التي إتخذتها المفوضية الأوروبية حول الموافقة على بدء المفاوضات مع تركيا. (محمد: ٢٠٠٨: ٣٦٠):-

١. تتعلق بتاريخ الإصلاحات التي تمت في ضل حكومة حزب العدالة والتنمية وقد تسلم الحزب

حكم تركيا في ضل صعوبات اقتصادية كبيرة واستطاع أن يحدث تغيرا كبيرا في الدولة لم تشهده منذ رحيل مصطفى كمال أتاتورك فقد تم إبعاد الجيش من عملية صنع القرار السياسي وتم إدخال قوانين جديدة وتقدمية في النظام القضائي وتم منح ا.لأكراد البالغ عددهم ١٢مليون حق البث الإعلامي وأعيد صياغة قانون العقوبات فألغيت عقوبة الإعدام وحرم التعذيب.

٢. تركت المؤسسة العسكرية حزب العدالة والتنمية ليمرر ا.لإجراءات السياسية والقانونية التي أدت إلى تهميشها.

هذه الصورة ترتبط بالتقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية إذ تضمن العديد من النقاط. (حسن: ٢٠٠٦: ٣٠٦-٣٠٨):-

٣. إشارة إلى تقيد بعض الامتيازات في حالة الدخول في الاتحاد ا.لأوروبي مثل حرية التنقل التي ستعطى إلى الأتراك على دفعات وذلك للخوف من هجرة عمالية، تركيا إلى أوروبا، تقدر ٢.٥ مليون نسمة.

٤. أشار التقرير إلى أن الاتحاد ا.لأوروبي سيتحمل تكاليف تقدر ٢٧.١٦ بليون يورو يفترض أن يقدمها الإتحاد الأوروبي إعتباراً من عام ٢٠٢٥.

٥. تسربت معلومات إن إنضمام تركيا إلى الاتحاد ا.لأوروبي من المرجح عام ٢٠٢٥ وذلك في الوقت الذي تكن فيه تركيا قد مضت قدما في اصلاحتها الاقتصادية وتجمعت الإستثمارات الأجنبية وتطورت القدرة التنافسية للصناعة التركية الذي يسهل لها الإندماج في الإتحاد الأوروبي.

الفصل الخامس:

الخاتمة

تتميز العلمانية التركية بنوع من الإلتباس، فهي من جهة أولى تجربة تطمح إلى إزالة الرموز الدينية من المجال العام وخاصة في مجالات التعليم، والحكومة، والبيروقراطية والعسكرية؛ وهي من جهة ثانية تعطي الأولوية لأنموذج من الإسلام السني مقبول لديها. وهذا الالتباس ينبع في الحقيقة من صيرورة بناء الأمة التركية الحديثة، حيث تأسست جمهورية تركيا على أنقاض الإمبراطورية العثمانية وليس على أساس التراكم التاريخي والحضاري لميراث هذه الإمبراطورية.

رأى مؤسسو تركيا أن الإسلام عقبة أساسية أمام التقدم، وأن أول مهمة تواجههم هي الحيلولة دون تأثير الإسلام على الجماهير، حيث كان يعتقد كمال أتاتورك ورفاقه أن الإسلام لا ينبغي أن يترك لسبيله بل لابد من أن تتم السيطرة عليه، كما كانوا يعتقدون أن إسلاما متوافقا مع الحداثة من شأنه أن يكون مفيدا لبناء تركيا الحديثة.

ولذلك فقد تبنوا "خطابا مزدوجا"، دون التخلي عن مبدأ العلمانية/القومية، وإختاروا نموذجا مرضيا لهم للإسلام كشريك، معتقدين أنه من خلاله تتم السيطرة على تأثير الدين على الشعب التركي، وإضفاء الشرعية على الهوية الوطنية الجديدة، وساعد ذلك إلى حد ما في ملئ الفراغ الروحي الناجم عن إلغاء السلطنة والخلافة، وإعتماد الأبجدية اللاتينية، وفرض اللباس الغربي.

كما نجحت إستراتيجية الخطاب المزدوج هذه، في تشكيل الخطاب السياسي التركي عامة، وفي استراتيجيات أحزاب يمين الوسط، كلاعبين ضمن الحدود التي رسمتها نخب الدولة القومية.

وقد تبنت النخب الحاكمة الخطاب المزدوج لتلعب على ورقة الدين سعياً للحصول على دعم شعبي، وبهذه الطريقة، وجد الإسلام قناة نجح من خلالها إلى حد ما في دغدغة مشاعر الجمهور ومنع التطرف الإسلامي، ومع ذلك، فمن الصحيح أيضا القول بأن هذه الإستراتيجية تجاهلت قوة وديناميةالإسلام في إقامة العلاقات الإجتماعية، والخيارات السياسية، وخطاب الهوية بين الجماهير، وكما رفضت التحولات الجوهرية –وليس بالضرورة من خلال العلمنة– التي ستحدث في المجتمع خلال عملية التحديث، وهي إلى جانب ذلك لم تدرك إمكانية وجود ثقافة مشتركة من شأنها أن تخلق نوعا من التزاوج بين ما هو حديث وما هو تقليدي، لقد فشلت إستراتيجية النخبة في الدولة الكمالية خصوصا عقب انتقالها إلى سياسة التعددية الحزبية. وخلافا لتوقعات هذه النخبة لم تفقد بعض

أشكال التدين التي يصفون أصحابها بالمبتدعة تأثيرها في المجتمع، بل وجدت قنوات خصبة وبصورة لا يمكن السيطرة عليها للتعبير عن نفسها في الفضاءات العامة، وبالرغم من أن نخب الدولة هم من بدأوا الإنتقال إلى الديمقراطية عام ١٩٤٦، فإن ما كان يدور بخلدهم هو إيجاد شكل من السياسات التعددية الحزبية يجمع عليها بعض المواطنين الأذكياء والمتنورين والعلمانيين، بعيدا عن المصالح الضيقة القصيرة ويقرروا ما هو أفضل للشعب.

وخلال حقبة هيمنة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، إضطلعت الجمعية الوطنية التركية الكبرى إلى جانب الرئاسة بهذه المهمة.

وفي وقت لاحق وبالرغم من التعددية الحزبية، وإتخاذ النخب سياسيات جديدة ضيقة المصالح تلبية لمطالب دوائرهم الإنتخابية، وإتخاذهم قرارات "غير معقولة" وغير مسؤولة في تصورات نخب الدولة، فقد خسر حزب الشعب الجمهوري موقعه بإعتباره "النواة المركزية للدولة"، بينما أصبحت رئاسة الجمهورية والجيش والبيروقراطية ساحات جديدة للسلطة، وبعبارة أخرى، حماة للدولة.

في الوقت نفسه أصبحت النخبة البيروقراطية منقسمة على نفسها لأن جيل الأبناء –خاصة أبناء المتدينين الأتراك – إرتقوا في السلم التعليمي والوظيفي وأصبحوا رقما مهما في الطبقة المتوسطة والمهنيين والتكنوقراط.

وبصفة عامة يمكن القول بأن نخب الدولة الحاكمة وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ كانت لا تحبذ السياسة الديمقراطية لأنها تحمل بعض المطالب الشعبية ذات الصبغة الإسلامية والتي تتعارض مع القيم الجمهورية.

وفي عصر ما بعد عام ٢٠٠٢م، شهدت إنتخابات تركيا لعام ٢٠٠٢ تحولا جذرياً في المشهد السياسي، وذلك لأن الأحزاب السياسية التي تشكل الحكومة فقدت معظم التأييد الشعبي، وقد إستفاد حزب العدالة والتنمية من ذلك ودون أن يحتاج إلى عقد أول مؤتمر له أو تقديم عرض تفصيلي لبرنامجه السياسي الذي حصل على أغلبية برلمانية لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا الحديث، إذ فاز بـ ٦٧% من أصوات الناخبين.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ تقييم نجاح حزب العدالة والتنمية من خلال شخصية رجب طيب أردوغان القيادية وغيرها من العوامل الظرفية فقط، وإنما ينبغي تقييمه من خلال التحول البنيوي

والأيديولوجي الجاري في الواقع السياسي التركي.

لقد أدت أيديولوجية المؤسسة العلمانية وهيكلتها البنيوية إلى حصول بعض التمييز السياسي والثقافي والإقتصادي، ولذلك صوت الناخبون لصالح حزب العدالة والتنمية أساساً، لسببين رئيسيين:

أولهما: حل مشكلات الحقوق والحريات المتراكمة.

وثانيهما: تحقيق التنمية الإقتصادية مع توزيع عادل للثروة.

ومنذ ذلك الحين، يعتمل في قلب السياسة التركية صراع بين محاولات حزب العدالة والتنمية توسيع رقعة الحدود المرسومة له من قبل نخب الدولة وبين المقاومة البيروقراطية العسكرية والمدنية ضد أهداف هذا الحزب.

وعقب فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات اللاحقة التي جرت في يوليو/ تموز ٢٠٠٧، يمكن للمرء القول بأن بيروقراطية المدنية–العسكرية العلمانية قد خسرت المعركة.

إلا أن إلقاء نظرة فاحصة على المشهد التركي تظهر لنا أن الدولة وميولها العلمانية لا تزال العامل الرئيس في تحديد دور الجمهور وكذا في الإستخدام السياسي للإسلام. فكلما حاول حزب العدالة والتنمية تجاوز الحدود، كإطلاق حرية إرتداء الحجاب أو إزالة الحواجز أمام خريجي مدرسة الإمام (خطيب) لدخول أي قسم من أقسام الجامعات، إلا ومورست عليهم الوصاية العلمانية بعنف وأعيدوا إلى العمل وفق الخطوط الحمراء.

وفي واقع الأمر، فإن حزب العدالة والتنمية لم يكن حريصا بشدة على عبور هذه الخطوط المحرمة، وكان ذلك هو الدرس الذي تعلمته قيادة الحزب مستفيدة من تجربة حزب الرفاه التي ملخصها: "كن لطيفا" مع المؤسسة العلمانية في حال عدم تعاونها، وتجنب مصادمتها ما أمكن.

ومع ذلك فقد تم ترشيح عبد الله جول، الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية، لإنتخابات مايو/ أيار ٢٠٠٧ الرئاسية، وبذلك وصل التوتر ذروته بين المؤسسة العلمانية وحزب العدالة والتنمية، ولم تتقبل مخيلة الأوصياء على الشأن التركي صورة لشخص بعادات إسلامية وزوجة ترتدي الحجاب يمكنها أن تكون السيدة الأولى في القصر الرئاسي لتركيا أن يكون أحد الرموز السياسية لهويتها العلمانية الغربية الحديثة.

ففي البداية أعرب ممثلو المؤسسة العلمانية صراحة عن قلقهم من ترشيح جول لهذا المنصب

الحساس، وأعلن رئيس الأركان التركية العامة ياشار بويوكانيت في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٧ بأن الرئيس الجديد "يجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية للجمهورية والمثل العليا للدولة العلمانية والديمقراطية قولا وفعلا " مشيرا ضمنا إلى الأجندة الإسلامية الخفية لحزب العدالة والتنمية.

وفي اليوم التالي أعلن الرئيس أحمد نجدت سيزر بأن النظام العلماني في تركيا "يواجه خطرا لم يسبق له مثيل منذ تأسيس الجمهورية".

ومرة أخرى –وبعد يومين فقط من تصريحات بويوكانيت– بدأت مظاهرات عامة في المدن الكبرى حيث تجمع مئات الآلاف من العلمانيين ليعربوا عن تخوفهم من ترشيخ غول.

وأصدرت القوات المسلحة التركية بياناً أعربت فيه عن عدم إرتياحها "لهذه الاضطرابات"، وفي منتصف ليلة ٢٧ نيسان/أبريل نشرت بيانا على موقعها على شبكة الإنترنت، والذي يطلق عليه شعبيا "المذكرة الإلكترونية" حذرت فيه من أن "بعض الأوساط" تحاول تعكير صفو "القيم الأساسية للجمهورية التركية، وخصوصا العلمانية"، و"تحولها إلى تحد صريح ضد الدولة، واستغلال للمشاعر الدينية المقدسة لشعبنا، محاولة لإخفاء الأهداف الحقيقية تحت ستار الدين".

وأكد الجيش –الذي قاد ثلاثة انقلابات في١٩٦٠و ١٩٧١، و١٩٨٠، وتدخل بشكل غير مباشر في عام ١٩٩٧ للإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان، على تصميمه الحفاظ على العلمانية، وأعلن أنه "سيدلي برأيه بكل وضوح فيما يجري، وسيعمل علنا وبوضوح كلما كان ذلك ضروريا للتعامل مع المستجدات".

وأخيرا، نقضت المحكمة الدستورية رئاسة عبد الله جول، وبذلك دعا حزب العدالة والتنمية لانتخابات أجريت في٢٢يوليو/تموز ٢٠٠٧ حيث كانت القضية الكبرى هي ما إذا كان الرجل ذو التاريخ الإسلامي والمتزوج من محجبة يمكنه شغل منصب الرئاسة أم لا؟ وفي نهاية المطاف ارتفعت أصوات حزب العدالة والتنمية من ٣٤.٢ إلى ٤٦.٥ في المائة، وفي البرلمان الجديد، تم انتخاب عبد الله غل رئيسا جديداً لتركيا مع دعم حزب الحركة القومية.

وبعد وصول جول لرئاسة الجمهورية، بدت المؤسسة العسكرية التركية، عقب وصول الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية "الإسلامي" عبد الله جول إلى منصب الرئاسة، عاجزة عن إحداث أي تغيير في المشهد السياسي، حيث شهدت البلاد سقوط آخر معاقل العلمانية، وخضعت هذه المؤسسة التي نصّبت نفسها منذ وصول العلماني المتطرّف، مصطفى كمال أتاتورك في عام

١٩٢٤، للواقع الجديد، بعد محاولات عديدة، منها مقاطعة كبار الضباط للاحتفا.لات والمراسم الرسمية، وذلك حين زار قائد الجيش يشار بيوكانيت الرئيس جول في قصره وهنّأه بمنصبه الجديد.(فالجيش القوي) بات غير قادر على تنفيذ إنقلاب مماثل لما حدث مع أربع حكومات سابقة منذ عام1960 ، كما إنه غير قادر على قبول جلوس "إسلامي" على "عرش" مؤسس "تركيا الحديثة" أتاتورك، أو حتى مجرد التسامح تجاه حجاب السيدة الأولى "خير النساء"، التي غابت عن إحتفا.لات التنصيب مراعاة لقوانين صارمة في هذا الشأن.

ولم يمنع هذا الوضع الذي كرّسته نتيجة الإنتخابات التشريعية في تموز، مع الفوز الكاسح لحزب العدالة، والذي وصل إلى أوجه في ٢٨ آب، حين فاز جول بالرئاسة (بعد دورتين لم يتوافر فيهما النصاب)، قائد الجيش، من هزّ العصا في وجه الحزب الحاكم، بإشارته إلى «بؤر الشر التي تحاول بشكل منهجي قضم البنية العلمانية للبلاد»، عقب تأكيده أن «القوات المسلحة لن تقدم تنازلات، ومن واجبها إبقاء الجمهورية التركية دولة علمانية وإجتماعية أساسها سلطة القانون" صحيح أن منصب الرئيس هو منصب فخري، لكنه يتمتع ببعض الصلاحيات التي تسمح له بالتأثير على مصير قوانين جديدة، وعلى أداء مؤسسات رئيسية. بيد أن العوامل التي أدت إلى سكوت الجيش عن هدم هيكل الدولة فوق رؤوس الإسلاميين، هي التي جعلت القبول بتيار يحمل شعار التدين في السلوكيات الفردية من دون أروقة السلطة، أمراً واقعاً لا مناص منه، حتى لو كان في الوقت نفسه يعيد للسلطنة السابقة وجهها الإسلامي.

لعل أول هذه العوامل، هي الشعبية الكبيرة غير المسبوقة، التي حصل عليها جول حين فاز بأصوات ٣٣٧ نائباً من أصل ٥٥٠ هم أعضاء البرلمان. أمّا العامل الثاني، فيتمثّل في النمو الإقتصادي خلال السنوات الخمس التي حكم فيها حزب العدالة والتنمية. وهنا لا يخفى دور وزير الخارجية الجديد، علي باباجان، الذي تمكن بجديّته ودبلوماسيته خلال توليه حقيبة الإقتصاد في حكومة رجب طيب أردوغان السابقة، من تنفيذ برنامج يمنح صندوق النقد الدولي بموجبه أنقرة مهلة لتسديد ديونها، في إنجاز هو الأول من نوعه بعد ١٧ برنامجاً مماثلاً إنتهت كلها بالفشل.

ولعلّ هذا ما دفع 85.2% من الناخبين إلى التصويت للحزب الحاكم في ٢٢ تموز، حسبما أفادت إستطلاعات الرأي، ولا سيما أن الإقتصاد الوطني نما بمعدل ٧% سنوياً منذ تسلّم الحزب للسلطة عام ٢٠٠٢. كذلك تضاعف نمو الناتج المحلي الفردي ليصل إلى حوالي ٥٥٠٠ دولار أمريكي في السنة.وربما كان العامل ا.لأكثر أهمية الذي دفع ٣٥.٩% من الناخبين، لاختيار

«العدالة»، هو الحاجة إلى مكافحة الفساد، وخصوصاً أن قادة حزب العدالة لم يُعرف عنهم التورط في قضايا إختلاس وما شابه.ولعل النجاح اللافت في تقدم مساعي الانضمام إلى الاتحاد ا.لأوروبي، له الدور ا.لأكبر في تعزيز مواقع حزب العدالة، خصوصاً أن الفضل في هذا الملف يعود "دجول" و"باباكان" الذي شغل منصب كبير المفاوضين ا.لأتراك في الملف ا.لأوروبي إلى جانب حقيبة الاقتصاد.

لقد حاول حزب العدالة طمأنة العلمانيين عبر ضمِّه في صفوفه وفي حكومته الجديدة، شخصيات غير مرتبطة بالإسلام السياسي، ليؤكد أن موقعه هو يمين الوسط. ولم يبتعد الحزب عن المزاج التركي العام حين وافق على شنّ حرب على ا.لأكراد في مناطق جنوبية محاذية للحدود العراقية، بل إشترك في الحملة الخطابية على المتمردين الأكراد، وأكد عدم إعتراضه على شن هجوم ضد معاقل حزب العمال الكردستاني في جبال القنديل على الحدود مع العراق، وكان هذا في تماس واضح مع الحركات القومية التركية، التي لعبت ورقة «الخطر الكردي» خلال حملة الإنتخابات التشريعية.طبعاً، لا تعني هذه التطورات إطمئنان المؤسسة العسكرية إلى عدم مجيء اليوم الذي سيرفع فيه حزب العدالة شعار «الإسلام هو الحل»، بل ستبقى هذه الظاهرة الحديثة، تحت مراقبة الجيش الساخنة، ولن تفوّت المؤسسة العسكرية بدعم من الأحزاب العلمانية والقومية، فرصة لقمع أي إجراء قد تراه مخالفاً لمبادئ العلمانية، حتى لو واصلت أميركا ودول الإتحاد ا.لأوروبي ترويج هذا النموذج من الإسلام «المعتدل» الذي حافظ على علاقة جيدة مع إسرائيل، ودعم حركة حماس في الوقت نفسه.ربما كانت هذه الإنجازات التي حقّقها حزب العدالة والتنمية، ليست وحدها السبب الأساسي لسكوت العسكر، ذلك أن البديل عن هذا السكوت «القسري» قد يكون حرباً أهلية، ربما تسهم في نسخ حزب العدالة على صورة أحزاب إسلامية عديدة لجأت إلى العنف للدفاع عن موقعها في السلطة، بعد أن جرى استبعادها عن الخيار الديموقراطي.

أولاً: التحقق من صحة الفرضية: إن هذه الدراسة قامت على فرضية مفادها أنَّ: الأحزاب الدينية التركية لها قدرة على التَّغيير السياسي أكثر من غيرها من الأحزاب العلمانية الأخرى نظراً لإتباعه مرونة سياسية في طرح أفكاره، حيث لن تتعارض أو تصطدم مع قيم العلمانية. إن هذه الفرضية كانت وراء هذه الدراسة، وأما من جهة التحقق من الفرضية فأن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضية، وذلك لأن التغير الشامل الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية والذي تم تناوله في هذه الدراسة، كان هو الإثبات لصحة الفرضية، فهذا ما حدث فعلا فقام حزب العدالة والتنمية أفراد أو جماعات بتغيرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية جذرية، ومما يثبت صحة ما ذهبنا إليه تجديد الثقة

لهذا الحزب من قبل الشعب التركي وبنسبة أكبر من إنتخابات ٢٠٠٢م، في إنتخابات ٢٠٠٧، لقد جاءت الدراسة مؤكدة لصحة الفرضية، حيث تم التأكد من ذلك من خلال ما يلي:

١. التجاوب الشعبي مع حزب العدالة والتنمية، وهذا دليل فوزه في الانتخابات، وحصوله على أكثر مقاعد البرلمان التركي.

٢. نجاح الخطاب المزدوج الذي إرتكز عليه الحزب، حيث حمل الخطاب شقين، الأول لرفع شأن الطبقات المحرومة، والثاني تجنب الحساسية كي لا يغضب الجماعة العلمانية في تركيا.

٣. التقرب بحذر شديد من الخطوط العلمانية الحمراء، مع إعداد العدة لمقابلة كل دعوة تآمرية بالحجة البالغة والمقنعة.

٤. بعث كوامن ما هو محبب للأتراك، ألا وهي بعث مظاهر الدين من جديد، تلك التي أخفاها الأتراك خشية من حزب الجمهورية حزب الرئيس أتاتورك، الذي كان يقاوم مظاهر الدين بالقسوة.

٥. المواقف السياسية التي وقفها الحزب والمتعاطفة مع القضية الفلسطينية، مما جعل للحزب أثر بالغ في نفوس كل المسلمين على وجه الأرض.

٦. الوقوف في وجه المؤسسة العسكرية التي كان لها السلطة على كل مقاليد الحكم، وهذا يبعث في النفوس إن تركيا دولة دكتاتورية وعدوة الديمقراطية، وهذا عزز في نفوس الغرب ممثلاً بالولايات المتحدة، والدول الأوروبية، إن تركيا أخذت تقترب من الديمقراطية، وهذا يؤهلها الدخول إلى البيت الأوروبي (الاتحاد الأوروبي).

إن هذه الأسباب جعلت الباحثة تستقرؤها بموضوعية كاملة، الأمر الذي أدى بها إلى الخروج، بنتيجة لا تقبل الشك، والقائمة على صحة فرضية الدراسة المشار إليها في المقدمة، إن هذه الدراسة أفضت إلى العديد من الإستنتاجات والتي بدورها إستوجبت العديد من التوصيات ويمكننا بيانها على النحو التالي:-

ثانياً: الاستنتاجات: هناك عدد من الاستنتاجات توصلت إليها الدراسة، هي:

١. إن حزب العدالة والتنمية يمثل الإسلام المعتدل، وهذا الحزب الذي خرج من رحم حزب الرفاه الإسلامي بقيادة أربكان ثم حزب الفضيلة الذي انفصل عنه بعد إغلاقه تم تأسيس حزب العدالة

والتنمية في عام ٢٠٠١ يمثل الجناح الإصلاحي للإسلام وليس المحافظ.

٢. إن نجاح الحزب بكل ما ذهب إليه يعود إلى التجربة الشخصية للقائمين عليه، والتي استفادت من كل محاولات الأحزاب الإسلامية السابقة على مجيء حزب العدالة والتنمية.

٣. إن مبادئ الحزب المستقاة من الإسلام سهلت الطريق للحزب للقيام بكل الإصلاحات الحكومية، حيث إستطاع إن يحدث تغييرا جذريا في الدولة لم تشهده منذ رحيل مصطفى كمال أتاتورك فقد تم إبعاد الجيش من عملية صنع القرار السياسي وتم إدخال قوانين جديدة وإصلاحات على صعيد النظام القضائي وتم إنصاف الأكراد في عدد من الأمور أهمها حق البث الإعلامي والحديث عن القبول بالهوية المزدوجة للمرة الأول في تاريخ الدولة التركية.

٤. إن حزب العدالة والتنمية وعلى رأسه زعيمه رجب طيب أردوغان يمتاز بمرونة عالية قل نظيرها أو تكاد تكون معدومة في أغلب الأحزاب والكتل والحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وخاصة في الوطن العربي، حيث مكنته هذه المرونة من تفويت الفرصة وبا.لأطر القانونية على المؤسسة العسكرية واستطاع التمرير كل القوانين التي أراد تغيرها في الدستور مما ساعد على تحجيم دور المؤسسة العسكرية العلمانية المتطرفة من خلال هذه القوانين، وتتجلى هذه المرونة أيضا بأنه مراراً وتكراراً ما ادعى قادة حزب العدالة والتنمية أنهم ليس حزبا إسلاميا مع قناعتهم التامة أنهم يطبقون مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء فغالبا ما كان العيب والخلل بالقائمين على الدين سياسيين أو غير سياسيين وليس في الدين نفسه فقد اثبت حزب العدالة والتنمية وقادته إن المبادئ الإسلامية التي يطبقونها من خلال قيادتهم للدولة التركية هي المبادئ الأصح إذ ما طبقت بشكل حضاري يتناسب وروح العصر حيث أن الإسلام دين كل مكان وكل زمان وإن ادعى قادة هذا الحزب انه ليس حزبا إسلاميا فاني أرى هذا جانب من المرونة ويحسب لقادة الحزب وليس ضدهم لأنهم عرفوا كيف يتعاملون مع واقع الحال مستفيدين من الدروس والعبر التي عاشتها الحركات الإسلامية التي سبقتهم في الساحة السياسية التركية.

٥. إن حزب العدالة والتنمية إستطاع بلوغ ما لم يبلغه أي حزب آخر، وذلك نتيجة احترامه إرادة الشعوب الأخرى، فقد رفضت حكومة حزب العدالة والتنمية في المشاركة بالحرب على العراق كما رفضت أي تقسيم له وإقرار الفيدراليات التقسيمية وسعت حكومة حزب العدالة والتنمية على تعزيز العلاقات مع العراق ومع حكوماته المتعاقبة للحفاظ على مصالح البلدين، وكما أن تركيا ترفض وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق واستخدمت القوة العسكرية داخل الأراضي

العراقية لمنع تكرار الهجمات داخل أراضيها، كما عمل حزب العدالة والتنمية على تطوير علاقاته مع سوريا وفي مختلف المستويات السياسية والإقتصادية والأمنية.

٦. إن الحزب وفق بين رغبات الشعب والنهج الأيديولوجي العلماني الذي إختطه الزعماء الأوائل لتركيا الحديثة، فقد استطاعت حكومة العدالة والتنمية من حل مشكلة باتت معضلة لعدد كبير من العوائل التركية المحافظة، حيث استطاعت من حل مشكلة الحجاب وتمرير قانون يسمح للمحجبات الدخول إلى الجامعات بحجابهن، دون إثارة حفيظة العلمانيين.

٧. إن الحزب عمل على تقوية علاقتها مع العرب وخاصة الفلسطينيين عبر تأكيده أن إسرائيل دولة إرهابية، وذلك لا يعني أنها قطعت علاقتها مع إسرائيل وإنما استمرت العلاقات المتطورة بين البلدين وعلى مختلف المستويات ولا سيما السياسية والعسكرية والإقتصادية.

٨. إن الإصلاحات التي قام بها الحزب، كانت بمثابة إعداد تركيا للدخول في الاتحاد الأوروبي نتيجة طبيعية لعملية التحديث، وتلبية معايير انضمامها خطوة مهمة وأساسية للمجتمع التركي.

٩. إن الدعاوى التآمرية التي ألحقت بالحزب باءت بالفشل، لأنها تنهزم من أول محاكاة للعقل، وتخالف أبسط قواعد المنطق.

١٠. إن تخطي الحزب للعقبات التي يثيرها العلمانيون بين حين وآخر لدليل على النهج السليم الذي ينتهجه الحزب، ولدليل آخر على أن العقبات مفتعلة وضعيفة الأدلة التي تسندها.

ثالثاً: التوصيات: إن ما سبق من إستنتاجات، استوجبت التوصيات التالية:

١. مساندة حزب العدالة والتنمية وهو ماضٍ في إصلاحاته على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك من خلال الإعلام وعلى مختلف أشكاله.

٢. ضرورة إقتداء الأحزاب الإسلامية الأخرى في الوطن العربي بحزب العدالة والتنمية، وأخذ تجربة حزب العدالة والتنمية، بنظر الإعتبار، حيث يعتبر حزب العدالة والتنمية، الحزب ذا الطابع الإسلامي الوحيد في الشرق الأوسط الذي يصل لسدة الحكم ويتخطى كل المؤامرات بحكمة ورويه، فقد وصلت حكومة حماس مثلا للحكم وبأسلوب ديمقراطي، لكن الحكم صودر منها، وكذلك جبهة الإنقاذ الوطني في الجزائر، وعزز حزب العدالة والتنمية هذا الصعود بانتصار ثان وولاية ثانية، بفضل الحكمة التي تمتع بها قادته.

٣. ضرورة إستفادة قادة الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي، الذين دائما ما يوصفون بالمتطرفين أو المتشددين، الإستفادة من المرونة التي يتمتع بها زعيم حزب العدالة والتنمية، رجب طيب اوردغان، وبقية قادة الحزب، حيث إستطاع وبفضل هذه المرونة تجنب الكثير من المصادمات التي كانت كفيلة بإزاحته عن كرسي الحكم، لكنه إستعمل مرونة مطلقة بغية الوصول إلى أهدافه، فمثلا قضية الحجاب كانت من القضايا التي لا يمكن المناقشة فيها، بفضل مرونة حزب العدالة والتنمية مدفوعا بالتأييد الشعبي، والذي أكسبه سلطة شرعية وتشريعية، لم يستخدم هذه السلطة إلا في الوقت المناسب.

٤. ضرورة انفتاح الدول العربية، على تركيا بشكل أكبر، خصوصا وأن حزب العدالة والتنمية لديه الرغبة الكبيرة في ذلك، ومحاولة إستغلال الفجوة الحاصلة في جدار العلاقات التركية الإسرائيلية، فبرغم حديثنا عن مستوى التبادل التجاري العربي مع تركيا وتطوره، لكن مستوى التبادل التجاري التركي الإسرائيلي لا زال إضعاف الرقم الذي وصل إليه العرب مجتمعين، برغم سوء العلاقات بين البلدين التي وصلت حد التوتر والقطيعة.

٥. ضرورة مراجعة العرب حساباتهم، وذلك للنظر إلى تركيا على أنها أصبحت حليفا استراتيجيا للعرب، فإنها ممكن أن تلعب دوراً مهماً ورئيسياً في أغلب القضايا العربية المعقدة، ومنها القضية الفلسطينية، والسلام في الشرق الأوسط، حيث لعبت دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل في الحوارات غير المباشرة، كذلك ممكن أن يكون الدور التركي حاسماً للتدخلات الإيرانية في الوطن العربي، إذ ما أحسن إستثمار العلاقة مع تركيا في هذا الجانب، وجعلها تضغط على إيران بأكثر

من وسيلة للحد من تدخلاتها في الوطن العربي وخصوصا في العراق ولبنان واليمن.

٦. الإنفتاح التام على الشعب التركي، وإعطائه الأولوية في الإستثمار في المنطقة العربية، لكونه يقف إلى جانب القضية العربية الأولى، والتي عجزت الدول العربية نفسها أن تقف مثل هذا الموقف.

وأخيرا وأنا اكتب الأسطر الأخيرة من هذه الرسالة، أسأل الله العلي القدير أن يصلح هذه الأمة بإصلاح ولاتها، وأرجو أن تكون تجربة حزب العدالة والتنمية مثالا راسخاً وحياً يعيش حتى يومنا هذا درساً مفيداً لأغلب الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي، لكي تكون في سدة الحكم، لأنه دائما ما تكون الأحزاب الإسلامية في جانب المعارضة في البرلمانات العربية، وفي الختام أسأل الله أن أكون وفقت في هذه الدراسة وأسأل العفو منه عز وجل على الهفوات التي بدرت مني دون قصد.

والله من وراء القصد

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

١- ابن خلدون، عبد الرحمن (١٩٩٧)، **مقدمة ابن خلدون**، بيروت: دار النهار.

٢- أحمد، إبراهيم، وآخرون (١٩٩٦)، **الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة**، الموصل: مركز الدراسات التركية.

٣- أحمد، فيروز (١٩٩٠)، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة سليمان داود الواسطي ود. حمدي حميد الدوري، بغداد: بيت الحكمة.

٤- أحمد، فيروز (١٩٩٠)، **انتخابات ١٩٨٣ في تركيا**، بغداد: بيت الحكمة.

٥- أحمد، فيروز (١٩٩٩)، **تدخل العسكريين والأزمة في تركيا**، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

٦- أحمد، كمال (١٩٨٥)، **دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر**، بغداد.

٧- أحمد، وليد (١٩٩٩)، **المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية – اليونانية** ١٩٦٠-١٩٧٤، جامعة الموصل: رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب.

٨- بطرس وخيري، بطرس ومحمود (١٩٧٤)، **المدخل في عالم السياسة**، ط٤، القاهرة: مكتبة الآنجلو المصرية.

٩- بوزرسلان، حميد (٢٠٠٦)، **تاريخ تركيا المعاصر**، بيروت: ترجمة حسين عمر، الكلمة والمركز الثقافي الغربي.

١٠-الجاسر، محمد (٢٠٠٢)، **تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، ط١، دمشق: دار الفكر.

١١-جونتر، ميخائيل (٢٠٠٧)، **الأكراد ومستقبل تركيا**، ترجمة د.سعاد محمد إبراهيم خضر، السليمانية: مركز كردستان للدراسات استراتيجية.

١٢-جميل، سيار (١٩٩٧)، **العرب والأتراك الآنبعاث بالتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط١ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٣- الجميلي، قاسم (١٩٨٥)، **تطورات واتجاهات السياسة الداخلية في تركيا**

١٩٢٣-١٩٢٨، جامعة بغداد: رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب،.

١٤- الجواهري، عماد (دون تاريخ طبع ومكان) **المبادئ الأتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا.**

١٥- حمزة وعلي، كريم ووهام (٢٠٠٢)، **القوة الفاعلة في المجتمع التركي**، بغداد: بيت الحكمة.

١٦- حيدري، نبيل (١٩٨٦)، **تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥**، ط١، دمشق: صيدا للطباعة والنشر.

١٧- حسن، ياسر (٢٠٠٦)، **تركيا البحث عن المستقبل**، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

١٨- خالد، حسنين (٢٠٠٤)، **الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي**، عمان: مركز دراسات الأمة.

١٩-خليل ومراد، إبراهيم وخليل (١٩٩٢)، **إيران وتركيا دراسة التاريخ الحديث والمعاصر**، ط١، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.

٢٠- داود، نبيلة (دون تاريخ)، **الموسوعة السياسية المعاصرة**، مكتبة غريب.

٢١- ديفرجيه، موريس (١٩٨٠): **الأحزاب السياسية**، ط٣، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، (بيروت: دار النهار للنشر.

٢٢- رضوان، وليد (٢٠٠٦)، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

٢٣- الزين مصطفى (١٩٩١)، **ذئب الآناضول**، ط١، قبرص: رياض الريس للكتب والنشر.

٢٤- الزين، مصطفى (١٩٨٢)، **أتاتورك وخلفائه**، بيروت: دار الكلمة للنشر.

٢٥- الساعاتي، باسم (١٩٨٨)، **جغرافيا تركيا، في كتاب (تركيا المعاصرة)**، موصل: مركز الدراسات التركية.

٢٦- عبد الفتاح، إسماعيل (٢٠٠٨)، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية.**

٢٧- العبيدي، حسن (١٩٨٩)، **التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠**، جامعة الموصل: كلية الآداب.

٢٨- الغزالي، عبد الحميد (٢٠٠٧)، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

٢٩- عزيز، زياد (٢٠٠٠)، **العلاقات التركية - السوفياتية ١٩٥٠-١٩٩٠**، جامعة الموصل: رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية.

٣٠- فهمي، عبدالقادر (١٩٩٩)، **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر.

٣١- فؤاد وباشكيل (١٩٨٨)، **موقف الدين من العلم** ، ترجمة اورخان محمد علي، دار الأنبار للطباعة والنشر.

٣٢- الكسان، تركر (١٩٨٤)، **حزب السلامة الوطني في تركيا في كتاب الإسلام والسياسة في الشرق الاوسط الحديث**، لندن: ترجمة م.ب.م.

٣٣- لنشوفسكي، جورج (١٩٦٤) **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، بغداد: ترجمة جعفر خياط.

٣٤- مانتران، روبير (١٩٩٢)، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج٢، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.

٣٥- محمد إحسان (٢٠٠٠)، **الصراعات الدولية في القرن العشرين**، ط١، اربيل: دار أراس للطباعة والنشر.

٣٦-محمد، صباح (١٩٩٦)، **تركيا بين طربوش العثماني و البنطال الأوروبي** ، بغداد: جامعة المستنصرية.

٣٧-مكريدس، روي (١٩٦١)، **السياسة الخارجية لدول العالم** ، بيروت: ترجمة حسن صعب.

٣٨- النعيمي، أحمد (١٩٨١)، **تركيا وحلف شمال الأطلسي** (عمان: د.ن).

٣٩- النعيمي، أحمد (١٩٩٠)، **الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨**، بغداد: دار الحرية للطباعة.

٤٠- النعيمي، أحمد (١٩٨٩)، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا** ، بغداد.

٤١- النعيمي، أحمد (١٩٩٣)، **الحركات الإسلامية في تركيا حاضرها ومستقبلها**، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، عمان: دار البشير.

٤٢- نور الدين، محمد (٢٠٠٨)، **تركيا الصيغة والدور**، رياض بيروت: الريس للنشر.

٤٣- نور الدين، محمد (٢٠٠٤)، **النتائج والتداعيات على تركيا في ندوة احتلال العراق وتداعياته إقليماً وعربياً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٤٤- نور الدين، محمد (١٩٩٨)، **تركيا الجمهورية حائرة: مقاربة الدين و السياسة و العلاقات الخارجية**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث التوثيق.

٤٥- نور الدين، محمد (١٩٩٧)، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية و صراع الخيارات**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

٤٦- نوفل، ميشال (٢٠١٠)، **عودة تركيا إلى الشرق**، ط١. الدار العربية للعلوم.

٤٧- نوبار هومسبيان وأحمد، توبار وفيروز (١٩٨٥)، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ط١، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

٤٨- الهزايمة، محمد (١٩٩٤)، **الأيديولوجيا والسياسة**، تونس: الجامعة التونسية.

٤٩- الهزايمة، محمد (٢٠٠٩)، **الأيديولوجيا والدولة**، عمان: دار حامد.

ثانيا: الكتب الأجنبية:

1. Abud Hadi Toplu : An asada Milliyet Cilik mu Gadelesi 27, Mayisve Karuon meclisin perdeankasi, 1980.
2. Al-Manac: Aturkish Daily News: Publication Editor ilnur Gevik-Ankara-1986.
3. Bernard Lewis: The Emergence of Modren Turkey Oxford Univpress, (London, 1966).
4. Cf. Niyazi Berkes: The Development of Secularism in Turkey (Montreal Mc Gill University press, 1964).
5. (A)- Dogan Avcioglu : Turkiye' nin Duzeni (Ankara : Bilgi Yayinevi, 1968) Max weston Thornburg : Turkey : an Economic Appraisal

5. (B)-F. Husrav, Tokin: Turk Tarihinde siyasi partiler Ve siyasi Dusuncenin Gelismesi (Istanbul, 1965).

5. (C)- F. Tevetoglu: Turkiye'de Sosyalist Ve Komunist Faaliyetlei (Ankara, 1967).

6. Frederik Frey: The Turkish Political Elite, (Cambridge, The M. I. T. press 1965.
7. George Haddad: Revolution and Military Rule in Middle East (The orthentier, Prentics, Hale spllersons puplishe N.J. 1962) .
8. Matin Tamkoc: The Warrior Diplomats Gnardions of the National Secarity and Modernization of Turkey Utah Unir press, (Salt Lake city, 1976.
9. Margaret Krahenbuhl : Turkish – American Relations An Affair To Remember, The Rand Corporation Stanta Monica California, U.S.A. December, 1974.
10. Italide Edib Turkey Facus west, Aturkish of Recont cahager and their Origin (New Havon, ct: yale university press, 1930).
11. Jerry wayne milam : Toward independence : Asurvey of the determinants of Turkeys Foreign policy " by Naval postgraduat school, December 1978.

12. Kemal Karpat : Turkey politices the transition to Amulti party system, prineeton univ, press, N.Y.1969.

13. Kamal H.karpat , (Economic) social change and polities in Turkey) in the Turkish year book of Inter hational Relations 1960. (Aukava , Faculty of political , science , Institute International Relation, 1960.

14. Mustafa Muftoglu : Cumhuriyet Tarihinde Muhim Olaylar, Ankara, 1988.

15. Richard D. Robinson : The First Republic, (Cambridge Harvard University press, 1963).

16. Sabri Sayari: "The Turkish Party System in Transition in Government And Opposition " Journal of Comparative politics, (London, Vol.3 No.1, Wenter 1978) .

17. Suna kili ,is Bankasiyayinlavi Januavy , 2003.

18. T. C. Basbaknalik: Devlet Arsivleri Genel Muslurugu, Musulkcrkuk lle llgili Arsiv Belgeleri (Ankara 1963)

ثالثا: المجلات الدورية والندوات والملفات الرسمية:

١. أحمد محمد سلمان، **حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في العلاقات الإقليمية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، مجلة الدراسات في التاريخ والآثار، تصدر عن كلية الآداب جامعة بغداد، العدد السابع، ٢٠٠٨.

٢. آيلتر توران، **تعيين الوزراء كعملية سياسية: تركيا من ١٩٤٦-١٩٧٩**، مجلة زدور لاكوارتلي، لندن، ك٢، ١٩٨٧، ترجمة م.ب.م. بغداد، ١٩٨٧.

٣. بو عزي، إبراهيم، **موازنات السياسة ومأزق العلمانية**، المجتمع (١٧٦٠) ٢٠٠٧، المجلد (٧٢)، ص ٣٤-٣٦.

٤. بو عزي، إبراهيم، **الانتخابات التركية مستقبل جديد وخريطة متبكة**، مجلة المجتمع (الكويتية) العدد (١٧٦١)٢٠٠٧، المجلد (٧٢).

٥. بو عزي إبراهيم، العدد (١٧٦٢)،٢٠٠٧، **(إبراهيم بو عزي، بعد اكتساحه الانتخابات هل يختار العدالة والتنمية اختيار الرئاسة)** مجلد ٧٢.

٦. الحمامي، هشام، (٢٠٠٧)، **الحركة الإسلامية في تركيا**، مجلة المجتمع (الكويتية) المجلد (٧٢)، العدد (١٧٧٠).

٧. الحمامي، هشام، **الحركة الإسلامية في تركيا والعمانيين**، مجلة المجتمع، العدد (١٧٧١)،٢٠٠٧.

٨. الحمامي، هشام، **الحركة الإسلامية في تركيا، أربكان وأردوغان**، مجلة المجتمع، العدد (١٧٧٢)، المجلد (٧٣).

٩. حسن فؤاد: **الأزمة الدستورية في تركيا**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة السابعة، ١٩٧١.

١٠. جمهورية العراق، وزارة الإعلام. د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في أنقرة، ملفه ٢٧٣٧، و١٤٠ في١١/٧/١٩٤٧.

١١. سعد حقي توفيق، **دراسة في النظام السياسي التركي للفترة ١٩٦٠-١٩٨٠** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسية ، العدد ١٤ ، ١٩٨٤.

١٢. صبيح بشير عذاب، **الاتحاد الأوروبي وأثره في صنع القرار السياسي التركي تجاه الوطن العربي**، سلسلة دراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٩٠).

١٣. عصمت برهان عبد القادر، **تطور الظاهرة الدينية السياسية في تركيا المعاصرة**، مجلة الدراسات الإقليمية، الموصل، السنة (٢) العدد(٤)، ٢٠٠٥.

١٤. علي، محمد اردوخان، (٢٠٠٣)، **الثورة الصامتة في تركيا**، مجلة المجتمع (الكويت)، المجلد (٦٤).

١٥. غانم، ابراهيم البيومي، (٢٠٠٧)، **الرؤية العربية لتركيا الجديدة**، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٤٢)، العدد (١٦٩).

١٦. محمد نور الدين، **التداعيات الإقليمية على تركيا مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد ٣٣٢، تشرين الأول، ٢٠٠٦.

١٧. محمد، سليمان، (٢٠٠٤)، **تجربة حزب العدالة والتنمية التركي**، مجلة العصر، شهادة التميز والإبداع.

١٨. منور، هشام، **حزب العدالة والتنمية التركي ونموذج الإسلام السياسي الإصلاحي**، مجلة

الأمان، رابطة الصحافة الإسلامية.

١٩. نهى عبد الكريم، **الديون الخارجية لتركيا، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية**، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٨٥.

رابعا: الصحف

١. سلام العبودي، جريدة المدى، الموقع الالكتروني للجريدة.

٢. صحيفة الشرق الأوسط، ٢٦/١٢/٢٠٠٧.

٣. صحيفة الشرق الأوسط، المباحثات التركية- السورية في دمشق، ٢٤/١٠/٢٠٠٤.

٤. Azzman-turkish, 8-6-2004.

٥. محمد نور الدين، تل أبيب خيارات صعبة أمام تركيا، صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ أيار ٢٠٠٤.

٦. جريدة الاتحاد الدستوري (العراقية) ٦/٦/١٩٥٠.

٧. جريدة الاتحاد السوري: ٦/٦/١٩٥٠.

٨. جريدة الأهرام (المصرية) ١٩/٥/١٩٥٠ و ٢٣/٥/١٩٥٠

خامسا: الشبكة العنكبوتية:

١. الشبكة العنكبوتية، موسوعة ويكيبيديا.

٢. ملفات حزب العدالة والتنمية التركي:-

nabnews/65//86.htm / www. Annbaa.org//http

٣. فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية تم الاسترجاع من :-

news.bb.cu.uk/hi/arabicnews/newsid //http

٤. الشبكة الدولية للمعلومات:-

akhara/aa/m.net/news //http

٥. موقع جريدة المدى العراقية.